

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الثاني

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون

الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1)



الأمم المتحدة

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الثاني

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون
الملحق رقم ٢٢ (A/33/23/Rev.1)



الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٨٠

ملاحظة

تتألف رموز وطاقق الامم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وطاقق الامم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى أربعة مجلدات . ويضم هذا المجلد منها الفصول من السابع الى الحادى عشر* ؛ ويضم المجلد الاول الفصول من الاول الى السادس ؛ والمجلد الثالث الفصول من الثانى عشر الى السادس والعشرين ؛ والمجلد الرابع الفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين .

* هذا النص للفصول من السابع الى الحادى عشر صابرة من تجميع للوطاقق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : A/33/23/Add.1 المؤرخة في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ ، و A/33/23/Add.2 المؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، و A/33/23/Add.3 المؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ ، و A/33/23/Add.3/Corr.1 المؤرخة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ .

[الأصل : بالاسبانية/ الانكليزية/ الفرنسية]

المحتويات

المجلد الأول

(الفصول من الأول الى السادس)

كتاب الاحالة

الفصل

- الاول - انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وانشطتها (A/33/23(Part I))
- الثاني - نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار (A/33/23(Part II))
- الثالث - مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم (A/33/23(Part II))
- الرابع - أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى فى الجنوب الافريقي (A/33/23(Part III))
- الخامس - الأنشطة والترتيبات العسكرية التى تقوم بها الدول الاستعمارية فى الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتى قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/33/23(Part IV))
- السادس - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/33/23(Part V))

المجلد الثانى

(الفصول من السابع الى الحادى عشر)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
١	١٥- ١ (A/33/23/Add.1)	روديسيا الجنوبية - السابع
١	١٢- ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة فى المسألة
٣	١٤-١٣	باء - مقررات اللجنة الخاصة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٩	١٥	جيم - البيان الذي أصدره الرئيس
١١	<u>مرفق</u> : ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة
٦١	الثامن - ناميبيا (A/33/23/Add.2)
٦١	٣ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٦٣	١٢	باء - قرار اللجنة الخاصة
٦٧	<u>مرفق</u> : ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة
١٠٧	٥ - ١	التاسع - الصحراء الغربية (A/33/23/Add.3 و Corr.1)
١٠٧	٤ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٠٧	٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٠٨	<u>مرفق</u> : ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة
١١٤	٥ - ١	العاشر - تيمور الشرقية (A/33/23/Add.3 و Corr.1)
١١٤	٤ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١١٤	٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
١١٥	<u>مرفق</u> : ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة
١٣٠	٤ - ١	الحادي عشر - جبل طارق (A/33/23/Add.3 و Corr.1)
١٣٠	٣ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٣٠	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة

المرفقات

١٣١	الأول - ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة
-----	-------	--

المحتويات (تابع)

المرفقات (تابع)

الصفحة

١٤٢

الثاني - رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٨ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة

المجلد الثالث

(الفصول من الثاني عشر الى السادس والعشرين)

الفصل

- الثاني عشر - جزر كوكس (كيلينغ) (A/33/23/Add.4)
- الثالث عشر - نيوهبريد (A/33/23/Add.4)
- الرابع عشر - جزر توكيلاو (A/33/23/Add.4)
- الخامس عشر - بروني (A/33/23/Add.4)
- السادس عشر - بيتكيرن (A/33/23/Add.4)
- السابع عشر - جزر جيلبرت (A/33/23/Add.4)
- الثامن عشر - جزر سانت هيلانة (A/33/23/Add.4)
- التاسع عشر - جزر ساموا الأمريكية (A/33/23/Add.4)
- العشرون - اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية (A/33/23/Add.4)
- الحادي والعشرون - برمودا (A/33/23/Add.5)
- الثاني والعشرون - جزر فرجن البريطانية (A/33/23/Add.5)
- الثالث والعشرون - مونتسيرات (A/33/23/Add.5)
- الرابع والعشرون - جزر تركس وكايكوس (A/33/23/Add.5)
- الخامس والعشرون - جزر كايمان (A/33/23/Add.5)
- السادس والعشرون - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/33/23/Add.5)

المحتويات (تابع)

المجلد الرابع

(الفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين)

الفصل

- السابع والعشرون - غوام (A/33/23/Add.6)
- الثامن والعشرون - جزر فوكلاند (مالفيانس) (A/33/23/Add.7)
- التاسع والعشرون - بليز (A/33/23/Add.7)
- الثلاثون - انتيغوا ، دومينيكا * ، سان فنسنت ، سان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، سانت لوسيا (A/33/23/Add.7)
- الحادي والثلاثون - جزر سليمان ** (A/33/23/Add.8)
- الثاني والثلاثون - توفالو *** (A/33/23/Add.8)
- الثالث والثلاثون - المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى (A/33/23/Add.9)

-
- * نالت دومينيكا استقلالها فى ٣ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٨ .
- ** نالت جزر سليمان استقلالها فى ٧ تموز / يوليه ١٩٧٨ .
- *** نالت توفالو استقلالها فى ١ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٨ .

الفصل السابع *

روديسيا الجنوبية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة روديسيا الجنوبية في جلساتها ١١١١ الى ١١١٥ ، المعقودة في الفترة من ٧ الى ١٠ آب/اغسطس ١٩٧٨ .
- ٢ - وأخذت اللجنة بعين الاعتبار لذي نظرها في هذا البند ، ما يتصل بالموضوع من أحكام وقرارات الجمعية العامة ، بما في ذلك خاصة القرارين ١١٦/٣٢ ألف و ١١٦/٣٢ با* ، المؤرخين في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ، والقرار ٤١/٣٢ ، المؤرخ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زبابوي وناميبيا ، والقرار ٤٢/٣٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ١٣ من القرار ٤٢/٣٢ " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، وبخاصة . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين " . وأولت اللجنة كذلك الاهتمام اللازم لقرارات مجلس الامن بشأن روديسيا الجنوبية .
- ٣ - وكان بين يدي اللجنة الخاصة ، اثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات الحاصلة في الاقليم .

١ - اشتراك حركة التحرير الوطني

- ٤ - قامت اللجنة الخاصة ، تمشيا مع احكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع وعسلا بالعرف السائد ، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة حركة التحرير الوطني لروديسيا الجنوبية ، الى الاشتراك بصفة مراقب في نظر اللجنة في هذا البند . واستجابة لهذه الدعوة ، حضر ممثلو حركة التحرير الوطني مداوات اللجنة الخاصة المتصلة بالموضوع (انظر الفقرة ٧ ادناه) .

٢ - البيان الذي اصدره الرئيس

- ٥ - اصدر الرئيس باسم اللجنة الخاصة ، في ١٣ حزيران / يونيه ، بيانا بشأن المذبحة التي قامت بها القوات المسلحة لنظام الاقلية الحنصرية غير الشرعي وراح ضحيتها بعض الزبابويين (انظر الفقرة ١٥ ادناه) .

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/23/Add.1 .

٣ - المناقشة العامة

- ٦ - ادلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الجلسة ١١١١ ، المحقودة في ٧ آب/أغسطس ، ببيان ، بوصف بلده الدولة القائمة بالادارة (A/AC.109/PV.1111) .
- ٧ - وفي الجلسة ١١١٢ ، المحقودة في ٨ آب/أغسطس ، ادلى كل من السيد جيمس نكومور والسيد ادسون زفونغر ، ممثلي الجبهة الوطنية لزيمبابوي ، ببيان (A/AC.109/PV.1112) .
- ٨ - وأجريت المناقشة العامة بشأن البند في الجلسات ١١١٢ الى ١١١٥ ، المحقودة في الفترة من ٨ الى ١٠ آب/أغسطس ، واشتركت فيها الدول الأعضاء التالية : جمهورية تنزانيا المتحدة ، وتشيكوسلوفاكيا ، واستراليا في الجلسة ١١١٢ (A/AC.109/PV.1112) ؛ الجمهورية العربية السورية ، والصين ، والعراق ، وبلخاريا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والسويد في الجلسة ١١١٣ (A/AC.109/PV.1113) ؛ وكوبا ، واندونيسيا ، وتونس ، ويوغوسلافيا واثيوبيا في الجلسة ١١١٤ (A/AC.109/PV.1114) ؛ وأفغانستان في الجلسة ١١١٥ (A/AC.109/PV.1115) .
- ٩ - وفي الجلسة ١١١٥ ، المحقودة في ١٠ آب/أغسطس ، ادلى السيد لابان اويكا ، الامين التنفيذي المساعد للجنة التنسيق لتحرير افرغية التابعة لعنامة الوحدة الافريقية ، ببيان (A/AC.109/PV.1115) .

٤ - مشاريع القرارات

- ١٠ - في الجلسة ١١١٥ ، المحقودة في ١٠ آب/أغسطس ، قدم ممثل يوغوسلافيا مشروع قرارين بشأن البند ، هما : (أ) مشروع قرار يتصل بالمسألة بوجه عام (A/AC.109/L.1260) ، تبنته اخيرا الدول التالية : اثيوبيا ، افغانستان ، بلخاريا ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، ساحل العاج ، سيراليون ، العراق ، الكونغو ، مالي ، الهند ، ويوغوسلافيا ، و (ب) مشروع قرار يتصل بجوانب محددة من المسألة (A/AC.109/L.1261) ، تبنته اخيرا الدول التالية : اثيوبيا ، افغانستان ، بلخاريا ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، سيراليون ، العراق ، الكونغو ، مالي ، البند ، ويوغوسلافيا .

- ١١ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرارين دون اعتراض (A/AC.109/563 و A/AC.109/564) (انظر الفترتين ١٣ و ١٤ ادناه) .

١٢ - وفي ١١ آب/اغسطس ، احيل نص القرار A/AC.109/564 الى رئيس مجلس الامن (S/12808) . وفي اليوم نفسه ، احيل نصا القرارين الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة لاطلاع حكومته عليهما . كما احيلت نسخ من القرارين الى جميع الدول ، وأحيلت نسخة من القرار الاول (A/AC.109/563) الى الوكالات المتخصصة وبقربها من المؤسسات والهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية .

باء - مقررات اللجنة الخاصة

١٣ - يرد ادناه نص القرار A/AC.109/563 ، الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١١٥ المعقودة في ١٠ آب/اغسطس ، والذي اشير اليه في الفقرة ١١ اعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في مسألة روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ،

وقد استمعت الى بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة (١) ،

وقد استمعت الى بيانات ممثلي الجبهة الوطنية لزمبابوى ، حركة التحرير الوطني للاقليم ، الذين اشتركوا بصفة مراقبين في النظر في هذا البند (٢) ،

وان تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والى برنامج العمل من اجل التنفيذ التام للاعلان ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، والى سائر القرارات الاخرى المتعلقة بمسألة روديسيا الجنوبية والصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن واللجنة الخاصة ،

وان لا يفيب عن بالها ان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تتحمل ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، المسؤولية الاولى عن انهاء الحالة الخطيرة القائمة في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) والتي تشكل ، كما اكد مجلس الامن مرارا ، تهديدا للسلم والامن الدوليين ،

وان ترى الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لانهاء النظام غير الشرعي الحاكم واقامة حكومة على اساس حكم الاغلبية ،

(١) A/AC.109/PV.1111 .

(٢) A/AC.109/PV.1112 و 1115 .

وان تدين جميع ما يقوم به نظام الحكم غير الشرعي من محاولات ومناورات تستهدف الاحتفاظ بالسلطة لأقلية عنصرية والحيلولة دون تحقيق زيمبابوي لاستقلالها ،

وان تدين المحاولات المتعمدة التي قام بها نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي -التحاكم لتخريب الجهود العديدة المكثفة التي بذلت لتحقيق تسوية بالتفاوض في زيمبابوي على اساس حكم الاغلبية ،

وان لا يفرب عن بالحيا القرار المتعلق بزيمبابوي الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته المادية الخامسة عشرة ، التي عقدت في الخرطوم في الفترة من ١٨ الى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٧ (٣) ،

وان تؤكد ما يقع على عاتق المجتمع الدولي من مسؤولية خطيرة عن اتخاذ جميع التدابير الممكنة لنصرة شعب زيمبابوي في كفاحه التحريري ،

وان تعرب عن سخطها لسجن واعتقال الزعماء السياسيين وغيرهم بصورة تعسفية ، وتقتيل المناضلين من اجل الحرية ، والاستمرار في انكار حقوق الانسان الأساسية ، بما في ذلك خاصة ضرب وتعذيب وقتل القرويين الابرياء باستهتار ، والتدابير الاجرامية التعسفية المتمثلة في فرض العقوبات الجماعية وغيرها من التدابير الرامية الى خلق دولة قائمة على الفصل العنصري في زيمبابوي ،

وان تشيد بتصميم شعب زيمبابوي الاكيد على تحقيق الحرية والاستقلال بقيادة حركة تحريره الوطني ،

وان تعرب عن سخطها وقلقها العميق ازاء استمرار اعمال العدوان على الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، بما في ذلك آخر عدوان مسلح على موزامبيق ، الذي اسفر عن خسائر في الأرواح ودمار في الممتلكات ،

١ - تؤكد من جديد حق شعب زيمبابوي ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وشرعية نضاله بكل ما لديه من وسائل لضمان تمتعه بهذا الحق حسب ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة ووفقا لأهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٢ - وتؤكد من جديد تأييدها الحازم لشعب زيمبابوي في كفاحه ، بقيادة حركة تحريره الوطني ، من اجل ازالة السيطرة الاستعمارية والعنصرية وتحقيق الاستقلال لزيمبابوي في ظل حكم الاغلبية ؛

٣ - وتدين جميع نوازل نظام الأقلية العنصرى غير الشرعى الحاكم ، بسا فى ذلك ما يسمى بالتسوية الداخلية التى أسفر عنها اتفاق سالزبرى المؤرخ فى ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ (٤) والتي تستهدف الاحتفاظ بالسلطة لأقلية عنصرية ؛

٤ - وتعلن ان ما يسمى بالتسوية الداخلية التى أسفر عنها اتفاق سالزبرى المؤرخ فى ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ (٥) هى تسوية غير قانونية وغير مقبولة ؛

٥ - وتعلن ان اية تسوية داخلية توضع برعاية النظام غير الشرعى الحاكم تسمى تسوية غير قانونية وغير مقبولة ، وتدعو جميع الدول ألا تعترف بمثل هذه التسوية بأى شكل من الأشكال ؛

٦ - وتعلن كذلك ان الانهاء العاجل للنظام غير الشرعى الحاكم وتسريح قواته العسكرية وقواته للشرطة هما الشرطان الاساسيان لاعادة الشرعية فى زيمبابوى كما يتسنى اتخاذ ترتيبات تكفل الانتقال بصورة سلمية وديمقراطية الى حكم الاغلبية والاستتلال الحقيقىين ؛

٧ - وتطلب بحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان تتخذ جميع التدابير اللازمة لانهاء نظام الاقلية العنصرى غير الشرعى الحاكم فى زيمبابوى الجنوبية ؛ وتحثق انهاء استثمار الاتيم انهاء حقيقيا وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ز) وفقره من قرارات الامم المتحدة ؛

٨ - وتشجب استمرار العرب القمعية التى يشنها نظام الاقلية العنصرى فى حيز الشرعى الحاكم والتدابير الظالمة المكثفة التى يتخذها ضد شعب زيمبابوى ؛

٩ - وتدين نظام الاقلية العنصرى غير الشرعى الحاكم لأعماله الحدوانية وتهد يداه المتكررة الموجهة ضد مرزامبيق وزامبيا وبوتسوانا ؛

١٠ - وتدين جنوب افريقيا لاستمرارها فى دعم نظام الاقلية العنصرى فى الشرعى الحاكم مخالفة بذلك احكام جميع القرارات والمقررات الصادرة عن الامم المتحدة بشأن هذه المسألة ؛

(٤) أنوار موفى هذا الفصل ، الفقرات ٥٧ - ٦٣ .

١١ - وتطلب :

(أ) الكف فوراً عن جميع الأعمال القمعية التي يرتكبها نظام الأقلية العنصرى غير الشرعى ضد شعب زبابوى ، وخاصة أعمال القتل والاعدام الوحشية التي يرتكبها ضد الافريقيين والمناضلين منهم في سبيل الحرية ، والوحشية التي يمارسها في " منطقتة العمليات " واغلاق المناطق الافريقية عسفا ، وطرد الافريقيين ونقلهم واعادة توطينهم وانشاء مفسكرات الاعتقال ؛

(ب) الافراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع السياسيين المسجونين والمعتقلين والموضوعين قيد الإقامة الجبرية ، ورفع كافة القيود المفروضة على النشاط السياسي وقرار الحرية الديمقراطية والمساواة التامتين في الحقوق السياسية ، وكذلك اعادة حقوق الانسان الأساسية للسكان ؛

(ج) وقف تدفق المهاجرين الأجانب الى الاقليم وسحب جميع المرتزقه منه فوراً ؛

(د) وقف جميع أعمال العدوان والتهديدات الموجهة ضد الدول الافريقية المجاورة فوراً ؛

١٢ - وتناشد جميع الدول اتخاذ كافة التدابير اللازمة والفعالة لمنع الاعلان عن طلب المرتزقة وتجنيدهم للعمل في روديسيا الجنوبية ؛

١٣ - وترجو من جميع الدول أن تقوم فوراً بتقديم مساعدة مادية كبيرة لحكومة موزامبيق لتمكينها من تعزيز قدرتها الدفاعية من أجل صون سيادتها وسلامتها الاقليمية بفاعلية ؛

١٤ - وترجو من جميع الدول أن تقوم بصورة مباشرة ومن خلال عملها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها ، وبالتشاور والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بمدد شعب زبابوى وحركة تحريره الوطني بكافة المساعدات المعنوية والمادية والسياسية والانسانية اللازمة له في نضاله من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف ، كما ترجو من المنظمات غير الحكومية المعنية ومختلف البرامج التابعة للأمم المتحدة تقديم مثل تلك المساعدات ؛

١٥ - وتدعو جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية التي لها اهتمام خاص بميدان انهاء الاستعمار ، فضلاً عن الأمين العام ، الى اتخاذ الخطوات التي يقتضيها الحال لنشر المعلومات على نطاق واسع وباستمرار ، بجميع وسائل الاعلام المتاحة لهم ، عن الحالة في زبابوى واما اتخذته الأمم المتحدة من قرارات وتدابير تتعلق بها ، مع توجيه اهتمام خاص لموضوع تطبيق الجزاءات على النظام غير الشرعى ؛

١٦ - وترجو من الأمين العام أن يواصل القيام ، بموجب نصوص الاحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وكذلك أحكام هذا القرار ، المساعدة في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بالاقليم تنفيذاً كاملاً وعاجلاً ؛

١٧ - وتقرر أن تبقي الحالة في الاقليم قيد الاستعراض .

١٤ - ويرد أدناه نص القرار A/AC.109/564 ، الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١١٥ للمقودة في ١٠ اب/اغسطس والذي أشير اليه في الفقرة ١١ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

ان تأسف بشدة للتعاون المتزايد الذي تقيمه بعض الدول ، ولا سيما جنوب افريقيا ، مع نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي ، انتهاكا لأحكام المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، مما يعرقل الى درجة خطيرة التطبيق الفعّال للجزاءات المفروضة وسواها من التدابير المتخذة حتى الآن ضد النظام غير الشرعي ،

وان تشعر بالانزعاج الشديد لانتشار الانتهاكات للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ، ومنها استخدام طائرات روديسيا الجنوبية في النقل الدولي للركاب والبضائع ، فضلا عن استمرار مكاتب الاعلام ومكاتب الخطوط الجوية التابعة للنظام غير الشرعي في العمل خارج روديسيا الجنوبية ، وما نتج عن ذلك من وفود سياح أجنبى الى الاقليم ،

وان تؤكد اقتناعها بأن ما يسمى بالتسوية الداخلية التي اسفر عنها اتفاق سالزبورج المؤرخ في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ (٥) يشكل مناورة أخرى لنظام الأقلية العنصرى غير الشرعي للحفاظ على سيطرته على شعب زيمبابوى الافريقي وعسفه به ،

واقترانها منها بأن ما يحدث من تطورات في المنطقة يستدعي بوجه خاص اتخاذ تدابير دولية ايجابية ومتضافرة بقصد فرض أقصى حد من العزلة على النظام غير الشرعي ،

وان يساورها القلق البالغ لأن التدابير التي أقرها مجلس الأمن لم تغلج حتى الان في وضع حد للنظام غير الشرعي ، وان هي مقتنعة بأنه لا يمكن للجزاءات أن تضع حدا لهذا النظام ما لم تكن شاملة والزامية وخاضعة لاشراف حازم وما لم تتخذ تدابير ضد الدول التي تنتهكها ،

وان تشعر بالانزعاج الشديد بسبب الخطوات الجارية في الولايات المتحدة الأمريكية نحو رفع الجزاءات المفروضة على نظام حكم سميث ، انتهاكا لقرارات مجلس الامن ،

وان تدرك احتياجات موزامبيق وزامبيا الاقتصادية العاجلة والخاصة الناشئة عن تطبيقهما التام لقرارات مجلس الامن المتصلة بالموضوع ،

١ - تدين بشدة سياسات الحكومات ، وخاصة حكومة جنوب افريقيا ، التي تواصل التعاون مع نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي ، منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ومخالفة الالتزامات المحددة المترتبة عليها بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة مخالفة سافرة ، وتدعو تلك الحكومات الى أن تكف فوراً عن كل تعاون من هذا القبيل ؛

٢ - وتدين كافة انتهاكات الجزاءات الإلزامية التي فرضها مجلس الأمن ، كما تدين استمرار تقاعس بعض الدول الأعضاء عن تطبيق هذه الجزاءات تطبيقاً حازماً ، باعتباره أمراً منافياً للالتزامات التي أخذتها تلك الدول على عاتقها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

٣ - وتدين جنوب افريقيا لاستمرارها في دعم نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية مخالفة بذلك قرارات مجلس الأمن بشأن فرض الجزاءات على هذا النظام ؛

٤ - وتهيب بجميع الحكومات التي لم تقم بعد بما يلي أن تقوم به :

(أ) اتخاذ تدابير تنفيذية صارمة لضمان امتثال جميع الأفراد والهيئات والاشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امثالاً دقيقاً للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن لمنع اقامة أى شكل من أشكال التعاون بينهم وبين النظام غير الشرعي ؛

(ب) اتخاذ خطوات فعالة لمنع الخاضعين لولايتها ، من أفراد أو جماعات ، من الهجرة الى روديسيا الجنوبية (زمبابوى) أو لثنيهم عن ذلك ؛

(ج) وقف أى تدبير قد يكون من شأنه اضعاف أى مظهر من مظاهر الشرعيه على النظام غير الشرعي ، وذلك ، في جملة أمور ، بمنع أعمال وأنشطة " الخطوط الجوية الروديسية " و " مجلس السياحة الوطني الروديسي " و " مكتب الاعلام الروديسي " ، أو أى أنشطة أخرى تخالف أهداف ومقاصد الجزاءات ؛

(د) إلغاء صلاحية جوازات السفر وغيرها من الوثائق للسفر الى الاقليم ؛

(هـ) اتخاذ كافة التدابير الفعالة ضد الوكالات والشركات الدولية التي تمد نظام روديسيا الجنوبية غير الشرعي بالنفط ومنتجات النفط ؛

٥ - وترجو من جميع الدول أن تقوم بصورة مباشرة ، ومن خلال عملها فسي الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منطلومة الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها ، بمد حكومتي موزامبيق وزامبيا بكافة أشكال المساعدة المالية والتقنية والمادية بغية تمكين هاتين الحكومتين من التغلب على أية مصاعب اقتصادية ناجمة عن تطبيقهما الجزاءات الاقتصادية المفروضة على النظام غير الشرعي ، وعن ما ترتب على أعمال هذا النظام

العدوانية من خسائر اقتصادية شديدة وتدمير للممتلكات ، وترجو من مختلف البرامج الداخلة في منظومة الأمم المتحدة تقديم مثل هذه المساعدة ، كما ترجو من مجلس الأمن اجراء استعراض دورى لمسألة المساعدة الاقتصادية الى هاتين الحكومتين ؛

- ٦ - وتري أن من الضروري توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي لتشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة (١٤) من الميثاق ، وتكرر رجاءها أن ينظر مجلس الأمن في أمر اتخاذ التدابير الضرورية في هذا الصدد على وجه الاستعجال ؛
- ٧ - وترجو من مجلس الأمن فرض حظر اجبارى على توريد النفط ومنتجات النفط الى جنوب افريقيا ، بالنظر الى أن النفط ومنتجات النفط تنقل من جنوب افريقيا الى روديسيا الجنوبية .

جيم - البيان الذى اصدره الرئيس

١٥ - يرد أدناه نص البيان الذى اصدره الرئيس في ١٣ حزيران / يونيه ، والذى اشير اليه في الفقرة ه أعلاه :

(١) أود أن أعرب ، بوصفي رئيسا للجنة الخاصة، عن بالغ انزعاجي وسخطي ازاء آخر مذبحه وحشية ارتكبتها القوات المسلحة لنظام الاقلية المنصرى غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية وراح ضحيتها ٢٢ من الزمبابويين ، معظمهم من النساء والاطفال الابرياء . وهذه المذبحة الأخيرة ، التي حدثت في دومبوشاوا في ١٠ حزيران / يونيه ، هي جزء من سلسلة من أعمال القمع والقتل المنتظمة المبيته التي يتركبها نظام حكم سميث ضد شعب زمبابوى في محاولة يائسة ورعناء للتمسك بالسلطة والحفاظ على السيطرة المنصرية في روديسيا الجنوبية . أما المبررات الواهية التي يسوقها نظام حكم سميث في محاولة لتفسير هذا الفعل الخسيس فلا تعدو أن تكشف النقاب عن تبلد حسه وافتقاره الى الاهتمام بأرواح الافريقيين .

(٢) وتوضح هذه المذبحة أيضا أن ما يسمى بالتسوية الداخلية لا يمدد وأن يكون مناورة من جانب نظام حكم سميث لستر استمرار سيطرته على شعب زمبابوى الافريقي وقمعه له وعسفه به .

(٣) وينبغي للمجتمع الدولي ، الذى رفض وأدان عن حق وبلا تردد جميع محاولات ومناورات النظام غير الشرعي بما في ذلك ما يسمى بالتسوية الداخلية التي تستهدف احتفاظ الاقلية المنصرية بالسلطة ، أن يعرب بوضوح عن سخطه ازاء هذا العمل الوحشي الأخير .

(٤) وأود ، باسم اللجنة الخاصة ، أن أدد بشدة بهذه المذبحة الوحشية المتسمة بالحقق . وأناشد جميع الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تضاعف جهودها من أجل ما يلي : (أ) فرض العزلة الكاملة على نظام الأقلية العنصرية الحاكم ؛ (ب) تأمين الالتزام الدقيق بالجزاءات الحالية المفروضة على ذلك النظام وتوسيع نطاقها كي يشمل غيرها من التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؛ (ج) تقديم الدعم الايجابي لحركة التحرير الوطني لزيمبابوي التي يخوض المناضلون من أجل الحرية فيها كفاحا بطوليا لانتهاء حكم سميث غير الشرعي وعسفه الوحشي بشعب زيمبابوي .

(٥) وتشكل هذه الجريمة الأخيرة التي ارتكبتها نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي ضد سكان زيمبابوي المدنيين تحديا جديدا للمجتمع الدولي ، الذي يقع عليه التزام بالعمل على أن تسود في زيمبابوي مبادئ الحرية والعدالة وكرامة الانسان .

(٦) ويتعين علينا جميعا أن نضاعف جهودنا في سبيل الإسراع بتحقيق حكم الأغلبية الحقيقي في زيمبابوي .

مرفق *

ورقة عمل أعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

١٠- ١ الأرض والسكان	١ -
	التطورات السياسية داخل حركة تحرير زيمبابوي من أيلول /	٢ -
١٥- ١١ سبتمبر ١٩٧٦ الى أيلول / سبتمبر ١٩٧٧	
٢٣- ١٦ الانتخابات في روديسيا الجنوبية	٣ -
٨٤- ٢٤ محاولات التوصل الى تسوية سلمية	٤ -
٨٧- ٨٥ الكفاح المسلح في سبيل التحرير	٥ -
٩٥- ٨٨ العدوان على الدول المجاورة	٦ -
١٠٨- ٩٦ الأعمال الوحشية في روديسيا الجنوبية	٧ -
١٢٢- ١٠٩ الأوضاع الاقتصادية	٨ -
١٤١- ١٢٣ تجنب الجزاءات	٩ -
.....	الخرائط : ألف - روديسيا الجنوبية	
.....	باء - روديسيا الجنوبية : القرى المحمية	

صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1214 و Corr.1 و Add.1 و Add.2. *

١ - الأرض والسكان

ألف - الجغرافية

١ - يقع إقليم روديسيا الجنوبية ، الذي تقدر مساحته بنحو ٢٤٢ ٧٢٠ كيلومترا مربعا بين خطي العرض ١٥° ٣٦' و ٢٢° ٣٠' جنوبا وخطي الطول ٢٥° ١٣' و ٣٣° ٤' شرقا . وتحده من الشمال الغربي زامبيا ، ومن الجنوب الغربي بوتسوانا ، ومن الجنوب جنوب افريقيا ومن الشرق والشمال الشرقي موزامبيق .

باء - السكان والهجرة

٢ - في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، تُقدر مجموع سكان روديسيا الجنوبية بـ ٦٢٦ مليون نسمة (أ) يتألفون من افريقيين وأوروبيين (بما في ذلك غيرهم من البيض) وآسيويين وهولنديين (أنظر الجدول ١ أدناه) . ووفقا للتقديرات ، ازداد عدد السكان الافريقيين بين كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ و كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بمقدار ٢٣٠ .٠٠٠ نسمة ، وتمثل هذه الزيادة كامل الزيادة التي طرأت على عدد السكان خلال تلك الفترة وتقدرنا ٣٦ في المائة . وخلال هذه الاشهر نفسها انخفض عدد السكان الاوروبيين للمرة الأولى في تاريخ الاقليم . وقد عزى هذا الانخفاض ، الذي تُقدر بنحو ٥٠٠٠ نسمة ، الى ارتفاع معدل هجرة الاوروبيين . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، تُقدر أنه يوجد في روديسيا الجنوبية ٦٢٤ مليون افريقي و ٢٦٨٠٠٠٠ أوروبي .

الجدول ١

روديسيا الجنوبية : تقديرات السكان ، ١٩٦٨ - ١٩٧٦ (بالآلاف)

السنة	الافريقيين	الازوريين	الاسيويين	المولودون	المجموع
١٩٦٨	٤ ٧٦٠	٢ ٢٦	٨٩	١ ٥٢٠	٥ ٠٤٠
١٩٦٩	٤ ٩٦٠	٢ ٣٤	٩١	١ ٥٢٧	٥ ٢٢٠
١٩٧٠	٥ ١٣٠	٢ ٤٣	٩٢	١ ٦٢٥	٥ ٤٠٠

(يتبع)

(أ) يبلغ هذا الرقم ، وفق تقديرات أخرى ، ٦٢٧ مليون نسمة ، مما يجعل نسبة الافريقيين الى الاوروبيين ٢٤ : ١ .

الجدول ١ (تابع)

السنة	الافريقيون	الاوروبيون	الآسيويون	المولدون	المجموع
١٩٧١	٥ ٣١٠	٢٥٥	٩٤	١٧٣	٥ ٥٩٠
١٩٧٢	٥ ٤٩٠	٢٦٧	٩٦	١٨١	٥ ٧٨٠
١٩٧٣	٥ ٧٠٠	٢٧١	٩٧	١٩٠	٦ ٠٠٠
١٩٧٤	٥ ٩٠٠	٢٧٤	٩٩	١٩٩	٦ ٢٠٠
١٩٧٥	٦ ١١٠	٢٧٨	١٠٠	٢٠٩	٦ ٤٢٠
١٩٧٦	٦ ٣٤٠	٢٧٣	١٠٢	٢١٩	٦ ٦٥٠

المصدر: روديسيا الجنوبية، وزارة المالية، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لروديسيا، نيسان /

أبريل ١٩٧٧.

٣ - وقد ظل معدل الهجرة مرتفعا جدا . وقد أفادت التقارير الصحفية في تموز/يوليه ١٩٧٧ أن البيض كانوا يفادون البلاد بمعدل ١٥٠٠ شخص شهريا . وبحلول نهاية عام ١٩٧٧ بلغ صافي عدد المهاجرين ١٠٩٠٨ أشخاص . وتفيد التقارير أيضا أن هناك منشآت تجارية يجرى افلاقتها وعددا متزايدا من المنازل يعرض للبيع . هذا وقد ازداد أيضا عدد الأطفال البيض الذين يرسلون الى الخارج للدراسة .

٤ - ويقال انه لولم يفرض النظام فير الشرعي قيودا شديدة على تحويل الأموال الى الخارج لازدادت هجرة البيض . وما يذكر أنه أعلن في آب/أغسطس ١٩٧٦ أنه لا يمكن لأية عائلة تهاجر من الاقليم أن تخرج بما يزيد عن مبلغ ١٠٠٠ دولار من دولارات روديسيا الجنوبية (ب) بدلا من المبلغ الذي كان مسموحا به في الأصل وقدره ٥٠٠٠ دولار من دولارات روديسيا الجنوبية . وقد خفض المبلغ الذي يمكن للروديسيين الجنوبيين المسافرين في اجازات خارج الاقليم أن يأخذوه معهم من ٣٥٨ جنيها استرلينا الى ٢٢٤ جنيها استرلينا .

٥ - ونظرا لأن أموال السفر التي يسمح بها للعائلة هي أقل من تلك التي يسمح بها لشخص بمفرده ، قرر بعض الأزواج الطلاق بغية الحصول على المعدل الأكبر لأموال السفر ثم عادوا وتزوجوا من جديد بعد مفادرة الاقليم .

(ب) يعادل دولار روديسيا الجنوبية ما يقرب من ١٦٠ من دولارات الولايات المتحدة .

- ٦ - وتفيد الأرقام التي أعلنها النظام غير الشرعي نفسه أن صافي النقص في عدد الأوروبيين بسبب الهجرة بلغ ٧٦١ ٥ شخصا في الفترة الممتدة بين كانون الثاني /يناير و حزيران /يونيه ١٩٧٧ ، بالمقارنة مع ٢٢٧٩ ٢ شخصا خلال الفترة نفسها من عام ١٩٧٦ (أنظر الجدول ٢ أدناه) .
- ٧ - وقد انخفض أيضا عدد السياح الوافدين الى الاقليم . وتفيد الأرقام المستقاة من مكتب الاحصاء المركزي لروديسيا الجنوبية (ج) أن عدد السياح الوافدين الى الاقليم خلال الاشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٧٧ بلغ ٣٧ ٠٠٠ سائح ، بالمقارنة مع ٧٠ ٠٠٠ سائح خلال الفترة نفسها من عام ١٩٧٦ . وبلغ مجموع عدد السياح الوافدين الى الاقليم في عام ١٩٧٧ أكثر بقليل من ١٠٠ ٠٠٠ سائح ، مما يشكل انخفاضا قدره ٢٦ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة .

جيم - توزيع الأراضي

- ٨ - كما ذكر في أحد التقارير السابقة التي أعدتها اللجنة الخاصة (٥) ، كان قانون تخصيص الأراضي الذي ظل ساريا منذ عام ١٩٣٠ هو الأداة المنظمة لتوزيع الأراضي حسب العنصر ، الى أن استمضي عنه بقانون حيافة الأراضي في عام ١٩٦٩ . وكان القانون السابق قد خصص ١٧٨ مليون هكتار للأفريقيين ، و ١٦٦ مليون هكتار للاروروبيين ، ورغم أن نسبة الأفريقيين الى الأوروبيين كانت آنذاك ١٦ : ١ . وبالإضافة الى ذلك ، خصصت مساحة تبلغ حوالي ٤ ملايين هكتار للحدائق والغابات الوطنية . وبموجب قانون حيافة الأراضي لعام ١٩٦٩ ، زيدت مساحة الأراضي المخصصة للأفريقيين بحوالي ٢ في المائة ، لتصبح ١٨٢ مليون هكتار ، بينما خُفّضت المساحة المخصصة للحدائق والغابات الوطنية بحوالي ٣٣ في المائة ، لتصبح ٢٠٧ مليون هكتار .

(ج) ان استعمال كلمات مثل "الجمهورية" و "الدستور" و "الوزير" الى آخره ، دون وضعها بين علامات اقتباس ، لا يعني بأي حال من الأحوال اعتراف الامم المتحدة بالنظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرة ٥ .

الجدول ٢

روديسيا الجنوبية : هجرة الاوروبيين ، ١٩٧٥ - ١٩٧٧

الشهر	الهجرة الى الداخل	الهجرة الى الخارج	صافي الهجرة
ألف - ١٩٧٥			
كانون الثاني / يناير	١٠٨٩	١٠٧٠	٢٠ +
شباط / فبراير	٨٧٥	٥٣٠	٣٤٠ +
آذار / مارس	٩٥٥	٧٤٠	٢٢٠ +
نيسان / ابريل	١٢٦٦	٨٩٠	٣٧٠ +
أيار / مايو	١١٧٨	٨٨٠	٣٠٠ +
حزيران / يونيه	١٢١٠	٨٧٠	٣٤٠ +
تموز / يوليه	١١٣٢	٩٣٠	٢٠٠ +
آب / أغسطس	٩٠٣	١١٩٠	٢٩٠ -
أيلول / سبتمبر	٩٨٢	٨٥٠	١٣٠ +
تشرين الأول / أكتوبر	١٠٠٥	٦٤٠	٣٧٠ +
تشرين الثاني / نوفمبر	٧٩٦	٨٣٠	٣٠ -
كانون الأول / ديسمبر	١٠٣٤	١٠٨٠	٤٠ -
باء - ١٩٧٦			
كانون الثاني / يناير	١٠٤٠	١٠٢٠	٢٠ +
شباط / فبراير	٨٤١	٨٨٠	٤٠ -
آذار / مارس	٩٧٣	١٠١٠	٤٠ -
نيسان / ابريل	٦٥٣	١٤٧٠	٨٢٠ -
أيار / مايو	٧٢٠	١٣٦٠	٦٤٠ -

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

الشهر	الهجرة الى الداخل	الهجرة الى الخارج	صافي الهجرة
حزيران / يونيه	٥٧٢	١ ٣٣١	٧٥٩ -
تموز/ يوليه	٤٨٤	١.٣٣٠	٨٤٦ -
آب / أغسطس	٦١١	١ ٥١٨	٩٠٧ -
أيلول/ سبتمبر	٥٣٤	١ ٢٤٠	٧٠٦ -
تشرين الأول/ اكتوبر	٤٨٠	١ ٠٢٨	٥٤٨ -
تشرين الثاني / نوفمبر	٤٣٩	١ ٠٦٧	٦٢٨ -
كانون الأول / ديسمبر	٤٣٥	١ ٥٩٣	١ ١٥٨ -
جيم - كانون الثاني / يناير - حزيران / يونيه ١٩٧٧			
كانون الثاني / يناير	٤٤٣	١ ٤١٤	٩٧١ -
شباط/ فبراير	٤٦٥	١ ١٠٧	٦٤٢ -
آذار/ مارس	٦٠٦	١ ٥٣٧	٩٣١ -
نيسان / ابريل	٤٣٨	١ ٤٧٢	١ ٠٣٤ -
أيار/ مايو	٤١٥	١ ٧٥٤	١ ٣٣٩ -
حزيران / يونيه	٥٧٤	١ ٤١٨	٨٤٤ -

المصدر : روديسيا الجنوبية ، المكتب الإحصائي المركزي ، الموجز الإحصائي الشهري * ، تموز/ يوليه ١٩٧٧ .

٩ - وكانت الاراضي المخصصة للافريقيين ، بموجب قانون تخصيص الاراضي ، تشمل اراض موقوفة على المواطنين الأصلاء ، ومناطق يقصر شراؤها على المواطنين الاصلاء ، وأحياناً للمواطنين الاصلاء . وبموجب قانون حيازة الاراضي ، تضم الاراضي المخصصة للافريقيين مساحات هي اراضي وقف للقبائل ، ومناطق يقصر شراؤها على الافريقيين ، وأحياناً الافريقيين ، ومدارس ومستشفيات للافريقيين . وبموجب القانون نفسه (الذي لا يختلف عن القانون السابق) ، تشمل المناطق المخصصة للاوروبيين مساحات لاغراض المزارع الاوروبية ، والمزارع المشتركة ، والمراكز الحضرية ، والمدارس والمستشفيات الاوروبية . بيد أن القانون الجديد ينص على زيادة المساحة المخصصة للاوروبيين على الرغم من أن نسبة السكان الافريقيين الى الاوروبيين مازالت تتزايد باطراد حتى بلغت ٢١ : ١ بحلول عام ١٩٧٤ . وعلى أساس هذه النسبة ، يبلغ متوسط مساحة الارض المخصصة لهاتين المجموعتين من السكان ٢٨ هكتار (كحد أقصى) لكل افريقي و ٦٧٢ هكتار لكل اوروبي .

١٠ - وكما ذكر سابقاً ، عدل قانون حيازة الاراضي في آذار/مارس ١٩٧٧ ليعطي للافريقيين شراً اراض زراعية في مناطق كانت سابقاً مخصصة للبيض دون سواهم . بيد أنه بحلول نهاية عام ١٩٧٧ كانت معظم الاراضي المعروضة للبيع للافريقيين تقع في مناطق تحد الاراضي التي هي وقف للقبائل .

٢ - التطورات السياسية داخل حركة تحرير زبابوى من ايلول /سبتمبر
١٩٧٦ الى ايلول /سبتمبر ١٩٧٧

١١ - كما ذكر في تقرير سابق (٥) حصلت انقسامات داخل صفوف حركة تحرير زبابوى قبل نهاية شهر ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ . وقام السيد جوشوا نكومو باحياء منظمته ، وهي الاتحاد الشعبي الافريقي لزبابوى ، ومقرها في زامبيا ، وكانت تعرف داخل روديسيا الجنوبية باسم المجلس الوطني الافريقي لزبابوى (زبابوى) . وقام السيد روبرت مخابي أيضا باحياء منظمته ، وهي الاتحاد الوطني الافريقي لزبابوى ، ومقره في موزامبيق . وكان القس ندابا نينغزي سيتيهول قد أنشأ داخل الاقليم منظمة تدعى المجلس الوطني الافريقي (سيتيهول) . واستمر الأسقف أبيل موزورويوا يتزعم منظمته ، وهي المجلس الوطني الافريقي المتحد ، ومقرها داخل الاقليم . وحلقت نهاية شهر ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ كان جميع قادة هذه المجموعات في المنفى .

١٢ - وقد قام زعماء حركة تحرير زبابوى ، لدى اعلان ما يسمى باقتراحات كيسنجر بشأن روديسيا الجنوبية في ٢٤ ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ (٩) بالشرع بمبادرات جديدة بهدف الحصول على أكبر قدر من التأييد داخل الاقليم وخارجه على السواء . وفي ١٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٦ ، أعلن الاتحاد الشعبي الافريقي لزبابوى والاتحاد الوطني الافريقي لزبابوى تشكيل الجبهة الوطنية بزعامة السيدين نكومو ومخابي ، وحضر كلاهما مؤتمر جنيف بوصفهما ممثلي الجبهة الوطنية . وقد اتخذ مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، في دورته الحادية الرابعة عشرة التي عقدت في ليرفيل ، في الفترة الممتدة من ٢ الى ٥ تموز /يوليه ١٩٧٧ ، قرارا بشأن زبابوى يدعو " جميع أبناء زبابوى الذين يخوضون غمار الكفاح في بلادهم الى النضال داخل صفوف الجبهة الوطنية " (A/32/310 ، المرفق الثاني ، القرار AHG/Res.84 (د - ١٤)) .

١٣ - وفي هذه الأثناء ، عاد الى روديسيا الجنوبية في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٦ الأسقف موزورويوا بعد اقامة في المنفى استمرت حوالي ١٤ شهرا .

١٤ - وفي ١٠ تموز /يوليه ١٩٧٧ ، عاد الى روديسيا الجنوبية أيضا القس سيتيهول بعد أن أمضى في المنفى مدة تجاوزت السنتين .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٧ - ١٢ .
(٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٢ .

١٥ - تنفيذ التقارير ان الجبهة الوطنية قامت بحارلات أخرى خلال عام ١٩٧٧ لانشاء قيادة تنفيذية واحدة وقيادة عسكرية عليا موحدة . وقد اهتمت الدول الافريقية المجاورة لروديسيا الجنوبية أيضا بضرورة انشاء جيش موحد في زمبابوي . وتفيد التقارير ان رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة مواليمو يوليوس ك. نيريري قال ، بعد اجتماع عقده ممثلو دول المواجهة في تموز/يوليه ١٩٧٧ ، " اننا متفقون على اننا بحاجة الى جيش واحد في زمبابوي لخوض الكفاح في سبيل الاستقلال ، ولضمان السلامة الوطنية لزمبابوي المستقلة وأمنها . . . ولا ينبغي لأحد أن يدعو الى نظام متعدد الجيوش " .

٣ - الانتخابات في روديسيا الجنوبية

١٦ - عندما عدل نظام الحكم غير الشرعي في روديسيا الجنوبية قانون حيازة الأراضي في آذار/مارس ١٩٧٧ ليتيح للافريقيين اقتناء ممتلكات في مناطق البيض في الاقليم (أنظر الفقرة ١٠ أعلاه) ، صوت ١٢ عضوا من جبهة روديسيا في البرلمان ضد التعديل (د) . ونتيجة لذلك طرد الأعضاء الاثنا عشر من الحزب ، فقاموا بتشكيل حزب جديد ، هو حزب العمل الروديسي الذي كرس لمبدأ " ديمومة الرجل الابيض في روديسيا " . وقد استقال الكثير من الاعضاء الآخرين البارزين في جبهة روديسيا ، بما فيهم السيد ديس فروست ، وانضموا الى حزب العمل الروديسي .

١٧ - وقد أوجد هذا الانقسام حالة جديدة بالنسبة لجبهة روديسيا . فقد نالت جبهة روديسيا ، في كل انتخاب عقد منذ عام ١٩٦٤ ، كافة المقاعد الخمسين المخصصة للسكان غير الافريقيين (ج) . (يوجد في برلمان روديسيا الجنوبية ٦٦ مقعدا ، منها ١٦ مقعدا مخصصا للافريقيين) . ونتيجة لهذا الانقسام ، لم تواجه جبهة روديسيا للمرة الأولى في تاريخها ، معارضة هامة في البرلمان فحسب ، بل انها بقيت دون اكثرية الثلثين التي يحتاجها نظام الحكم غير الشرعي لتنفيذ تدابير هامة مثل ادخال تعديلات على الدستور وغيره من التشريعات الراسخة .

١٨ - وقام السيد ايان سميث بحل البرلمان في ١٨ تموز/يوليه ودعا الى عقد انتخابات عامة في ٣١ آب/اغسطس ، وذلك رغبة منه في اعادة توحيد حزبه وفي تعبئة تأييد البيئته في الوقت الذي كان يشترك فيه في مفاوضات معقدة بشأن المقترحات الانكلاو امريكية التي تمس مستقبل الاقليم (ط) ،

(د) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثين ، الملحق رقم

٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرتان ١٣ و ١٤ .

(ح) على الرغم من أن هذه المقاعد مخصصة للسكان غير الافريقيين ، فقد شغلها الأوروبيون

بضع سنوات ، تاركين الآسيويين والمولدين دون تمثيل .

(ط) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ١٧-٢٣ و ٤٤-٥٩ .

ورغبة منه أيضا في أن يتمتع بأغلبية الثلثين على الأقل في البرلمان لضمان تنفيذ خطته . وقد أتاح هذا الاجراء للحملة الانتخابية فترة أسبوع واحد فقط أكثر من المدة الدنيا التي يقتضيها قانون الانتخابات في روديسيا الجنوبية . وهكذا واجه حزب العمل الروديسي ، الذي كان قد أنشئ للتو ، مهمة صعبة تتمثل في القيام فورا بتنظيم معارضة جديّة لجبهة روديسيا .

١٩ - وتفيد التقارير ان الحملة الانتخابية التي شنتها جبهة روديسيا قامت على أساس خمس نقاط هي : (أ) التوصل الى تسوية منصفة وعادلة " من شأنها ترسيخ الضمانات الضرورية " بحلول نهاية العام ؛ و (ب) التصميم المستمر على تعزيز المجهود الحربي ضد مفاوري زبابوي ؛ و (ج) اقامة اقتصاد قابل للنمو ؛ و (د) انشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تشمل الافريقيين ؛ و (هـ) ازالة أى تمييز متبق " يعتبر غير ضروري وغير مستصوب " .

٢٠ - وبما أن حزب العمل الروديسي لم يتح له الوقت لا اختيار مرشح لرئاسة الوزراء في حال فوزه بالانتخابات ، فقد قدم الحزب قيادة جماعية خلال الحملة . وقد استند برنامجه الانتخابي على نقطتين هما : (أ) التصميم على مواصلة الحرب ضد المفاوضين حتى احراز النصر ؛ و (ب) التوصل الى تسوية من شأنها أن تضمن بقاء السلطة في أيدي البيض . وقد قرر حزب العمل الروديسي أن ينافس على ٩٩ مقعدا من المقاعد الخمسين المخصصة لخير الافريقيين في الانتخابات . ولم يقدم أى مرشح لمنافسة السيد سميث .

٢١ - وقد قرر حزب آخر من أحزاب البيض ، وهو قوة التوحيد الوطني ، أن يشترك في الانتخابات أيضا . وكان عدد من أحزاب البيض الصغيرة التي تعتبر نفسها ليبرالية قد شكل هذا الحزب في وقت سابق من العام . وقد استندت حملته الى نقطتين هما : (أ) انتهاء الحرب ؛ و (ب) عقد انتخابات على أساس صوت واحد للفرد الواحد ، ومشاركة كافة الأحزاب ، بما فيها الأحزاب المحظورة في الاقليم . وقد تنافست قوة التوحيد الوطني على ١٨ مقعدا من المقاعد الخمسين المخصصة لخير الافريقيين .

٢٢ - وأفادت التقارير الصحفية ان ٨٠ في المائة من الناخبين البالغ عددهم ٨٥٠٠٠٠ ناخب المسجلين في سجل الاوروبيين (الذين هم أساسا من البيض وان كانوا يشملون آسيويين ومولدين) قد شاركوا في التصويت ، وان جبهة روديسيا فازت بكافة المقاعد الخمسين المخصصة لخير الافريقيين . هذا ولا تتوفر بيانات محددة عن التصويت .

٢٣ - وفي الوقت الذي أعلن فيه السيد سميث حل البرلمان وموعد الانتخابات أعلنت كل مجموعات حركة تحرير زبابوي بصورة منفصلة انها تعتبر الانتخابات غير ذات أهمية بالنسبة للكفاح في سبيل تحرير زبابوي . وهكذا لم تتقدم أى من المجموعات الاربع بمرشحين لأية مقاعد في الانتخابات ، مع أن بعض الافريقيين تنافسوا على المقاعد الستة عشر المخصصة للافريقيين بصورة منفردة ، بوصفهم مستقلين .

٤ - محاولات التوصل الى تسوية سلمية

ألف - المقترحات الانكلوامريكية

٢٤ - كما ذكر سابقا ، واصلت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية ، جهودها الرامية الى ايجاد تسوية سلمية لمشكلة نقل السلطة من الاقلية البيضاء الى الاغلبية الافريقية في روديسيا الجنوبية .

٢٥ - ويتناول التقرير السابق للجنة الخاصة (٥) المحاولات التي بذلت حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٧ للتوصل الى تسوية سلمية .

٢٦ - ومنذ انقضاء مؤتمر جنيف بشأن روديسيا الجنوبية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦، عقدت المملكة المتحدة والولايات المتحدة مشاورات عديدة مع مختلف مجموعات حركة تحرير زيمبابوي ومع كل دولة من دول المواجهة . وقد عقدت الحكومتان أيضا مشاورات مع جنوب افريقيا والنظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية .

٢٧ - وبحلول أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٧٧ ، توصلت حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الى نتيجة مفادها انه قد عقد من المشاورات ما يكفي لتمكينهما من تقديم مقترحات خطية بشأن مسألة نقل السلطة .

٢٨ - بيد ان الدكتور دافيد اوين ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، والسيد اندرو يونغ ، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ، اضطلما ببعثة مشتركة ، قبل الاعلان عن المقترحات ، لاطلاع الأطراف المعنية على طبيعة المقترحات . وعقدت مشاورات مع ممثلي حكومات نيجيريا وزامبيا وجنوب افريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ، ومع السيد ويليام اتيكي ميوموا ، الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذي اجتمعا به في نيروبي ، ومع زعماء المجموعات الأربع في حركة تحرير زيمبابوي . وقاما أيضا بزيارة روديسيا الجنوبية ، حيث أطلعا ممثلي نظام الحكم غير الشرعي على طبيعة المقترحات .

٢٩ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ، أعلنت المقترحات في آن واحد في كل من سالزبورى ، ولندن وواشنطن . كما أرسلت في التاريخ نفسه المقترحات الى رئيس مجلس الأمن في رسالة موجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة (ك) .

(٥) المرجع نفسه ، الفقرات ١٥ - ٥٩ .

(ك) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه ،

وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12393 .

٣٠ - وتقوم المقترحات ، كما هي موجزة في الرسالة الموجهة الى رئيس مجلس الأمن ، على العناصر التالية :

- ١ - تخلي نظام الحكم غير الشرعي عن السلطة والعودة الى الشرعية .
- ٢ - الانتقال الى الاستقلال بصورة منظمة وسلمية في غضون عام ١٩٧٨ .
- ٣ - عقد انتخابات حرة ونزيهة على أساس الاقتراع العام للبالغين .
- ٤ - قيام الحكومة البريطانية بانشاء ادارة انتقالية تكلف بمهمة عقد الانتخابات لاقامة حكومة مستقلة .
- ٥ - تواجد الأمم المتحدة ، بما في ذلك قوة تابعة للأمم المتحدة ، خلال الفترة الانتقالية .
- ٦ - وضع دستور للاستقلال ينص على انتخاب الحكومة بصورة ديمقراطية ، والغاء التمييز ، وحماية حقوق الانسان للفرد واستقلال السلطة القضائية .
- ٧ - انشاء صندوق انمائي لانعاش اقتصاد البلاد ، الامر الذي تعتبره المملكة المتحدة والولايات المتحدة مرهون بتنفيذ التسوية بأكملها .
- ٣١ - ومع ان أى من الاطراف المعنية في المشاورات لم يرفض الاقتراحات رفضا تاما في البداية ، فقد أبدى كل منها بعض التحفظات . واعترض السيد سميث على الاقتراح المتعلق بترتيبات الأمن ، لاصراره على عدم دمج عناصر من جيشه مع عناصر من المفاوضين . ودعا السيدان نكومو ومغابي وكذلك دول المواجهة الى حل الكيان العسكري التابع للنظام غير الشرعي بصورة تامة والاستعاضة عنه بقوات الجبهة الوطنية . وقد قبل الاسقف موزوريوا الاقتراحات لكنه تحفظ على ترتيبات الأمن ريثما تجرى مشاورات بشأن دمج القوات . وقد قبل القس سيتهول الاقتراحات كأساس للتسوية .
- ٣٢ - وقد اتخذت حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة موقفا مفاده ان الاقتراحات هي كل لا يتجزأ ويجب النظر اليها على هذا الاساس . واعلنت حكومة المملكة المتحدة في ١ ايلول / سبتمبر ، في معرض اثبات التزامها بالمقترحات ، تعيين المارشال اللورد كارفر المفوض البريطاني المقيم ، كما تقضي بذلك الاقتراحات .
- ٣٣ - وأعلن رؤساء دول المواجهة ، بعد اجتماع عقد في مايتو في ٢٢ و ٢٣ ايلول / سبتمبر ، انهم يرون ان المقترحات الانكلوامريكية تشكل " اساسا كافيا لمقعد مزيد من المفاوضات بين الأطراف المعنية " ، لكنهم أضافوا " اننا نرى انه مازال في هذه الاقتراحات كثير من العناصر السلبية وانها تغفل الرد على أسئلة كثيرة " .
- ٣٤ - ومع ان مجلس الأمن لم يكن قد اجتمع بعد لمناقشة تعيين ممثل للأمم المتحدة ، قام السيد سميث في ٢٦ ايلول / سبتمبر ، أى بعد يوم من الزيارة التي قام بها الى لوساكا ، حيث عقد

مناقشات مع الرئيس كينيث د . كاواندا استمرت ست ساعات ، بتوجيه دعوة الى اللورد كارفر والسى ممثل الأمين العام لزيارة سالزبورى . كما أعلن انه يرى ان المقترحات الانكلوامريكية تشكل أساسا للمفاوضات .

٣٥ - وفي ٢٩ أيلول / سبتمبر ، اعتمد مجلس الأمن ، الذى اجتمع بناء على طلب من المملكة المتحدة ، القرار ٤١٥ (١٩٧٧) ، الذى طلب فيه الى الأمين العام " أن يعين ، بالتشاور مع أعضاء مجلس الأمن ، ممثلا ليعقد مناقشات مع المفوض البريطاني المقيم المعين ومع جميع الأطراف ، بشأن الترتيبات العسكرية والترتيبات المتصلة بها التي تعتبر ضرورية لتنفيذ الانتقال الى حكم الاغلبية في روديسيا الجنوبية . وفي ٤ تشرين الاول / اكتوبر ، قام الامين العام ، بعد عقد مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن ، بإبلاغ رئيس المجلس أنه عين الفريق د . بريم شند ، القائد السابق لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في تبرص في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٦ ، وأنه طلب الى الفريق الحضور الى مقر الأمم المتحدة للتشاور معه وتنظيم بعثته (ل) .

٣٦ - وقام اللورد كارفر والفريق بريم شند بزيارة جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وبوتسوانا وروديسيا الجنوبية ونيجيريا في الفترة الممتدة من ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر الى ٩ تشرين الثاني / نوفمبر لعقد مشاورات . ولم يتمكنوا في ذلك الوقت من زيارة موزامبيق (أنظر الفقرات ٩٠ - ٩٢ أدناه) .

٣٧ - وقد اجتمعا ، أثناء وجودهما في جمهورية تنزانيا المتحدة ، بالسيدين نكومو ومفابسي ، زعمي الجبهة الوطنية . وفي روديسيا الجنوبية ، اجتمعا بصورة منفصلة مع السيد سميث ، والأسقف موزوريوا والقس سيتهول . وذكر اللورد كارفر ، في معرض التعليق على المشاورات التي عقدها في افريقيا ، أن المحادثات قد تمخضت عن تفاهم واسع النطاق بشأن المقترحات الانكلوامريكية لكنه مازال يوجد الكثير من المشاكل التي يجب مناقشتها .

٣٨ - وتفيد التقارير الصحفية أن المشاورات قد أظهرت عددا من الصعوبات التي تتعلق بالمقترحات الانكلوامريكية ، لاسيما المقترحات التي تتعلق بسلطات ووظائف المفوض البريطاني المقيم خلال الفترة الانتقالية ، وتوقيت الانتخابات واعادة تشكيل قوات الأمن . وقد اعترضت الجبهة الوطنية على السلطات الشاملة التي يتمتع بها المفوض البريطاني المقيم في الفترة الانتقالية ؛ وطالبت بالحد من سلطاته وبأن تضطلع الجبهة بدور رئيسي خلال الفترة . ومن ناحية أخرى ، تفيد التقارير أن الرئيس كاواندا قد اقترح أن تنقل السلطة الى حكومة اتحاد وطني وأن لا تعقد الانتخابات الا بعد مضي ثلاث أو أربع سنوات على الاستقلال . بيد ان الاسقف موزوريوا والقس سيتهول أكدوا أن شعب زيمبابوي له وحده الحق في اختيار حكومته وأنه ينبغي أن تعقد الانتخابات قبل الاستقلال . وتفيد التقارير أن الاسقف موزوريوا قد اقترح أن يقوم المفوض البريطاني المقيم ، خلال الفترة الانتقالية ، بإنشاء مجلس استشاري يتألف من زيمبابويين مكلفين بوظائف استشارية . وتفيد التقارير أن القس سيتهول اقترح انشاء مجلس رئاسي يتألف من خمسة أشخاص برئاسة المفوض البريطاني المقيم يتخذ كل القرارات خلال الفترة الانتقالية .

(ل) المرجع نفسه ، ملحق تشرين الاول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر وكانون الاول / ديسمبر

١٩٧٧ ، الوثيقة S/12411 .

٣٩ - وقد أكدت المجموعات الأربع في جبهة تحرير زيمبابوي أنه لا يمكن مناقشة ترتيبات وقف إطلاق النار حتى يتم التوصل الى اتفاق سياسي . وقد أبلغ موقف الجبهة الوطنية بالتفصيل الى مجلس الأمن في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ (٢) . وتفيد التقارير أن النظام غير الشرعي أبلغ اللورد كارفر والغريغ شند أنه ليس مستعدا لتجريد قوات أمنه من السلاح كما تدعو المقترحات الأنكلو أمريكية ، وأنه لا يمكنه مناقشة ترتيبات وقف إطلاق النار حتى يتم التوصل الى اتفاق سياسي .

٤٠ - وهكذا قام السيد جون غراهام ، نائب وكيل وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، توقعاً للشروع في محادثات بشأن اتفاق سياسي ، بزيارة روديسيا الجنوبية في أوائل شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ " لعقد مناقشات مفصلة بشأن الدستور المقترح للاستقلال " .

٤١ - وفي الوقت ذاته أعربت المملكة المتحدة عن أطرها في أن تواصل كافة الأطراف المعنية المحادثات بشأن القضايا العسكرية المزمع عقدها في مالطة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر . بيد أن الاجتماع لم يعقد وبذلت بدلا من ذلك محاولات لترتيب اجتماع بين ممثلي حكومة المملكة المتحدة وممثلي الجبهة الوطنية .

٤٢ - وقرب نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر ، بدأت التقارير الصحفية تلمح بأنه لا تجرى تحقيق غير تقدم قليل بشأن المقترحات الأنكلو أمريكية بسبب تضارب الآراء بشأن المسألة العسكرية . وقد أوحى بعض التقارير أيضا بأن السيد سميت لا يرى ، بسبب عدم توفر الوحدة في حركة تحرير زيمبابوي ، ضرورة تقديم تنازلات في مفاوضاته .

٤٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، أعلن السيد سميت في بيان اذاعي انه مستعد للدخول في مفاوضات مباشرة مع الزعماء الأفريقيين بهدف التوصل الى تسوية دستورية تمشيا مع مبدأ " حكم الأغلبية القائم على أساس اقتراع البالغين " ، شريطة أن يتم إيجاد طرق أخرى لا للحفاظ على معايير البيض فحسب بل أيضا على ثقفتهم ، وأنه يتعين النص على هذه الضمانات في الدستور .

٤٤ - وقد رحب الاسقف موزورويوا ، من المجلس الوطني الإفريقي المتحد ، والقس سيتهول ، من المجلس الوطني الإفريقي (سيتهول) والرئيس جيريميا شيراو ، من المنظمة الشعبية المتحدة لزيمبابوي ، بالبيان الذي أدلى به السيد سميت ووافقوا على الاشتراك في مفاوضات مع النظام غير الشرعي . ومع ان الاسقف والقس سيتهول أصرا على أنه ينبغي دعوة الجبهة الوطنية الى الاشتراك في المفاوضات ، فقد رفضت الجبهة اقتراح السيد سميت بعقد تسوية داخلية بوصفه مضيعة للوقت ، وأصرت على ضرورة التخلي من السيد سميت نفسه قبل الشروع في مفاوضات حقيقية .

(م) المرجع نفسه ، ملحق تموز / يوليه وأب / أغسطس وايلول / سبتمبر ١٩٧٧ الوثيقة

S/12406 ، المرفق .

٤٥ - وقد أثار اعلان السيد سميث رد فعل متحفظ من جانب حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، اللتين رأتا أن قبول السيد سميث لاقتراع الباليين " هو خطوة في الاتجاه الصحيح " ، لكن تحقيق سلم دائم يستلزم " عقد انتخابات حرة ونزيهة يسمح لكافة الاطراف أن تشارك فيها " . وأكدت المملكة المتحدة أنه لا ينبغي استبعاد أى من الاطراف المعنية من أى انتخابات تعقد قبل أن ينال الاقليم الاستقلال .

٤٦ - وذكرت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أنها لن تؤيد عقد أية انتخابات تستبعد منها الجبهة الوطنية . أما حكومة زامبيا ، التي كانت تصر ، قبل اعلان سميث ، على نقل السلطة دون عقد انتخابات فقد اعلنت في ٦ كانون الاول / ديسمبر عن انسحابها من أى مشاركة فعلية في المبادرة الانكلوامريكية ، وان كانت ستواصل دعم الكفاح المسلح . وأكدت دول المواجهة أنها ستواصل دعم الكفاح المسلح ضد النظام غير الشرعي .

٤٧ - وفي ٢ كانون الاول / ديسمبر ، بدأ المجلس الوطني الافريقي (سيتهول) والمنظمة الشعبية المتحدة لزيمبابوي بالتفاوض مع النظام غير الشرعي في سالزبورى . وقد رفض المجلس الوطني الافريقي المتحد حضور الاجتماع الاول لانه كان قد أعلن الحداد لمدة أسبوع ، من ١ الى ٨ كانون الأول / ديسمبر ، بعد أن قام النظام غير الشرعي بعمليات قصف في موزامبيق (أنظر الفقرات ٩٠ - ٩٢ أدناه) . بيد أن ممثلي الأطراف الثلاثة وممثلي النظام غير الشرعي اجتمعوا في ٩ كانون الأول / ديسمبر واتفقوا على أن يتوصل الاقليم الى حكم الاغلبية على أساس الاقتراع العام للبالفيين . وسيكون لكل مواطن في الاقليم يبلغ الثامنة عشر من العمر أو أكثر الحق في التصويت .

٤٨ - وفي ١٢ كانون الأول / ديسمبر ، اجتمع ممثلو المجموعات الأربع مرة أخرى وشرعوا في مناقشة الضمانات الدستورية . وقد نسب الى السيد سميث اصراره على تخصيص ثلث مقاعد البرلمان للبيض ، في حين رفضت الوفود الافريقية هذا النص بوصفه ادامة لامتيازات الاقلية . ولم يصدر أى اعلان حستي أواسط شهر كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ عن نتائج المفاوضات .

٤٩ - وفي ٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، قام اللورد كارفر والفريق بريم شند بزيارة موزامبيق لعقد مشاورات مع الرئيس سامورا مويسس ماشيل بشأن المقترحات الانكلوامريكية . ومن ثم ذهب اللورد كارفر الى جنوب افريقيا حيث اجتمع مع وزير خارجية جنوب افريقيا ومع مسؤولين آخرين في جنوب افريقيا ، ثم انتقل الى بوتسوانا حيث اجتمع مع وزير الخارجية فيها . وتفيد التقارير أن اللورد كارفر قد ذكر أنه تم التوصل الى قدر كبير من الاتفاقي في كلا الاجتماعين .

٥٠ - وفي الفترة الممتدة من ٣ كانون الثاني /يناير الى ١ شباط /فبراير ١٩٧٨ ، اجتمع الدكتور دافيد أوين ، وزير الخارجية البريطاني ، والسيد أندرو يونغ ، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ، مع السيدين جوشوا نكومو وجوزيف مفاي ، زعيمي الجبهة الوطنية ، في مالطة . وقد حضر هذه الاجتماعات أيضا اللورد كارفر ، والفريق بريم شند .

٥١ - وقد تم الاتفاق على أن تبقى المقترحات الانكلوامريكية اساسا لمزيد من المفاوضات . وقد وافقت الجبهة الوطنية على أنه ينبغي عقد انتخابات باشراف الامم المتحدة قبل الاستقلال . واقترحت الجبهة أن تتألف الادارة المؤقتة من مجلس حاكم يتألف من أربعة أعضاء من الجبهة الوطنية ، وعضو من المملكة المتحدة ، وعضو يمثل البيض في روديسيا الجنوبية . وعندما انعقد المؤتمر في (شباط / فبراير) ، اتفق المشتركون على الاجتماع مرة أخرى في مكان وموعد يتم الاعلان عنهما فيما بعد .

٥٢ - وبعد مؤتمر مالطة بفترة وجيزة ، عمدت المملكة المتحدة وثيقة على الجبهة الوطنية ، والمجلس الوطني الافريقي المتحد ، والمجلس الوطني الافريقي (سيت هول) والنظام غير الشرعي . وتفيد التقارير أن الوثيقة احتوت على الاقتراحات التالية من حكومة المملكة المتحدة :

(أ) ان يضطلع الشخص المعين مفوضا بريطانيا مقيما بالادارة المؤقتة في روديسيا الجنوبية ، ويساعده مجلس حاكم مؤلف من عضوين من كل من الجبهات المشتركة في مؤتمر جنيف لعام ١٩٧٦ (الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي ، والاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي ، والمجلس الوطني الافريقي المتحد ، والمجلس الوطني الافريقي (سيت هول) والنظام غير الشرعي) ؛

(ب) أن يكون اللورد كارفر رئيسا للمجلس الحاكم بوصفه المفوض المقيم ؛

(ج) أن يعمل المفوض المقيم في كافة المسائل ، ما عدا تلك التي تتعلق بالأمن والانتخابات والقانون والنظام والشؤون الخارجية ، بمشورة ثلثي أعضاء المجلس الحاكم على الاقل ، وألا يلتزم المفوض المقيم ، في المسائل التي تتعلق بالمجالات المخصصة ، بمشورة المجلس الحاكم .

٥٣ - وفي ٢ نيسان / أبريل ١٩٧٨ ، أعلن جيمي كارتر ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، أثناء زيارته لنيجيريا ، أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشماليّة ستدعوان وشيكا الى عقد مؤتمر لجميع الاطراف المعنية بنزاع روديسيا الجنوبية لوضع تسوية سلمية للمشكلة . وبعد ذلك بفترة وجيزة ، بدأ السيد جون غرانام نائب وكيل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة ، والسيد ستيفن لوء سفير الولايات المتحدة في زامبيا ، القيام بجولة في افريقيا للتشاور مع الاطراف المعنية بشأن المؤتمر المقترح . وفي ٧ نيسان / أبريل ، اجتمعا بممثلي الجبهة الوطنية في مابوتو ، ثم اجتمعا في ١ نيسان / أبريل بممثلي النظام غير الشرعي في سالزبورى .

٥٤ - وفي ١٤ و ١٥ نيسان / أبريل ، اجتمع السيد سيروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة والدكتور دافيد أوين وزير الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة مع مسؤولين في الجبهة الوطنية بدار السلام ، كما اجتمعا في ١٧ نيسان / أبريل مع ممثلي النظام غير الشرعي في سالزبورى . وناقش السيد فانس والدكتور أوين ، في كلتا المدينتين ، امكانية عقد مؤتمر لجميع الاطراف بشأن روديسيا الجنوبية . وقيل أن الجبهة الوطنية قبلت هذا الاقتراح لكن النظام غير الشرعي ، بعد فترة من التفكير ، رفض الفكرة مصررا على أن مثل هذا المؤتمر لن يحقق أى غرض مجد .

٥٥ - وفي ٤ أيار/مايو ، أعلن الدكتور أوبين في البرلمان أنه بسبيله لا يفاد السيد جون غراهام الى افريقيا لمواصلة الجهود الرامية لعقد مؤتمر لجميع الاطراف بشأن روديسيا الجنوبية . وذكر أن السيد غراهام سيتعاون تعاوناً وثيقاً مع السيد لوسيفر الولايات المتحدة ، وأن السيد غراهام سيتمكث في افريقيا طالما كان ذلك ضرورياً .

٥٦ - وفي أوائل حزيران /يونيه ، بدأ السيد غراهام والسيد لوجولتها في افريقيا للتشاور مع دول المواجهة والاطراف المعنية بمشكلة روديسيا الجنوبية . وقد زارا حتى الآن بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وروديسيا الجنوبية وزامبيا وموزامبيق .

باء - الاتفاق الداخلي

٥٧ - أعلن السيد سميث وممثلوالاتحاد الوطني الافريقي المتحدة ، والمجلس الوطني الافريقي (سيتهول) والاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ ، بعد أن عقدوا مناقشات مطولة فيما بينهم ، أنهم توصلوا الى اتفاق من شأنه ، في رأيهم ، أن يؤدي بالإقليم الى حكم الأغلبية وأنهم وقعوا هذا الاتفاق .

٥٨ - وترد فيما يلي تفاصيل الاتفاق الذي يدعى اتفاق روديسيا الدستوري :

١ - تنشأ جمعية تشريعية تتألف من ١٠٠ عضو تسرى عليها الأحكام التالية :

(أ) يوضع سجل عام للناخبين يقيد فيه جميع المواطنين الذين يبلغون الثامنة عشرة من العمر ، والذين لا تفسد أهليتهم للانتخاب نقائص معينة ؛

(ب) يخصص اثنان وسبعون مقعداً في الجمعية التشريعية للسود الذين ينتخبهم ناخبون مقيدون في السجل العام ؛

(ج) تخصص ثمانية وعشرون مقعداً في الجمعية التشريعية للبيض (أى للاوروبيين كما يعرفهم دستور عام ١٩٦٩) الذين ينتخبون على النحو التالي :

١ ' يقوم الناخبون البيض المقيدون في السجل العام بانتخاب عشرين عضواً على أساس نظام اقتراع تفضيلي ؛

٢ ' يقوم الناخبون المقيدون في السجل العام بانتخاب ثمانية من ١٦ مرشحاً يقوم بتسميتهم ، فيما يتعلق بالبرلمان الأول ، هيئة انتخابية مؤلفة من الأعضاء البيض في مجلس النواب الحالي ، وترشحهم ، فيما يتعلق بأى برلمان تال ، هيئة ناخبة مؤلفة من الأعضاء البيض الثمانية والعشرين في البرلمان المنحل قبل الانتخابات العامة مباشرة ؛

(د) يحتفظ بالمقاعد المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج) أعلاه لفترة لا تقل عن ١٠ سنوات أو مدة ولاية برلمانين ، أيهما أطول ، وتستمر حتى لدى انقضاء هذه الفترة ،

وتعين حينئذ لجنة يكون رئيسها قاض من قضاة المحكمة العليا ، للاضطلاع بهذه الدراسة الاستفراضية . وانا أوصت تلك اللجنة بتغيير الترتيبات المتعلقة بالمقاعد المخصصة المذكورة يسرى ما يلي :

- ١ - يجوز اجراء تعديل على الدستور لتكريس التغيير وذلك بمشروع قانون يحظى بتأييد مالا يقل عن ٥١ عضوا ؛
 - ٢ - ينص مشروع القانون المذكور على ألا تخصص المقاعد الاثنان والسيمنون المشار اليها في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه للسود ؛
 - (د) يحظر على الاعضاء الذين يشغلون المقاعد المشار اليها في الفقرة الفرعية (ج) أعلاه تشكيل ائتلاف مع أى حزب أقلية بهدف تشكيل حكومة .
 - ٢ - يصدر اعلان حقوق قانوني يحمي حقوق الافراد وحررياتهم وينص ، في جملة أمور ، على الحماية من نزع الملكية مالم يدفع على الفور تعويض كاف ، وعلى حماية الحقوق المعاشية لأعضاء صناديق المعاشات التقاعدية .
 - ٣ - يكرس استقلال السلطة القضائية وتكرس صلاحياتها ولا يجوز عزل القضاة .
 - ٤ - ينشأ مجلس مستقل للخدمات العامة ، أعضاؤه فير قابلين للعزل . ويضطلع المجلس بالمسؤولية عن تعيين موظفي الخدمة العامة وترقيتهم وتسريحهم .
 - ٥ - تدار الخدمة العامة وقوة الشرطة وقوات الدفاع ودائرة السجون بدرجة عالية من الكفاءة وتكون بمنأى عن التدخل السياسي .
 - ٦ - تضمن المعاشات التقاعدية المستحقة الدفع من صندوق الإيرادات الموحدة وتفيد على حساب صندوق الإيرادات الموحدة ويمكن تحويلها الى خارج البلاد .
 - ٧ - لا يجرد من جنسيتهم الحالية المواطنون الذين تحقق لهم في الوقت الحالي التمتع بجنسية مزدوجة .
 - ٨ - يبين الدستور الاحكام المذكورة أعلاه أو ينص عليها وتعتبر أحكاما مكرسة بصورة خاصة لا يجوز تعديلها الا بمشروع قانون يحظى بتأييد مالا يقل عن ٧٨ عضوا .
- ٥٩ - وقد اتفقت الاطراف الأربعة أيضا على اقامة حكومة انتقالية تضطلع بالوظائف الرئيسية التالية :
- (أ) وقف اطلاق النار ؛
 - (ب) معالجة ما يتصل بذلك من مسائل مثل :
 - ١ - تكوين القوات العسكرية مستقبلا ، بما في ذلك أعضاء القوات الوطنية الذين يرغبون في دخول السلك العسكري ، واعادة تأهيل الآخرين ؛
 - ٢ - اعادة تأهيل من تأثروا بالحرب .

٦٠ - بموجب الاتفاق ، تقوم الحكومة الانتقالية بالبت في المسائل التالية ومعالجتها :

- (أ) الإفراج عن المحتجزين ؛
- (ب) استعراض الأحكام الصادرة بشأن المخالفات ذات الطابع السياسي ؛
- (ج) المضي في القضاء على التمييز ؛
- (د) تهيئة مناخ يؤدي الى عقد انتخابات حرة وديمقراطية ؛
- (هـ) صياغة دستور جديد متفق مع هذه الاتفاقية ؛
- (و) اتخاذ اجراءات لتسجيل الناخبين بهدف عقد انتخابات عامة في أقرب موعد ممكن .

٦١ - تتألف الحكومة الانتقالية من مجلس تنفيذي ومجلس وزاري وتسرى عليهما الأحكام التالية :

١ - المجلس التنفيذي

(أ) تكوينه

يتألف المجلس التنفيذي من رئيس الوزراء وثلاثة من الوزراء السود هم رؤساء الوفود المشتركة في المفاوضات . وسيتناوب الاعضاء رئاسة المجلس التنفيذي بالتسلسل الذي يحدده ذلك المجلس وللفترة التي يحددها ويتخذ المجلس التنفيذي قراراته باتفاق الرأي .

(ب) وظائفه

١ - يضطلع المجلس التنفيذي بالمسؤولية عن ضمان معالجة الوظائف التي ينيطها الاتفاق الدستوري بالحكومة الانتقالية والواجبات التي يفرضها عليها بأكبر قدر ممكن من السرعة . ويتخذ المجلس قرارات مبدئية تتعلق باعداد وصياغة الدستور الجديد وبالمسائل الاخرى المبينة في الفرعين باء وجيم من هذا الاتفاق [انظر الفقرتين ٥٨ و ٥٩ أعلاه] وبما قد ينشأ من مسائل أخرى ؛

٢ - يجوز للمجلس التنفيذي أن يحيل الى مجلس الوزراء المسائل المبينة في الفرعين باء وجيم من الاتفاق أو أية مسائل أخرى ، لدراستها واصدار توصيات بشأنها ؛

٣ - يستعرض المجلس التنفيذي القرارات أو التوصيات التي يعتمدها المجلس الوزاري ويجوز له أن يقر هذه القرارات أو التوصيات أو أن يعيدها الى المجلس الوزاري لمتابعة النظر فيها .

٢ - المجلس الوزاري

(أ) تكوينه

يتألف المجلس الوزاري من أعداد متساوية من الوزراء السود والبيض . ويرشح رؤساء الوفود المشتركة في المفاوضات الوزراء السود بنسب متساوية . ويقوم رئيس الوزراء بترشيح الوزراء البيض . ويتناوب الوزراء السود والبيض رئاسة المجلس الوزاري . ويقوم رئيس الوزراء بترشيح الوزراء البيض الذين يضطلعون بالرئاسة ، كما يقوم رؤساء الوفود المشتركة في المفاوضات بترشيح الوزراء السود الذين يضطلعون بالرئاسة بالتسلسل الذي يحدده المجلس الوزاري وللمدة التي يحددها ذلك المجلس .

(ب) وظائفه

- ١ ' يعمل المجلس الوزاري على أساس نظام الحكومة . ويضطلع بالمسؤولية عن كل وزارة أو مجموعة من الوزارات ووزير أسود ووزير أبيض ؛
- ٢ ' يضطلع المجلس الوزاري بالمسؤولية عن سن التشريعات وعن الاشراف على اعدادها وفقا لتوجيه المجلس التنفيذي ؛
- ٣ ' يتقدم مجلس الوزراء بتوصيات الى المجلس التنفيذي بشأن كافة المسائل التي يحيلها اليه المجلس التنفيذي وبشأن ما قد يراه مناسبا من مسائل أخرى .
- ٤ ' يتخذ مجلس الوزراء قراراته بأغلبية الأصوات ، وتخضع هذه القرارات للمراجعة من جانب المجلس التنفيذي " .

٦٢ - يواصل البرلمان الحالي ، الذي يتألف من ٥ عضوا أوروبا و ١٦ عضوا افريقيا ، العمل خلال مدة ولاية الحكومة الانتقالية ، ويجتمع للاغراض التالية عند ما يرى المجلس التنفيذي أنه ينبغي دعوته الى الانعقاد .

٣ - البرلمان

...

- ١ ' اقرار قانون بتعديل الدستور يتيح للوزراء الذين لم ينتخبوا لعضوية البرلمان القيام بمهامهم لفترات تزيد عن أربعة أشهر ؛
- ٢ ' اقرار تشريع لتسجيل الناخبين ؛

- ٣٠ اقرار ميزانية الفترة ١٩٧٨/٧٩ ؛
- ٤١ سن أى تشريع تتقدم به الحكومة الانتقالية أو معالجة أى مسألة أخرى
تطرحها تلك الحكومة (المضي مثلا في القضاء على التمييز) ؛
- ٥٠ سن الدستور الجديد ؛
- ٦٠ ترشيح ١٦ من البيض ليقوم الناخبون المقيدون في السجل العام بانتخاب
ثمانية منهم لشغل المقاعد المخصصة للبيض .
- (ب) تستمر مختلف اللجان المختارة ولجنة القانون في مجلس الشيوخ
في أداء أعمالها كالمعتاد .
- ٦٣ - وقد اتفق أيضا على أن يكون يوم الاستقلال هو ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ .

٦٤ - وفي ٢١ آذار/مارس ، تولى أعضاء المجلس التنفيذي مناصبهم رسمياً . ويتألف المجلس التنفيذي من الاستف آبل موزوريوا من المجلس الوطني الإفريقي المتحد ، والأب ندابانينغي سيتهول من المجلس الوطني الإفريقي (سيتهول) ؛ والرئيس جرميا شميراو من المنظمة الشعبية المتحدة لزيمبابوي ، والسيد ايان سميث . ويتألف المجلس الوزاري ، الذي عين أعضاؤه في ١١ و ١٢ نيسان /ابريل ، من الوزراء التاليين :

<u>الوزير الابيض</u>	<u>الوزير الافريقي</u>	<u>الوزارة</u>
السيد ديفيد سميث	السيد ارنستبولي (المجلس الوطني الافريقي المتحد)	المالية والتجارة والصناعة
السيد وليم ارفين	السيد جيمس تشيكيرما (المجلس الوطني الافريقي المتحد)	النقل والطاقة ، والمناجم ، والطرق والمرور والمراكز الطرقية
السيد روللو هاييمان	الرئيس كاييما نديويني (المنظمة الشعبية المتحدة لزيمبابوي)	الشؤون الداخلية ، والحكم المحلي ، والاسكان والاشغال
السيد روان كرونجبي	السيد غيبسون ماغارامومبي (المنظمة الشعبية المتحدة لزيمبابوي)	التعليم ، والصحة ، والقوى البشرية والشؤون الاجتماعية
السيد بيتر فان دير بيل	الدكتور اليوت جابللاه (المجلس الوطني الافريقي) (سيتهول)	الشؤون الخارجية ، والاعلام ، والهجرة والسياحة
السيد روجر هوكينز	السيد جون كادزويتى (المجلس الوطني الافريقي) (سيتهول)	الدفاع والعمليات المشتركة
السيد جاك موسيت	السيد آرون مفوتشيني (المنظمة الشعبية المتحدة لزيمبابوي)	تدمية المياه ، والأرمانسي ، والموارد الطبيعية والتنمية الريفية
السيد هيلارى سكوايرز	السيد فرانسيس زيندوغو (المجلس الوطني الافريقي المتحد) الذي حل محل بيرون شوف (المجلس الوطني الافريقي المتحد) (أنظر الفقرتين ٦٥ و ٦٧ أدناه)	العدل ، والقانون والنظام ، والخدمات العامة
السيد مارك بارتريدج	السيد جويل ماندازا (المجلس الوطني الافريقي) (سيتهول)	الزراعة

٦٥ - وأفادت التقارير الصحفية بأن السيد بيرون هوف ، وزير العدل والقانون والنظام والخدمات العامة ، الأسود ، قد فصل بواسطة المجلس التنفيذي في ٢٨ نيسان /ابريل لرفضه سحب بياناته التي دعا فيها الى احداث تغييرات في الخدمة المدنية والقضاء والشريعة من شأنها أن تعكس حكم الاغلبية السوداء .

٦٦ - وقد أثار فصل السيد هوف أزمة لأن الأسقف موزويرا قال بأنه لم يحط علما باجتماع المجلس التنفيذي الذي تقرر فيه فصل السيد هوف . وقال الأب سيتهول والرئيس شيروا بأن الاسقف موزويرا قد حضر ذلك الاجتماع .

٦٧ - وطالب المجلس الوطني الافريقي المتحد باعادة السيد هوف الى منصبه وهدد بالانسحاب من اتفاق روديسيا الدستوري (انظر الفقرات ٥٧ - ٦٣ أعلاه) ، اذا لم يحدث ذلك . وفي ٩ أيار/مايو ، رفض المجلس التنفيذي ، الذي يقضي الاتفاق بوجود أن يتخذ قرارات باتفاق الآراء بين اعضاء الاربعة ، أن يعيده الى منصبه . ويقال ان الاسقف موزويرا حضر الاجتماع المنعقد في ٩ أيار/مايو ولكنه لم يشترك في التصويت . وفي ١٤ أيار/مايو ، قرر المجلس التنفيذي الوطني للمجلس الوطني الافريقي المتحد أن يظل في الحكم من أجل " صالح الأمة " .

٦٨ - وتفيد التقارير أن النظام غير الشرعي قد أفرج عن ٧٠٣ من المعتقلين ويعتزم اعادة النظر في حالات المعتقلين الباقين البالغ عددهم ٢٥٠ معتقلا . ويطلب من كل معتقل أن يوقع تعهدا بأنه لن يشترك في أنشطة عداءة .

٦٩ - وفي ٢ أيار/مايو ، أعلن النظام غير الشرعي أنه قرر رفع الحظر المفروض عام ١٩٦٤ على الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي والاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي . وقام الاب سيتهول على الفور بتغيير اسم منظمته (المجلس الوطني الافريقي (سيتهول)) الى الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي . وتجدر الاشارة الى أن السيد روبرت موغابي والاب سيتهول قد تنازعا زعامة الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي منذ عام ١٩٧٤ .

٧٠ - ووجه النظام غير الشرعي أيضا دعوة الى جميع المفاوضين بالعودة الى الوطن وذكر أن " الذين يرفضون بياننا ويواصلون القتال لديهم سبب آخر ، مثل الرغبة في رغبة فرد ما في السلطة الشخصية " . ويقال ان الترتيبات المتعلقة بعودة المفاوضين قد أحييت بستار من السرية .

٧١ - وفي ٣٠ أيار/مايو ، قرر النظام غير الشرعي أن تجرى الانتخابات لشغل السقاعد الافريقية في البرلمان ، البالغ عددها ٧٢ والمقرر انشاؤها بموجب الاتفاق ، عن طريق التمثيل النسبي . وأعرب النظام غير الشرعي عن اعتقاده بأنه اذا أُريد اجراء الانتخابات على أساس دوائر انتخابية احادية العضو ، سيتمين اجراء تعداد للسكان على الصعيد الوطني ، يعقبه تحديد الدوائر الانتخابية ، وأن هذه العمليات ستستغرق وقتا طويلا لن يتسنى معه اجراء الانتخابات قبل ٣١ كانون الاول /ديسمبر ، وهو الموعد المقترح للاستقلال .

٧٢ - تفيد التقارير بأن نظام التمثيل النسبي يقضي بأن يقدم كل حزب يخوض الانتخابات رمزاً وقائمة بمرشحيه الى الناخبين . كما يقضي بأن يعطي الناخبون أصواتهم للحزب ثم توزع المقاعد في البرلمان وفقاً لنسب الأصوات التي يحصل عليها كل حزب في الانتخابات . ويقوم كل حزب بعد ذلك بوضع طريقته الخاصة لاختيار أعضائه في البرلمان من المرشحين المدرجين في قائمة الحزب التي كانت قد قدمت الى الناخبين . ويقوم الحزب الذي يحصل على أعلى عدد من المقاعد باختيار رئيس الوزراء الذي يصبح الرئيس التنفيذي للحكومة . ويتولى رئيس الوزراء اختيار وزرائه حسبما يرضي ، وغالبا من بين أعضاء حزبه .

٧٣ - وقرر النظام غير الشرعي أيضا أن يكون رئيس الدولة رئيسا للجمهورية ينتخبه أعضاء البرلمان ، ولا تكون له أية مسؤوليات تنفيذية .

٧٤ - ومن المقرر شغل عشرين مقعدا من المقاعد الثمانية وعشرين المخصصة للبيض في البرلمان بالانتخابات التي تجرى على أساس الدوائر الانتخابية الاحادية العضوية والمؤلفة من السكان البيض . وقد أشير الى أن توزيع السكان البيض أمر معروف ومسجل بالفعل . غير أنه لم تتقرر بعد طريقة انتخاب المقاعد الثمانية الأخرى المخصصة للبيض . ويقضي الاتفاق بأن يقوم الأعضاء البيض في البرلمان الحالي باختيار ما لا يقل عن ١٦ مرشحا تقدم أسماؤهم الى الهيئة الانتخابية بكاملها لانتخابهم على أساس صوت واحد لكل فرد .

٧٥ - وقيل انه بعد يوم ٢٠ حزيران / يونيه بفترة وجيزة ، حين سينعقد البرلمان الحالي ، سيسجل جميع الأشخاص الذين لا يقل عمرهم عن ١٨ عاما كناخبين . ومن المطلوب من البرلمان الحالي أن يسن قانونا انتخابيا جديدا يكفل حق الانتخاب العام ، وتفيد التقارير بأن عملية تسجيل الناخبين قد لا أن تبدأ الا بعد سن هذا القانون .

٧٦ - وقرر النظام غير الشرعي كذلك وجوب أن يكون في زبابوي المستقلة مجلس نيابي ومجلس للشيوخ . وقرر أن يتألف مجلس الشيوخ من ٣٠ عضوا يضمون ١٠ رؤساء ينتخبهم مجلس الرؤساء و ١٠ أعضاء تنتخبهم الحكومة و ١٠ أعضاء تنتخبهم هيئة للناخبين تضم الأعضاء البيض في الجمعية التشريعية . وتقرر أيضا أن تنشأ لجنة قانونية لمجلس الشيوخ تتألف من ثلاثة أعضاء في المجلس تتوافر فيهم جميعا مؤهلات قانونية محددة وينتخب أحدهم على الأقل بواسطة الهيئة الانتخابية التي يشكلها الأعضاء البيض في الجمعية التشريعية .

٧٧ - وتقرر أن تشمل سلطات مجلس الشيوخ ما يلي :

(أ) مشاريع القوانين العادية : سلطة وضع مشاريع قوانين عادية ؛ واستعراض جميع المشاريع التي أجازتها الجمعية التشريعية ، وتأجيل سن مشاريع القوانين عدا المشاريع المالية أو المعالجة التي لا يوافق عليها مجلس الشيوخ ، وذلك لفترة ستة أشهر .

(ب) اعلان الحقوق :

١ ' النظر في جميع مشاريع القوانين والتشريعات الفرعية من جانب اللجنة القانونية لمجلس الشيوخ التي تقدم تقريرا الى المجلس عما اذا كانت ترى أن أي حكم من أحكام هذه المشاريع والتشريعات يتنافى مع اعلان الحقوق ؛

٢ ' سلطة النظر في تقارير اللجنة المذكورة وتأجيل سن أي مشروع قانون لفترة ١٢ شهرا اذا رأت اللجنة القانونية أن هذا المشروع يتضمن أحكاما تتنافى مع اعلان الحقوق ؛

٣ ' واذا أفادت اللجنة القانونية بأن أي حكم من هذا القبيل وارد فسي تشريع فرعي هو حكم يتنافى مع اعلان الحقوق يبطل هذا الحكم بعد فترة محددة ما لم تقم السلطة المصدرة لهذا الحكم بالعدول عنه أو تعديله أو ما لم يصدق عليه بأغلبية الأصوات في اجتماع مشترك لكلا المجلسين .

(ج) التعديلات الدستورية : في حالة عدم حصول تعديل مقدم على الدستور على الأصوات الايجابية لما لا يقل عن ثلثي مجموع أعضاء مجلس الشيوخ ، يؤجل سن هذا التعديل لفترة ستة أشهر .

جيم - رد الفعل الدولي للتسوية الداخلية

٧٨ - أعلنت حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، عقب اعلان التسوية الداخلية ، عن رأي مفاده أن التسوية ، وان كانت خطوة في الاتجاه الصحيح ، فانها لا تفي بالفرص لانها تستبعد الجبهة الوطنية . وقد عرفت الحكومتان ، في بيانين عامين منفصلين ، الاتفاق المقبول بأنه الاتفاق الذي يشمل كافة الأطراف المعنية ، وأكدت أن جديد أن المقترحات الانكلو امريكية ينبغي أن تظل أساسا لاتفاق يؤدي الى الاستقلال الحقيقي للاقليم والى احلال السلم في المنطقة .

٧٩ - وقد أدانت كافة دول المواجهة ، في بيانات منفصلة ، التسوية الداخلية بوصفها " خيانة " ، وأدعت أن الموقعين الافريقيين الثلاثة قد أصبحوا جزءا من النظام غير الشرعي ، وتعهدت بمسانة تواصل دعم الكفاح المسلح في الاقليم . وأخيرا أكدت من جديد رأيها القائل بأن المقترحات الانكلو امريكية ينبغي أن تظل الأساس لعقد مزيد من المفاوضات تؤدي الى الاستقلال الحقيقي (ن) .

٨٠ - وقد أدانت الجبهة الوطنية أيضا التسوية ، وذكرت أن الزعماء الافريقيين الثلاثة قد أصبحوا عملاء للنظام غير الشرعي . وتعهدت بمواصلة الكفاح المسلح حتى احراز النصر . وأكدت من جديد تأييدها للمقترحات الانكلو امريكية كأساس لعقد مزيد من المفاوضات .

(ن) أنظر أيضا : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، الجلسة

- ٨١ - والنظر الى انه كان قد اتضح من قبل انه قد يتم التوصل الى شكل من أشكال الاتفاق الداخلي ، اتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، في دورته العادية الثلاثين التي عقدت في طرابلس (٢٠ الى ٢٨ شباط/فبراير) ، قرارا يدين أية تسوية تستبعد الجبهة الوطنية ، ويدعو كافة الدول الى عدم الاعتراف بهذه التسوية . وفيما بعد ، طلبت المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة عقد اجتماع لمجلس الأمن للنظر في الحالة القائمة في الاقليم .
- ٨٢ - ونظر مجلس الأمن في مسألة روديسيا الجنوبية في جلساته ٢٠٦١ الى ٢٠٦٧ ، التي عقدت في الفترة الممتدة من ٦ الى ١٤ آذار/مارس . واستمع المجلس الى السيدين نكومو ومفابي اللذين أكدا من جديد ادانتهمما للتسوية التي تم التوصل اليها في سالزبور (س) .
- ٨٣ - وفي أثناء انعقاد دورة المجلس ، اجتمع الدكتور أوين والسيد سايروس ر . فانس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، مع زعميي الجبهة الوطنية ومع الاسقف موزورويوا ، كل على حدة . وفي ٩ آذار/مارس ، اقترح الرئيس جيمي كارتر ، رئيس الولايات المتحدة ، في مؤتمر صحفي ، عقد اجتماع لكافة الاطراف المشتركة في مؤتمر جنيف بشأن روديسيا الجنوبية . وفي اليوم التالي ، تقدم الدكتور أوين باقتراح مائل في كلمة أدلى بها في برلمان المملكة المتحدة .
- ٨٤ - وفي ١٤ آذار/مارس ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣ (١٩٧٨) الذي ينص على اعتبار أية تسوية داخلية يتم التوصل اليها برعاية النظام غير الشرعي تسوية غير شرعية وغير مقبولة . واقترح المجلس ، في قراره ، أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة ، والمملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، بعقد مشاورات فورية مع الاطراف المعنية بغية تحقيق أهداف انهاء الاستعمار بصورة حقيقية في الاقليم .

٥ - الكفاح المسلح في سبيل التحرير

أنشطة المفاوضين في الاقليم

- ٨٥ - كما ذكر في تقرير سابق (ع) ، بدأت أنشطة المفاوضين تتسع نطاقا في شهر حزيران/يونيه ١٩٧٥ . وبحلول منتصف عام ١٩٧٦ ، كان القتال قد وقع في الشمال الشرقي من الاقليم ، وفي شماله وشرقه وفي الجنوب الشرقي منه ، بما في ذلك بعض العمليات العسكرية في كافة المدن الرئيسية .
- ٨٦ - وقد واصلت قوات حركة التحرير أيضا هجماتها ضد شبكة السكك الحديدية في الاقليم . وقد اضطر النذلام غير الشرعي مرارا في عام ١٩٧٧ ، كما اضطر في عام ١٩٧٦ ، الى ايقاف خط السكة
-
- (س) المرجع نفسه ، الجلسة ٢٠٦٤ .
- (ع) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٦٠ - ٦٤ .

الحديدية الذي يربط بين سالزبورى وامتالي في الشرق ، والخط الذي يمر ببلومترى في الجنوب الغربي ، ويربط سالزبورى بجوهانسبورج ، والخط الذي يتصل بشبكة السكك الحديدية في جنوب أفريقيا عن طريق بيتسبرج ، في الجنوب . وهذه الخطوط هي منافذ روديسيا الجنوبية الوحيدة بطريق السكة الحديدية وقد كانت من بين الاهداف الرئيسية لأنشطة المفاورين .

٨٧ - كما وجه المفاورون أنشطتهم ضد الطرق البرية الرئيسية ، لاسيما طريق سالزبورى - بولا وايو ، وطريق سالزبورى - امتالي ، وطريق سالزبورى - سينويا وطريق بولا وايو - بيتسبرج . وأسفرت هذه الأنشطة عن وقوع عدد من الاصابات مما حدا بالنظام غير الشرعي الى فرض قيود على استعمال الطرق الرئيسية والى تنظيم قوافل مسلحة لحماية المسافرين . وقد أبلغ سائقو السيارات بأنه لا ينبغي لهم استخدام الطرق البرية الرئيسية في الليل ، ونصح من يرغبون في استعمال الطرق البرية الرئيسية خلال النهار بالسفر في قوافل سيارات مصحوبة بقوات أمن .

٦ - العدوان على الدول المجاورة

٨٨ - وأصلت القوات المسلحة التابعة للنظام غير الشرعي ارتكاب الأعمال العدوانية ضد الدول الافريقية التي تحد روديسيا الجنوبية ، وهي بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا .

٨٩ - وقد ذكر الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الامم المتحدة ، في رسالة مؤرخة في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن ، ان النظام غير الشرعي قام بارتكاب عشرة أعمال عدوانية متفرقة وخطيرة ضد بوتسوانا في الفترة الممتدة من ١٣ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٤ الى ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ (ف) . وقد تراوحت هذه الاعمال بين اختطاف زيمبابويين مقيمين في بوتسوانا وبين شن الهجمات المسلحة على القرى ما أدى الى خسائر في الارواح . وقد واصل النظام غير الشرعي ارتكاب أعمال عدوانية ضد بوتسوانا .

٩٠ - وكانت موزامبيق أيضا هدفا لعدوان روديسيا الجنوبية (هـ) الذي استمر طوال عام ١٩٧٧ . وفي حزيران /يونيه ، على سبيل المثال ، تغلفت القوات المسلحة التابعة للنظام غير الشرعي مسافة ١٠٠ كيلومتر داخل موزامبيق في عملية استغرقت عدة أيام وأسفرت عن وقوع خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات .

(ف) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني /يناير ، وشباط /فبراير ، وآذار /مارس ١٩٧٧ ، الوثيقة S/122755 .

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرتان ٦٥ و ٦٦ .

٩١ - وفي ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، أعلن النظام غير الشرعي أن قواته قامت بنفزو اقليم موزامبيق ويقتل ٢٠٠ ١ من المفاورين الزمبابويين . ومنذ ذلك التاريخ وجهت حكومة موزامبيق مذكريتين شفويتين مؤرختين في ١ و ٥ كانون الاول / ديسمبر الى الامين العام ، مسترعية انتباهه الى الهجمات التي شنتها قوات روديسيا الجنوبية في ٢٣ و ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر وفي الفترة من ٢٧ السى ٢٩ منه (ق) . وقد أسفرت هذه الهجمات عن مصرع ٨٥ شخصا ، من بينهم ٥٥ طفلا ، و ٢١ امرأة و ٩ رجال . وأصيب بالاضافة الى ذلك ٥٣٤ شخصا بجراح .

٩٢ - ويفيد تقرير نشر في صحيفة " التايمز " (لندن) في ١٢ أيلول / سبتمبر ، ان سلاح الجو التابع للنظام غير الشرعي قد قصف بقنابل النابالم قرى غير محمية في مقاطعة فيرا في شرقي زامبيا . ويفيد التقرير أيضا ان القوات المسلحة ارسلت فرق تخريب الى زامبيا لنسف منشآت استراتيجية .

٩٣ - وقد أدا ان مجلس الأمن ، في قراره ٤١١ (١٩٧٧) المؤرخ في ٣٠ حزيران / يونيو و ١٩٧٧ ، أعمال العدوان التي يرتكبها النظام غير الشرعي ضد موزامبيق ، وأعلن ان هذه الاعمال وكذلك الهجمات المتكررة على زامبيا وبوتسوانا والتهديدات الموجهة اليهما ، تشكل تفاقما خطيرا للحالة في المنطقة . وطلب المجلس أيضا الى جميع الدول والمنظمات الاقليمية والمنظمات الدولية الحكومية والأمم المتحدة ومنظماتها وبرامجها أن تقدم المساعدة المالية والتقنية والمادية الى موزامبيق لتمكينها من تعويض الخسارة الاقتصادية الفادحة والدمار الذي لحق بالامتلاكات نتيجة لأعمال العدوان هذه .

٩٤ - وفي ٧ آذار / مارس ١٩٧٨ ، أفادت التقارير أن القوات المسلحة التابعة للنظام غير الشرعي قد غزت لوانجوى في زامبيا والواقعة على مسافة تبلغ حوالي ٢٠١ من الكيلومترات شرقي لوساكا ، وقامت بقتل حوالي ٣٨ شخصا ، وأصابت كثيرين غيرهم بجراح وألحقت دمارا بالامتلاكات . وقد أفادت التقرير أن القوات المسلحة الزامبية اشتبكت مع قوات النظام غير الشرعي لمدة تتجاوز ٢٤ ساعة . وقد أدانت دول كثيرة ، من بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، ودول المواجهة ، الفنزوة بوصفه عملا من أعمال العدوان التي تهدد السلم والأمن في المنطقة .

٩٥ - وقد شرع مجلس الأمن ، في جلسته ٢٠٦٨ ، المعقودة في ١٥ آذار / مارس ، بالنظر في شكوى زامبيا من العدوان على أراضيها .

(ق) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تشريسيين الأول / اكتوبر ، وتشرين الثاني / نوفمبر وكانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الوثيقتان S/12466 و S/12471 .

٧ - الأعمال الوحشية في روديسيا الجنوبية

٩٦ - واصل النظام غير الشرعي أيضا ارتكاب مختلف أعمال الوحشية ضد المدنيين الافريقيين المقيمين داخل حدوده بهدف رهاب السكان وبالتالي تقليص أو ازالة تأييدهم لحرب المفاورين .

٩٧ - ويضم التقرير الذي أعدته اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلم في روديسيا (ر) سجلا للأعمال الوحشية التي ارتكبت في الآونة الاخيرة . ويرد في التقرير ما يلي : " ومع تزايد التأييد للقضية الوطنية ، أصبحت دعاية [النظام غير الشرعي] تزداد عنفا . وهي تتخذ عدة أشكال - كعرض جثث المفاورين المشوهة ، وتوزيع صور فوتوغرافية لها مرفقة بتهديدات ، وتحذير السكان السود بأنهم سيقتلون اذا تعاونوا مع المفاورين " .

٩٨ - ويورد التقرير حالات عديدة قامت فيها قوات النظام غير الشرعي بقتل مدنيين افريقيين ابرياء ، ومعرض جثثهم على انها جثث مفاورين . وتوجد أيضا أدلة اخرى على أن النظام غير الشرعي يواصل تجميع القرى المحمية المزعومة في معسكرات اعتقال تفرض فيها الحراسة على المدنيين الافريقيين .

ألف - القرى المحمية

٩٩ - ترد المعلومات عن انشاء قرى محمية في روديسيا الجنوبية في تقرير سابق للجنة الخاصة (ش) .

١٠٠ - وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٧ ، كان يوجد حوالي ٢٠٣ من القرى المحمية في الاقليم (انظر الجدول ٣ والخريطة باء أدناه) يبلغ مجموع عدد سكانها أكثر من ٥٨٠٠٠٠ نسمة . وفي السنة الماضية ، واصل النظام غير الشرعي عزل السكان الافريقيين في هذه القرى . وفي شهر آذار/مارس ١٩٧٧ وحده ، تم انشاء أكثر من ١٠٠ قرية جديدة أرغم حوالي ٢٠٠٠٠ شخص على العيش فيها . وكما يتضح من الخريطة باء أدناه ، يجري وضع جميع السكان الافريقيين المقيمين في الزاوية الشمالية الشرقية من الاقليم تقريبا تحت الاشراف والمراقبة .

١٠١ - وتتسم هذه القرى المزعومة ، التي تحيط بها حواجز من الاسلاك الشائكة ، بالاحتجاز وبأوضاع صحية بالغة السوء . وتنتشر الامراض ، لاسيما الامراض ذات الدابع المعوي ، والتي تؤدي الى الوفاة في بعض الحالات . هذا ولا يتوفر للاطفال سوى مدارس قليلة ، كما أن تطبيق قوانين حظر التجور بصورة صارمة قد احدث اضطرابا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان . وتشير كافة التقارير الى أن النظام غير الشرعي لم يقم بشيء للتخفيف من سوء الحالة التي يعانيها السكان .

(ر) روديسيا ، الحرب الدعائية (لندن ، المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية ، ١٩٧٧) (١)

(ش) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الطحق رقم ٢٣

(A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٧٧ - ٨٦ .

الجدول ٣

روديسيا الجنوبية : عزل السكان الافريقيين في القرى المحمية ، ١٩٧٧

أراضي الوقف القبلي		عدد القرى المحمية	عدد السكان (التقريبي)
<u>اقليم ماشونالاند</u>			
د اندى	٤	١٨٠٠	
مزاراباني	٣	٥٦٠٠	
غوتسا	٦	٢٨٣٢	
تشييسويتى	١٠	١٧٠٠٠	
كانديا	٣٠	٦٠٠٠٠	
تشيوشسي	٢١	١٢٠٠٠٠	
ماد زيوا	١٠	٢٥٠٠٠	
اوزومبا	٢٠	٧٠٠٠٠	
مارامبا	٦	١٢٠٠٠	
بفونغوى	١٢	١٦٠٠٠	
متوكو	١٧	٦٨٠٠٠	
مود زى	٥	٢٠٠٠٠	
نغاروى	١٢	٤٨٠٠٠	
تشيكويزو	٣	١٢٠٠٠	
	<u>١٥٩</u>	<u>٤٧٩٢٣٢</u>	
<u>اقليم مانيكالاند</u>			
وادى هوندى	٧	١٤٠٠٠	
منطقة تشيبينغا	٥	٧٦٠٠	
(جبل ميليندا ، تشيكورى)	١٢	٢٤٠٠٠	
ندويو			

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

أراضي الوقف القبلي	عدد القرى المحمية	عدد السكان (التقريبي)
موسيكافانهو	٣	٦ ٠٠٠
مقاطعة ماكوني	٤	١٠ ٠٠٠
	<hr/>	<hr/>
	٣١	٦١ ٦٠٠
<u>اقليم فيكتوريا</u>		
سانفوى	٤	٨ ٠٠٠
تشيريدزى	٩	٣٢ ٠٠٠
	<hr/>	<hr/>
	١٣	٤٠ ٠٠٠
<hr/>	<hr/>	<hr/>
المجموع	٢٠٣	٥٨٠ ٨٣٢

المصدر : روديسيا ، الحرب الدفاعية (انندن ، المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية ،
٠ (١٩٧٧)

باء - سياسة التعذيب المنظم

١٠٢ - يرد في تقرير اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام في روديسيا ما يلي : " ماتزال التقارير عن التعذيب على أيدي قوات الأمن الحكومية هي القاعدة لا الاستثناء " (ت) . وبموجب أحكام قانون الضمان والتعويض الذي أصدره النظام غير الشرعي ، يجوز لأي موظف من موظفي الحكومة غير الشرعية ، بما في ذلك الجنود والشرطة ، أن يعدب أو يقتل سجيناً ما ، ولا يقتضي الأمر اجالة المسألة السي المحكمة اذا شهد وزير القانون والنظام ان العمل ارتكب بحسن نية لقمع الارهاب أو لحفظ النظام العام .

١٠٣ - وقد قام الجنود وأفراد الشرطة على السواء ، عاملين بموجب هذه الأحكام ، باجراء تجارب على مختلف أساليب التعذيب . ويفيد تقرير اللجنة " ان أحد الأساليب الشائعة المستعملة لتعذيب الطلاب والذي لا يترك آثار فاضحة هو الاسلوب الذي يقوم على استعمال المنشفة وخرطوم المياه . ان يُعمرى الطلاب وتوضع منشفة على وجوههم وترش المياه الجارية في أفواههم وأتوفهم عبر خرطوم " . ويقال ان هذا الاسلوب يسبب الاختناق الجزئي للضحية ويولد لديها شعوراً بالفرق .

١٠٤ - وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٧٨ ، قتلت قوات النظام غير الشرعي ما يزيد على ٥٠ من المدنيين الافريقيين ، معظمهم من النساء والاطفال ، في غوتو في جنوب شرقي الاقليم ؛ وفي (١ حزيران/يونيه) قتل أيضا ٢٠ من المدنيين الافريقيين ، معظمهم أيضا من النساء والاطفال ، في دومبوشاوا التي تبعد حوالي ٢٥ كيلومترا عن سالزوري . وقد جرح كثير من المدنيين في هذه الهجمات .

١٠٥ - وادعى النظام غير الشرعي ، في كلتا الحالتين ، ان المفاوضين كانوا قد تسللوا الى القرى وان المدنيين قتلوا أثناء الاشتباك الذي جرى بين قوات النظام غير الشرعي والمفاوضين . على أن القرويين الذين بقوا على قيد الحياة يقولون بأن معظم الطلقات النارية جاءت من قوات النظام غير الشرعي .

١٠٦ - وقد ندد جميع قادة الحركة الوطنية لزيمبابوي ، السيد موفابي والسيد نكومو والأسقف موزوريوا ، باستمرار قيام قوات النظام غير الشرعي بارتكاب المذابح ضد المدنيين العزل . ودعا الأسقف موزوريوا والأب سيت هول ، العضوان بالمجلس التنفيذي للنظام غير الشرعي ، الى اجراء تحقيق مستقل فسي الأهال التي قامت بها القوات .

١٠٧ - وقرب نهاية شهر حزيران/يونيه ، تردد ان ١٢ من البيض ، من بينهم نساء وأطفال ، وجدوا مقتولين في منطقة فومبا قرب اومتالي . وادعى النظام غير الشرعي ان المفاوضين بقيادة السيد

(ت) روديسيا . الحرب الدعائية (لندن ، المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية ، ١٩٧٧) .

موفابي هم الذين ارتكبوا أعمال القتل . ويقال ان السيد موفابي قد نفي هذا الاتهام وانه اتهم قوات النظام غير الشرعي بارتكاب هذه الفظائع .

جيم - شنق المفاورين

١٠٨ - ان الممارسة المتبعة لدى النظام غير الشرعي هي شنق المفاورين الاسرى بعد فترة قصيرة من صدور حكم المحاكم عليهم بالاعدام . وفي كثير من الأحيان لا يقوم النظام غير الشرعي باعلان تاريخ الشنق أو مواعده . ولذا لا تتوفر بيانات عن العدد الصحيح من السجناء السياسيين الذين يشنقون كل عام . بيد انه من المعروف ان النظام غير الشرعي قد خصص يومين من كل أسبوع لشنق السجناء السياسيين .

٨ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٠٩ - ليس بالامكان ، كما هو معروف ، الحصول على بيانات دقيقة عن اقتصاد روديسيا الجنوبية بسبب التعميم الاعلامي الذي يفرضه النظام غير الشرعي . ويقوم ذلك النظام باتاحة معظم الاحصائيات وهي غالبا احصائيات مضللة . ومع هذا ، فقد ظهرت ، خلال العام الماضي ، دلائل متزايدة على ان اقتصاد الاقليم قد ضعف بصورة خطيرة بسبب فرض الجزاءات الدولية والاستعدادات العسكرية المتكررة للقادرين بدنياً لمكافحة نشاط المفاورين الذي اتسع نطاقه . وقد ذهب عدد من التقارير الى ان الاقتصاد قد ينهار اذا استمر الكفاح المسلح على المستوى الحالي من الشدة .

١١٠ - وقد حذر السيد دافيد سميث ، وزير المالية في النظام غير الشرعي ، في الخطاب الخاص بالميزانية الذي أدلى به في تموز/يوليه ١٩٧٧ ان البلاد ستواجه سنة "صعبة وعاصفة" مقبلة ؛ وستكون هناك حاجة الى مبلغ ٨١٧ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية للسنة المالية ١٩٧٧/١٩٧٨ . وسيكون من الضروري اقتراض ١٦٢ر٨ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية .

١١١ - ومضى الوزير الى القول بأن الاقليم قد تأثر تأثراً كبيراً بالانتكاسة الاقتصادية الدولية ، والجزاءات المشددة ، والهجرة الى الخارج الآخذة في الارتفاع ، والتكلفة المتزايدة للقلع الاجنبي اللازم لمواصلة الحرب ؛ ومع هذا ، فقد أشار الى وجود فائض في ميزان المدفوعات قدره ١٧٦ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية ، بالمقارنة مع فائض قدره ٤٧ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية في ١٩٧٥/١٩٧٦ .

١١٢ - وذكر الوزير ان أداء الاقتصاد في الفترة ١٩٧٦/١٩٧٧ كان حسناً بدرجة معقولة . وأضاف ان انتاج التعدين قد ازداد حجمه بنسبة ٧٠ في المائة عن الناتج في الفترة ١٩٧٥/١٩٧٦ ،

وان قيمة مبيعات المحاصيل الرئيسية والماشية قد ازدادت بنسبة ٩ في المائة ، وان قطاع البيع بالتجزئة قد حقق نمواً متوسطه ٧ في المائة بالقيمة النقدية .

١١٣ - بيد ان شركة الحديد والصلب الروديسية تعرضت لخسارة في الأرباح ، وتطلبت مساعدة حكومية ؛ وقد خصص اعتماد في الميزانية قدره ١١ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية لهذا الغرض . كما ان السكك الحديدية الروديسية عانت عجزاً قدره ٤١ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية .

١١٤ - ثم أوجز وزير المالية مختلف التدابير التي اتخذت للحد من زيادة الهجرة الى الخارج ولتدعيم الاقتصاد .

١١٥ - وقد تقرر ، في محاولة لرفع معنويات الاوروبيين وثنيتهم عن الهجرة ، عدم زيادة ضريبة البيع ، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية وضرورة جمع الإيرادات . وفي الوقت ذاته ، أجريت تغييرات على نظام ضريبة الدخل اعتباراً من ١ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، من شأنها أن تحافظ على المستويات الحالية لضريبة الدخل وأن تخفضها في بعض الحالات . وخفضت ضريبة الدخل الإضافية للأفراد والشركات من ١٠ الى ٧٫٥ في المائة . وبالإضافة الى ذلك ، منحت النساء العاملات المتزوجات إعفاءً من ضريبة الدخل يصل حتى سدس دخلهم المكتسب على الا يتجاوز مبلغ ١٨٠٠ دولار من دولارات روديسيا الجنوبية كحد أقصى .

١١٦ - واعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، فان مجموع الدخل الذي يحوّل الى المقيمين السابقين الذين لهم موجودات في البلاد لن يتجاوز مبلغ ٢٥٠٠٠ دولار من دولارات روديسيا الجنوبية لكل عائلة في السنة . بيد انه يمكن للأشخاص المتقاعدين من ذوي المعاشات التقاعدية أن يتلقوا مبلغاً يصل حتى ٥٠٠٠٠ دولار من دولارات روديسيا الجنوبية في السنة كحد أقصى لكل عائلة فسي السنة . (لم تكن توجد في السابق قيود على تحويل المعاشات التقاعدية والدخل المكتسب بالفعل) .

١١٧ - وستفرض على المزارعين الذين خسروا ماشية بسبب أعمال المفاورين ضريبة دخل بمعدل حدى . وسيجرى تمويضهم أيضاً من الصندوق الذي اعتمد له مبلغ ٥ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية والمخصص لضحايا أعمال المفاورين .

١١٨ - وقد شملت ميزانية الفترة ١٩٧٧/١٩٧٨ أيضاً اعتماداً قدره ١٥ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية لمساعدة صناعة السياحة ولمساعدة المنتجعات والفنادق التي تأثرت بأعمال المفاورين .

باء - الناتج المحلي الاجمالي والقطع الأجنبي

١١٩ - مع ان الاحصائيات التي يعلنها النظام غير الشرعي تظهر ان ميزان المدفوعات لروديسيا الجنوبية كان بحالة طيبة في الفترة ١٩٧٥/١٩٧٦ ، ذكر السيد ريتشارد وايلد ، رئيس الجمعية

الاقتصادية ، ان السنة ١٩٧٥/١٩٧٦ كانت السنة الثانية على التوالي التي شهد فيها الاقليم نمو اقتصاديا سلبيا بالقيمة الحقيقية . وتؤيد هذا التقييم الدراسة الاستعراضية الاقتصادية التي اضطلع بها النظام غير الشرعي للسنة ١٩٧٥/١٩٧٦ .

١٢٠ - وتفيد الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لروديسيا (نيسان /ابريل ١٩٧٧) التي صدرها النظام غير الشرعي ان الناتج المحلي الاجمالي للاقليم قد ازداد في الفترة ١٩٧٥ / ١٩٧٦ بنسبة ٨% في المائة بأسعار السوق عن المستوى الذي بلغه في الفترة ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ، لكنه انخفض بالنسبة الى الأسعار السائدة عام ١٩٦٥ بنسبة ٣٣% في المائة بالقيمة الحقيقية (أنظر الجدول ٤ أدناه) . ولم يطرأ في الفترة ١٩٧٥ / ١٩٧٦ سوى تغيير طفيف على الناتج الاجمالي للعناصر الاساسية في الاقتصاد (مثل الزراعة والصناعة التحويلية والتوزيع) ، بالمقارنة مع الفترة ١٩٧٤ / ١٩٧٥ (أنظر الرسمين البيانيين ١ و ٢ أدناه) . بيد ان أعمال البناء انخفضت بنسبة ١٩% في المائة ، وقد أبدى قطاع التعدين فقط بعض التقدم ، ان حقق زيادة قدرها ٣١% في المائة عن المستويات التي بلغها في الفترة ١٩٧٤ / ١٩٧٥ .

١٢١ - وقد ناء اقتصاد الاقليم بأعباء ثقيلة في السنوات القليلة الماضية . ففي الفترة ١٩٧٦ / ١٩٧٧ ، ازادت تكلفة الحرب بنسبة ٢٤% في المائة عن السنة السابقة . وعلاوة على ذلك ، غاب عن السكان السود آخذ في التزايد بمعدل يبلغ ٠٠٠ ٢٣٠ نسمة في السنة تقريبا ، أو بنسبة ٣٦% في المائة ، مما يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة بين الافريقيين وانخفاض مكتسبات أولئك الذين يعملون منهم (أنظر الجدول ٥ أدناه) . وفي عام ١٩٧٦ ، بلغ عدد الذين كانوا يعملون من بين الافريقيين الذين يقدر عددهم بـ ٦٦٦ مليون نسمة ، ٩٢٦ ٠٠٠ نسمة فقط ، كان ١٢٢ ٠٠٠ منهم يكسبون أقل من ١٠ دولارات روديسية في الشهر . وتفيد صحيفة " افريكا كونفيدينشال " (٢٤ حزيران / يونيو ١٩٧٧) ان أغلبية الافريقيين العاملين في الصناعة والخدمة المنزلية تكسب ما بين ١٠ الى ٢٠ دولارا روديسيا في الشهر ، وتكسب أغلبية الافريقيين العاملين في التعدين والاحتجار ما بين ٢٠ الى ٣٠ دولارا روديسيا في الشهر . بيد ان النظام غير الشرعي يدعي ، كما يبين الجدولان ٥ و ٦ ، ان متوسط أجور الافريقيين أعلى مما تورده صحيفة " افريكا كونفيدينشال " .

١٢٢ - وقد اضطر النظام غير الشرعي ، بسبب حالة القطع الاجنبي المتردية ، الى تخفيض قيمة عملته في ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، وأعلن وزير المالية ان الدولار الروديسي قد خففت قيمته بنسبة ٣% في المائة ازاء راند جنوب افريقيا ونسبة ٦% في المائة ازاء كافة العملات الأخرى . وأعرب عن أمله في أن يتمكن الاقليم ، عن طريق عملية التخفيض هذه ، من تحقيق وفرص في القطع الاجنبي لأن صادرات البلاد ستصبح " أكثر جاذبية " . وفي فترة السنوات العشر التي انقضت منذ عام ١٩٦٦ ، عانى ميزان مدفوعات النظام غير الشرعي عجزا في خمس سنوات من هذه السنوات العشر (أنظر الجدول ٧ أدناه) . وفي عام ١٩٧٤ ، كان العجز ، الذي بلغ ٢٠٢ مليون دولار روديسي ضعف العجز الذي شهدته عام ١٩٦٨ تقريبا .

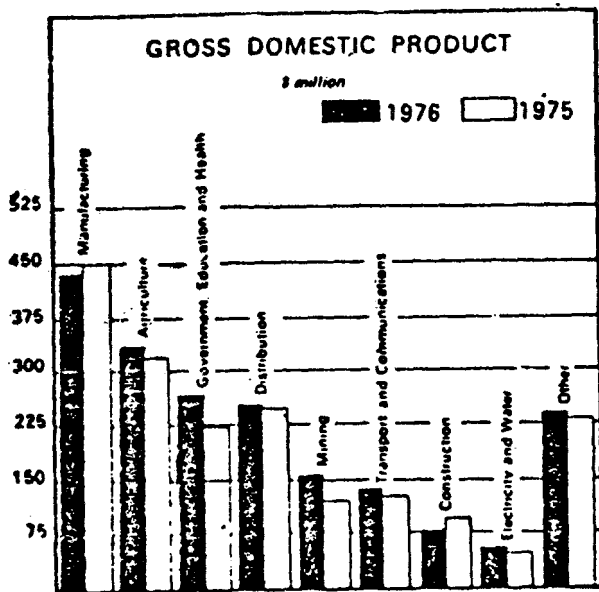
الجدول ٤

روديسيا الجنوبية : النتا المناخي للناجح المصلح الاجمالي ، ١٩٦٧ - ١٩٧٦ .
(بالكلمين من دولارات روديسيا الجنوبية)

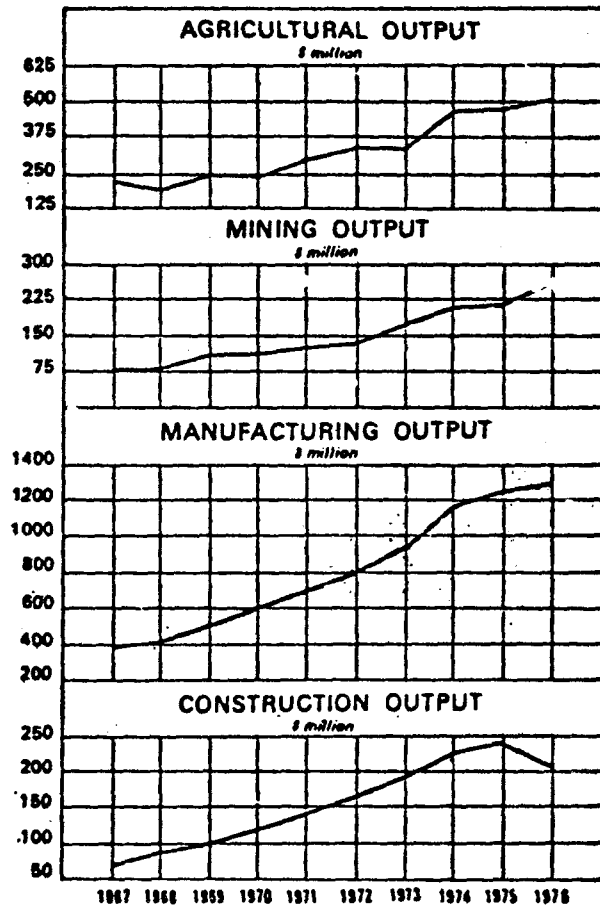
	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧
الزراوة والمراجه :										
الاصصون والاصصون والموكوتون	٢٢٦٦١	٢٢٦٦١	٢٠١٥١	١٥١٦١	١٤٦٨٧	٩٧٦١	١٠٢٣٤	٧٨٦١	٨٤٧٢	٨٤٧٢
الانبيقتون	١٠٨٦٢	١٥١٦٢	١١٣٢٤	٦٣٧٢	٨٦٦١	٧٤٦١	٥٥١٦	٦٦٦٢	٤٥١٦	٧٠٢٢
مجموع الزراوة والمراجه	٣٣٤٢٣	٣٧٨٢٣	٣١٤٨٦	٢١٥٣٣	٢٣٣٥٠	١١٩٦٦	١٥٢٣٠	١١٩٦٦	١٢٤٩٢	١٥٤٩١
التعمدين والاحتجار	١٥٧٨٨	١٢٠٦١	١٢٧٢٣	٩٧٢٣	٧٢٣٠	٧٠٦١	٦٨٦٢	٦٣٧٢	٤٨٦١	٤٧٦١
الصناعة التحويلية	٤٣٦٦١	٤٤٩٦٢	٤٣٥٢٢	٣٤٤٢٤	٢٩٩٦١	٢٥٢٣١	٢١٦٢٣	١٧٧٢١	١٥٢٣٢	١٣٤٢١
الكهرباء والماء	٥٢٦١	٤٨٦٢	٤١٥٢	٤١٦١	٣٧٢٧	٣٢٢٨	٣١٦١	٣٠٦١	٢٦٦١	٢٦٦١
الاصال الانتشافية	٧٥٦١	٩٣٦١	٨١٦١	٨١٦١	٧٣٢٤	٥٧٢٤	٥٤٢٢	٥٢٦١	٤٣٦١	٣٣٦١
التحويل والتامين	٩٣٦١	٨٨٦١	٧٢٦١	٦٢٦١	٥٤٧٢	٤١٢٣	٣٧٦١	٣٣٢٤	٢٩٥١	٢٦٦١
المصارف	٤١٦٢	٤٤٦١	٤٥٦١	٤٣٦٢	٣٨٦١	٣٤٦١	٣١٦١	٢٧٦٢	٢٢٦١	١٩٦٢
التوليع والقطار والمطام	٢٥٥٢٢	٢٥١٦٢	٢٣٤٢٢	١٩٦٢٢	١٧٠٦٢	١٥٠٦١	١٣٤٢٢	١٢٦١٢	١٠٨٦٢	٩٧٦١
النقل والاتصالات	١٣٧٢٢	١٢٨٦٢	١١٣٢٢	١٠٥٢٢	١٠٥٢٤	٩٥٢٨	٨٥٥١	٨٨٦١	٧٤٦١	٦٦٢٢
الارادة العامة	١٦٠٦١	١٢٦٦١	١٠٦٢٢	٩١٦٢	٧٨٦١	٦٩٦١	٦١٦١	٥٧٢٢	٥١٦٢	٤٧٢٨
التعليم	٧٢٢٢	٦٤٦١	٥٥٦١	٤٨٦١	٤٣٦١	٣٩٦١	٣٤٦١	٣١٦١	٢٩٦٢	٢٦٢٨
الصحة	٣٤٦١	٣١٦١	٢٥٦١	٢٣٢٤	٢٠٦١	١٨٦١	١٦٢٤	١٥٢٢	١٤٦١	١٣٦١
الخدمات العامة	٤٩٦٢	٤٥٦١	٣٩٦١	٣٧٦١	٣٥٢٢	٣٢٦١	٣٠٦٢	٢٧٦٢	٢٦٦١	٢٤٦١
الخدمات الأخرى	١٠٧٢٤	١٠٢٦١	٨٩٦٨	٧٩٦١	٦٧٦١	٦١٦١	٥٧٦٢	٥١٦١	٤٥٦١	٤٠٦١
مجموعاً منها : الرسوم المصفاة بالمعد مسات المصرفية	٢٤٦١ - ٢٤٦١	٢٤٦١ - ٢٤٦١	٢٤٦١ - ٢٤٦١	٢٤٦١ - ٢٤٦١	٢٤٦١ - ٢٤٦١	٢٤٦١ - ٢٤٦١	٢٤٦١ - ٢٤٦١	٢٤٦١ - ٢٤٦١	٢٤٦١ - ٢٤٦١	٢٤٦١ - ٢٤٦١
الناجح المحلي الاجمالي (تكلفة المواصل)	١٩٥٥٢١	١٨٦٦١	١٧٣٤٦١	١٤٣٠٦١	١٢٩٦١	١١٣٧٢٢	٩٨٦١	٩٢٦١	٧٨٦١	٧٤٢٢٨
الناجح المحلي الاجمالي (امسار السوق)	٢١٠٨٥١	١٩٩٢٢٨	١٨٤٢٢١	١٥٤٢٢٨	١٤٠٠٦١	١٢٣٢٤	٩٩٦٢٨	٨٤٢٢٢	٧٩٦١	٧٩٦١
الناجح المحلي الاجمالي (امسار عام ١٩٦٥)	١٢٨٦٢٤	١٢٣٠٦٨	١٢٤٥٢٤	١٢٤٠٢٤	١١٩٦١	٩٨٠٦١	٩٣٦١	٨٢٦١	٨٠٢٢٨	٨٠٢٢٨

المصدر : روديسيا الجنوبية ، وزارة المالية ، الدرسة الاقتصادية الاقتصادية لرونيسيا ، شسات/البيوتل ١٩٧٧ .

Graph 1



Graph 2



Source: Southern Rhodesia, Ministry of Finance, Economic Survey of Rhodesia, April 1977.

الجدول هـ

روديسيا الجنوبية : عمالة الأفريقيين وكنسياتهم - 1967-1971

1971	1970	1969	1968	1967
------	------	------	------	------

306.1	307.2	309.8	300.1	331.4	305.2	292.2	272.0
71.4	59.8	57.1	53.1	53.1	52.5	47.8	47.8
131.0	132.4	130.1	119.1	111.2	103.8	98.0	92.7
4.9	5.0	5.0	4.7	4.2	4.1	3.8	3.8
46.7	54.7	57.8	50.1	43.1	40.9	34.3	34.1
2.7	3.0	3.2	3.0	2.9	2.8	2.1	2.0
55.4	56.8	55.5	55.5	51.1	47.2	47.1	40.5
30.1	30.8	29.1	28.2	27.0	25.2	22.2	22.8
27.1	30.1	30.7	29.0	27.4	27.2	24.2	22.2
29.1	28.7	27.4	26.0	24.9	24.4	22.2	22.5
9.2	9.1	8.8	8.2	7.9	7.9	7.2	7.1
121.1	121.2	124.4	122.1	119.4	114.0	109.2	97.8
22.1	23.8	23.2	20.4	19.5	16.1	12.1	11.4

عدد العاملين : (بالآلاف)

توسط الكنسيات: (بدون إرات روديسيا الجنوبية)

20.1	18.0	15.9	14.4	12.4	12.2	12.2	12.2
51.7	50.2	43.4	38.1	35.8	35.0	32.2	30.8
80.5	73.2	72.2	57.8	52.0	48.2	44.2	42.1
77.1	78.0	70.0	52.2	51.2	48.8	41.0	37.8
7.7	7.1	5.8	4.2	3.7	3.2	2.7	2.1
135.1	120.0	97.0	87.7	75.1	75.0	74.0	57.0
71.7	70.1	55.2	50.1	48.2	47.7	42.1	37.5
107.4	91.1	81.5	78.0	72.0	72.5	71.1	72.1
99.7	85.2	77.5	77.1	70.9	51.1	44.5	40.8
117.1	104.2	91.1	82.2	71.7	75.8	75.1	54.0
107.5	92.4	78.4	71.8	71.1	72.0	57.2	49.2
21.2	25.1	22.1	20.2	19.5	18.9	17.1	15.2
75.8	57.7	51.1	47.0	42.4	42.5	38.7	35.5

(بمئات)

المجموع

الجسد اول ٦

رود يسا الجنوبية : عالة الازديت والاسوسين والبولك من مكسيكياتهم ، ١٩٦٧ - ١٩٧٦

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧
٥٩٩	٦٠	٥٧٧	٥٩٩	٥٨٨	٦١	٦٦	٦٦	٥٥	٦١
٣٩١	٣٨٨	٣٥٥	٣٥٥	٣٦٦	٣٦٦	٣٦٦	٣٣٤	٣٣٢	٣١
٢١٠٩	٢٢٦٦	٢١٦٩	٢١٦١	٢٠٣٢	١٨٦٦	١٧٣٢	١٦٦٢	١٥٥٤	١٣٧٧
١٦٩	١٦٩	١٦٩	١٦٩	١٦٨	١٦٧	١٥٦	١٥٦	١٣٤	١٣٤
٥٥٤	٦٠	٦٤	٦١	٥٨	٥٩	٥٥	٥٣	٥٤	٣٩١
٨٥٥	٨٧٨	٨٧٧	٨٦٢	٧٦٨	٧٥٠	٦٥٥	٦٣٢	٥٩١	٥٦٦
١٩٦٢	٢٠٣٤	٢٠٦٧	٢١٦١	٢٠٣٢	٢٠٦٠	١٩٤٤	١٩٤٤	١٨٦٩	١٧٦٩
١٤٧٧	١٤٦٦	١٤٥٢	١٤٥١	١٤٥٠	١٣٦٨	١٣٦٦	١٣٣٢	١٣٥٥	١٣٦٦
١٦٦٢	١٣٦٨	١٢٦٧	١٢٦٤	١٢٦٧	١٢٦٢	١١٦٥	١١٦٣	١١٦٠	١٠٦٧
٧٦٢	٧٦٢	٧٦٢	٧٦٢	٧٥٠	٦٦٦	٦٦٦	٦١	٥٩١	٥٨٨
٤٦٢	٤٦٤	٤٦٢	٣٦٩	٣٦٩	٣٥٥	٣٣٢	٣٥٠	٣٥٠	٣٦١
١٠٦٧	١١٦٢	١١٦٢	١٠٦٩	١٠٦٢	١٠٦٠	٩٦٧	٨٦٨	٨٦٤	٧٦٨
١٢٠٦٠	١٢١٦٠	١١٦٨٠	١١٧٦٠	١١٣٦٠	١٠٩٦٠	١٠٤٦٠	١٠٠٦٠	٩٧٦٠	٩٧٠

المجموع

الخدمات الاخرى

المصنوع

التوزيع والمطام والنفادق
النقل والاتصالات

الازديت والاسوسين والبولك من مكسيكياتهم

الاصال الانتاوية

الكبرياء والساه

الصناعة التحويلية

التمدن والاحتجار

الزراعة والمراجه

الزراعة والمراجه

الزراعة والمراجه

الزراعة والمراجه

الزراعة والمراجه

الزراعة والمراجه

الزراعة والمراجه

الزراعة والمراجه

الزراعة والمراجه

الزراعة والمراجه

المستدول ١ (تابع)

	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧
متوسط المكسيكيات (تابع)										
الكبرياء والمساواة	٦٨٩٥	٦٤٢١	٥٤٧٤	٤٨٤٢	٤٥٥٦	٤٢٩٤	٣٨٠٠	٣٧٣٣	٣٧٨٦	٣٣٥٧
الاحسان الانسانية	٥٧٩٦	٥٥٣٣	٤٨٥٩	٤١٦٤	٣٦٥٥	٣٦٤٤	٣٠١٨	٢٧٩٢	٢٨٦٧	٢٦٩٢
التحويل والتأمين والمطارات	٥٣٧٦	٤٩٤٣	٤٤٠٢	٣٨١٩	٣٦٩٢	٣٣٥٧	٣٢٩٢	٣١١١	٢٩٤٩	٢٨٢١
التوزيع والمطامق والغنائق	٤٦٠٤	٤٢٦٥	٣٦٦٢	٣٣٧٧	٣١٥٨	٢٩٢٥	٢٦٤٤	٢٤٧٤	٢٤٢٣	٢٣٢٤
النقل والاتصالات	٥٩٩٣	٥٤٠٤	٤٩٢٣	٤٥٢٥	٤١٧٩	٣٨١٢	٣٦٨٤	٣٥٤٥	٣٢١٥	٣٢٥٠
الادارة الماسية	٦٣٦٤	٥٧٣٩	٥٣٣٨	٤٦٦٩	٣٨٦٦	٣٦١٨	٣٤٢٦	٣٣٠١	٣٠٥٥	٢٩٠٧
التعلم	٥١٥١	٤٧٤٠	٤٠٩٧	٣٦١٦	٣٣٥٧	٣١٢١	٢٧١٢	٢٧٠٥	٢٥٥٩	٢٣٧٩
المحمية	٤١١٩	٣٦١٤	٣٢١٤	٢٩٧٤	٢٧١٨	٢٦٨٦	٢٤٠٦	٢٣٦٧	٢١٦٧	٢٠٦٩
الخدمات الأخرى	٤٤٦٧	٤٠٨٠	٣٥٨٩	٣٣٣٩	٢٨٨٣	٢٧١٠	٢٦١٩	٢٦٢٥	٢٥٠٠	٢٣٣٣
المجموع	٥٥٨٣	٥٠٩٣	٤٥٢٤	٣٩٧٦	٣٦٧٦	٣٣٨٧	٣١٦٥	٣٠٢٠	٢٨٤٨	٢٧٧٤

مجموع المكسيكيات : (باللاسن
من دولارات روك بسيا البنوية)

الزراعة والمراجحة	٢٩٠	٢٨٧٩	٢٣٣٢	٢٠٠١	١٧٥٥	١٥٥٩	١٦٦١	١٥٥٦	١٥٥٠	١٥٥٧
التعدين والاحتجار	٢٩٠٦	٢٦٠٠	٢١٠٦	١٧٠٩	١٧٠٠	١٦٦٨	١٥٥٩	١٤٢١	١٢٠٠	١١١١
المناعة التحويلية	١٣٩٠	١٣١٠٢	١١٣٥٥	٩٤٥٥	٨٤٣٣	٧١٠٤	٦١٠٩	٥٣٢٦	٤٨٣٤	٤٣٥٥
الكبرياء والمساواة	١٣١١	١٢٠٢	١٠٠٤	٩٢٢	٨٠٢	٧٠٣	٥٧٠	٥٦٠	٥٢٣	٤٧٢
الاحسان الانسانية	٢١٠٣	٢٣٣٢	٢١٠١	٢٥٥٤	٢٤٢١	٢١٠٥	١٦٦٦	١٤٢٨	١٢٣٩	١٠٠٥
التحويل والتأمين والمطارات	٤٥٧٢	٤٣٣٥	٣٨٥٣	٣١٠٧	٢٨٦٨	٢٣٣٥	٢١٠٤	١٩٠٦	١٧٠٤	١٥٥٨
التوزيع والمطامق والغنائق	٨٨٣٤	٨٧٠٠	٧٥٥٨	٧٠٠٢	٦٤٢١	٥٨٥٥	٥١٠٣	٤٨٠٠	٤٥٥٨	٤١٠٦
النقل والاتصالات	٨٨٠١	٧٨٠٩	٦٩٥٩	٦٣٥٨	٥٨٥٥	٥٢٦٦	٤٠٠١	٤٦٦٨	٤٣٣٤	٤٤٢٢

(متبع)

الجدول ٦ (تابع)

	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧
مجموع الكميات (طنين)	١٠٣٦١	٧٩٧٢	٦٧٧٨	٥٧٢٩	٤٩٦١	٤٤٥٥	٣٩٧٤	٣٧٧٣	٣٣٦٦	٣١٦١
الإدارة العامة	٣٧٦١	٣٤٧٦	٢٩٧٥	٢٦٦٤	٢٣٥٥	٢٠٦٦	١٧٢٩	١٦٦٥	١٥٥١	١٣٧٨
المصحة	١٧٧٣	١٥٢٩	١٣٥٥	١١٦٦	١٠٠٦	٩٧٤	٧٧٧	٧٢١	٦٥٥	٦٠٠
الخدمات الأخرى	٤٧٧٨	٤٥٦٧	٤٠٠٢	٣٦٤٤	٢٩٧٧	٢٧٧١	٢٥٥٤	٢٣٧١	٢١٦٠	١٨٧٢
المجموع	٦٧٠٠٠	٦١٦٦٢	٥٣٣٧٨	٤٦٥٧٢	٤١٥٧٤	٣٦٩٧٢	٣٢٩٧٢	٣٠٦٠٠	٢٧٦٦٣	٢٥٥٧٢

المصدر: روديسيا الجنوية، وزارة المالية، الدراسة الاقتصادية للاقتصاد لرونديسيا، نيسان / ابريل ١٩٧٧.

الجدول ٧
 روتيسا الجنينية : ميزان المدفوعات : المبيعات الجارية والمبيعات الرأسالية ، ١٩٦٧ - ١٩٧٦
 (باللايين من دولارات روتيسا الجنينية)

	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧
مافى السلف	١٧٦١	٤٧٦	٦٨٢	٩٦٠	٦٨١	٨٧٨	٢٢٦	٢٦١	١٧٧	١٥٢
مافى المبيعات غير المنظورة	١٥٨٥	١٢٥٦	١٥٠٠	١١٣٣	٦٨١	٦٦٢	٤٦٦	٢٣١	٢٢٤	٢١٩
المبيعات	٨٤٢	١٠٠١	٩٢٢	٦٧٩	٢٠٢	٢٢٥	٢٣٠	١٠٩	١٦٥	١٨٤
ايرادات الاستثمار	٤٥١	٢٦٧	٢٩٨	٢٨٥	٢٥١	٢٠٤	٢١٠	١٧٨	١٤٩	١٣٤
التحويلات	٢٩٢	٢٨٨	١٨٨	٦٩	٢٨	٢٣	٢١	٤٣	١٠	٠
مافى الرصيد في الحساب الجارى	١٧٧	١١٨٠	٨٢٨	١٧٤	٠٧	٥٧٤	١٤٠	٢٦	٥٠	١٦٧
مافى المبيعات الرأسالية	٢٥٧	١٠١٧	٦٢١	٥١٦	٢٢	٢٠٥	٢٦٢	٩١	٢١٥	٢٢٧
جميع المبيعات الجارية والمبيعات الرأسالية	٤٢٤	١٦٢	٢٠٢	٢٤٢	١٦	٢٦١	١٢٢	١٣٤	١٠٥	٧٠
التسهل القصير الاجل ، والتفويضات التي طرأت على الاحتياطات المصرفية والاخطاء والافتقالات	٤٢٤	١٦٢	٢٠٢	٢٤٢	١٦	٢٦١	١٢٢	١٣٤	١٠٥	٧٠

رهن في حساب تجارة السلع الكه بغير النقدي ، وأجر الفسخ الداخلى الى المدون ، والتسييلات المتعلقة بالتواريخ والتواريخ القيمة .
 المصدر : روتيسا الجنينية ، وزارة المالية ، الدراسة الاقتصادية الاقتصادية لروتيسا ، نيسان / ابريل ١٩٧٧ .

٩ - تجنب الجزاءات

١٢٣ - ما زالت مسألة انتهاك الجزاءات تسترعي انتباه الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وكذلك انتباه اللجنة الخاصة . وقد طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ٤ (أ) من قرارها ١١٦/٣٢ بـ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الى جميع الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد " أن تتخذ تدابير تنفيذية صارمة لضمان امتثال جميع الافراد والهيئات والاشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امثالاً دقيقاً للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ولمنع اقامة أى شكل من أشكال التعاون بينهم وبين النظام غير الشرعي " . كذلك طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة في الفقرة ٨ من القرار ذاته ، أن تتابع تنفيذ ذلك القرار .

١٢٤ - وجاء في عدة تقارير أن هناك حالات عديدة يمكن أن تكون قد جرت فيها انتهاكات للجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية . وتركز هذه الورقة على خمس حالات تتعلق بمسألة الجزاءات : (أ) المؤامرة النفطية ؛ (ب) الغاء تعديل بيرد (الفرع ٣ . ٥ من قانون الولايات المتحدة لعام ١٩٧١ للمشتريات العسكرية) ؛ (ج) التدابير المتخذة من قبل مجلس الامن ؛ (د) التدابير المتخذة من قبل مؤتمر الكومنولث ؛ (هـ) التدابير المتخذة من قبل المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا .

ألف - المؤامرة النفطية

١٢٥ - أورد مركز العمل الاجتماعي لكنيسة المسيح المتحدة ، كما ذكرنا من قبل (ث) ، عددًا من شركات النفط عبر الوطنية على أنها تقوم بمخطط لتزويد روديسيا الجنوبية بالنفط انتهاكاً للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على الاقليم . وقد توفر الآن مزيد من المعلومات في هذا الشأن .

١٢٦ - وذكرت شركة لونروليمتد ، وهي شركة تابعة للمملكة المتحدة ذات مصالح في جميع انحاء افريقيا ، أن شركات النفط عبر الوطنية التالية وفروعها قد اشتركت على نحو ما في مؤامرة لتزويد روديسيا الجنوبية بالنفط عن طريق شركات وهمية مسجلة في جنوب افريقيا : شركة موبيل ، وشركة موبيل كوربوريشن ، وشركة موبيل موكامبيك ، وشركة موبيل التابعة لجنوب افريقيا ، وشركة موبيل لتكرير النفط التابعة لجنوب افريقيا ، وشركة موبيل أويل التابعة لروديسيا الجنوبية ، وشركة تكساكو - انكوربوريتد ، وشركة كالتكس بتروليم كوربوريشن ، وشركة كالتكس موكامبيك ، وشركة كالتكس أويل ليمتد المالكة (شركة مساهمة) ، وشركة استاندرد أويل كومباني أوف كاليفورنيا ، وشركة شل أوويل كومباني ، وشركة شل ترانسبورت آند ترينغ كومباني ليمتد ، وشركة رويال ديتش/شل جروب ، وشركة

(ث) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٩٢ الى ٩٨ .

شل التابعة لروديسيا ، وشركة شل موكامبيك ، وشركة شل بتروليم سبلاى كومباني ، وشركة بريتيش بتروليم كومباني ليمتد ، وشركة تكرير النفط التابعة لجنوب افريقيا ، وشركة بريتيش بتروليم أوويل ، وشركة بريتيش بتروليم موكامبيك ، وشركة بريتيش بتروليم سزرن أوويل ، وشركة بريتيش بتروليم بجنوب افريقيا ، وشركة بريتيش بتروليم بروديسيا ، وشركة توتال كومباني دي بترول الفرنسية ، وشركة توتال ليمتد (الشركة المالكة) التابعة لجنوب افريقيا ، وشركة جنتا ليمتد (شركة خاصة) ، وشركة كونسيلديت بتروليم كومباني ليمتد ، وشركة برايسز بتروليم كومباني ليمتد ، وشركة تكرير النفط المحدودة (الشركة المالكة) التابعة لجنوب افريقيا .

١٢٧ - وقد دعمت الدراسة التي قام بها مركز العمل الاجتماعي لكنيسة المسيح المتحدة دراسة قامت بها حركة مناهضة العنصرية التي يوجد مقرها في لندن بالاشتراك مع مجموعة هاسلمير التي يوجد مقرها في لندن أيضا . وقد قدمت الدراسة الثانية الى وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالملكة المتحدة التي تفيد التقارير أنها تقوم بدراسة نظام الوثائق المعقد لاخفاء مبيعات النفط الى روديسيا الجنوبية . وتفيد الدراسة أنه قد تم ترتيب نظام بيع النفط الى روديسيا الجنوبية على نحو يمكن الشركات الام في أوروبا والولايات المتحدة من تبرئة نفسها من المؤامرة . وقد ذكر على سبيل المثال أن شركة شل أوويل كومباني وشركة بريتيش بتروليم كومباني قد زودتا فروعهما في جنوب افريقيا بالنفط وأن هذه الفروع قد باعت هذا النفط لشركة سيرفيسز ليمتد ، وهي شركة مسجلة في جنوب افريقيا تقوم بدورها بتزويد روديسيا الجنوبية بالنفط .

١٢٨ - وعلى الرغم من أن معظم شركات النفط التي ورد ذكرها في هاتين الدراستين قد أنكرت انها تقوم على الاطلاق بتزويد روديسيا الجنوبية بالنفط انتهاكا للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة فانها لا تنكر أنها قد زودت فروعها في جنوب افريقيا بالنفط . وذكر متكلم باسم شركة شل أوويل كومباني أن الشركة ما برحت موجودة في جنوب افريقيا منذ سبعين سنة وأنها ترى أن وجودها هناك أمر هام . وأضاف أنه اذا اتخذت شركات النفط خطوات لمنع فروعها في جنوب افريقيا من بيع النفط لروديسيا الجنوبية فانها ستتعرض للمحاكمة بمقتضى قانون جنوب افريقيا ، وأوضح " أن من المحذور على شركات النفط أن تفرض قيودا على مستهلكي منتجاتها أو على الجهات التي ترسل اليها هذه المنتجات " .

١٢٩ - وقد ترتبت على المؤامرة النفطية لمؤامرة روديسيا الجنوبية آثار ضارة بالاقتصاد في زامبيا . وان حكومة زامبيا التي تدعي أن شركات النفط تحاول " حرمان زامبيا من النفط لصالح روديسيا " (الفارديان (مانشستر) ، ٢٤ آب / اغسطس ١٩٧٧) بصدور رفع دعوى على شركات النفط الدولية الضالعة في ذلك للمطالبة بتعويضات مجموعها ٤ بلايين جنيه استرليني . وشركات النفط التي تشملها الدعوى هي شركة موبيل كوربوريشن ، وشركة كالتكس بتروليم كوربوريشن ، وشركة تكساكو انكوربوريتد التابعة للولايات المتحدة ، وشركة توتال الفرنسية للنفط التابعة لفرنسا ، وشركة شل أوويل كومباني ، وشركة بريتيش بتروليم كومباني ليمتد التابعة للمملكة المتحدة ، وشركة رويال ديتش بتروليم كومباني التابعة لهولندا .

باء - الفاء تعديل بيرد

- ١٣٠ - في آذار/مارس ١٩٧٧ ، ألغى كونفرس الولايات المتحدة تعديل بيرد (أنذار الفقرة ١٠٤ أعلاه) الذي خول لشركات الولايات المتحدة الاستمرار في استيراد الكروم وغيره من المعادن من روديسيا الجنوبية انتهاكا للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على الاقليم (ح) .
- ١٣١ - وقد مكن التعديل روديسيا الجنوبية من الحصول على النقد الاجنبي الذي تحتاج اليه بشدة . فلقد ورد الى شركات الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، في مدة ثلاثة أشهر في الفترة من ١ تشرين الاول / اكتوبر الى ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ما لا يقل عن ١٤ شحنة من الكروم وغيره من المعادن من روديسيا الجنوبية (ف) . وفي عام ١٩٧٥ ، استوردت شركات الولايات المتحدة حوالي ٢٢٠ . ٠٠٠ طن من المعادن من روديسيا الجنوبية تزيد قيمتها على ٤٥ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة .
- ١٣٢ - وتفيد التقارير الصحفية انه في الوقت الذي كانت تجرى فيه مناقشة تعديل بيرد في كونفرس الولايات المتحدة بدأت روديسيا الجنوبية في تخطيط اساليب جديدة لتصدير الكروم انتهاكاً للجزاءات . وقال السيد مايكل كاروود وزير المناجم بروديسيا الجنوبية " ان من المحتمل ان يستمر بعض خام الكروم الروديسي في الوصول الى المشتري الامريكي في الولايات المتحدة بطرق أكثر التواء ويسمر أعلى " (النيويورك تايمز ، ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٧) . وسارع رجال الاعمال في روديسيا الجنوبية الى توضيح ان روديسيا الجنوبية تنتج ٦٧٣ في المائة من الكروم في العالم ومن ثم فانه لن يكون من العسير عليهم أن يجدوا اسواقاً وطرقاً بديلة .
- ١٣٣ - وتقول التقارير الصحفية انه على الرغم من ان من الممكن التعرف بسهولة على نوعية الكروميت المعدني الرتبة المنتج في روديسيا الجنوبية فان من الممكن اخفاؤه بخلطه بخامات أخرى لـدى انتاج الكروم الحديدي والكروم المشحون ، وانه لما كانت جنوب افريقيا تنتج ٢٢٤ في المائة من الكروم في العالم فانه بوسع روديسيا الجنوبية أيضاً ان تصدر كرومها مستخدمة في ذلك ورق التغليف المنتج في جنوب افريقيا . ومن المعتقد ايضاً ان روديسيا الجنوبية على استعداد لبيع كرومها بأسعار منخفضة بما يكفي للتمويض عن المخاطرة التي يتعرض لها المستوردون بشراء هذا الكروم .
- رقالت صحيفة الفاينانشيال تايمز (لندن) " . . . ان المنتجين الروديسيين يثمرون اوروبا بكروم حديدي رخيص " .

(خ) المرجع نفسه ، الفقرات ١٠٣ الى ١٠٧ .

(ذ) أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والثلاثون ، الملحق الخاص

رقم ٢ (S/12529) ، المجلد الثاني ، المرفق الثالث ، الفرع باء ، الفقرة ٥ ، الجدول .

١٣٤ - وعلى الرغم من الشاء تعديل بيرد ، فان من الجدير بالملاحظة ان التقارير تفيد ان نظام الحكم غير الشرعي ورجال اعماله واثقان من انهما سيجدان اسواقا بديلة لما ينتهانه من كروم ومصادن أخرى .

جيم - التدابير المتخذة من قبل مجلس الأمن

١٣٥ - قرر مجلس الامن ، في قراره ٤٠٩ (١٩٧٧) المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٧ " ان تحظر جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة استخدام أو نقل أي اموال في اراضيها من جانب النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ، بما في ذلك أي عكس أو وكيل له أو من جانب اشخاص آخرين أو هيئات أخرى في روديسيا الجنوبية لخدمة اغراض أي من المكاتب أو الوكالات التابعة للنظام غير الشرعي الحاكم والمنشأة في اراضيها غير أي من المكاتب أو الوكالات المنشأة في اراضيها لاغراض المعاشات التقاعدية على وجه الضمير " .

١٣٦ - وتجدر الاشارة الى ان النظام غير الشرعي الحاكم قد انشأ مكاتب اعلام وسياسة ومكاتب لمخطوط الطيران في عدد من المدن في العالم ، من بينها باريس وواشنطن العاصمة ونيريوروك وسدني . ومن المتوقع اغلاق هذه المكاتب امثالا للقرار ٤٠٩ (١٩٧٧) . بيد انه يبدو أن هناك معارضة في كونغرس الولايات المتحدة ضد اغلاق مكتب الاعلام التابع لروديسيا الجنوبية على أساس ان هذا العمل يتعارض مع " حرية الاعلام " في الولايات المتحدة . وتفيد التقارير الصحفية ان حكومة الولايات المتحدة قد تسمح للمكتب بالاستمرار في عمله طالما انه لا يتلقى أي اموال من النظام غير الشرعي الحاكم .

١٣٧ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤١١ (١٩٧٧) الذي دعا فيه جميع الدول الى ان تنفذ بدقة قرارات مجلس الامن بشأن الجزاءات والمب الى لجنة مجلس الأمن المنشأ عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ان تنار في اتقان مزيد من التدابير الفعالة لتمديد الجزاءات ، وفقا للمادة ٤١ من ميثاق الامم المتحدة .

١٣٨ - ونظرا لاستمرار انتهاكات الجزاءات ، قامت لجنة مجلس الامن في جلساتها ٢٨٣ التي ٣٠٢ المعقودة في الفترة من ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ الى ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ (S/AC.15/SR.283-302) بالنظر في التدابير التالية : (أ) نشر قائمة بالبلدان التي وجهت اليها ٢٠ مذكرة أو أكثر بشأن انتهاكات الجزاءات ؛ (ب) نشر دليل بالوثائق والاجراءات المتعلقة بالبيئات التي يكون منشؤها الجنوب الافريقي ، واعداد بيان شامل بالعنايق المتعلقة بالانتهاكات الصريحة للجزاءات ؛ (ج) توسيع نطاق الجزاءات ليشمل جنوب افريقيا نظرا لاستمرار افادة روديسيا الجنوبية من هذا البلد في التلبس من الجزاءات ؛ (د) سبل توسيع نطاق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية . ويوضح التقرير الحاشر للجنة مجلس الامن المجالات التي تعتقد اللجنة

انه قد تم فيها انتهاك الجزاءات ومن بينها عمليات خطوط الطيران والسياحة ومكاتب تمثيل روديسيا الجنوبية في الخارج (ض) .

دال - التدابير المتخذة من قبل المؤتمر الدولي
لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا

١٣٩ - اعرب المؤتمر الدولي الذي اجتمع في مابوتو في الفترة من ١٦ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٧٧ عن أسفه " لاستمرار بعض الدول في انتهاك الجزاءات ، مما ترتب عليه ان أصبحت الجزاءات ذات اثر محدود على اقتصاد روديسيا الجنوبية " (أ١) . ودعا المؤتمر الحكومات الى اتخاذ مجموعات من التدابير ضد نظام الاقلية المعنصرى الحاكم في روديسيا الجنوبية منها العمل على منع شركات النفط المسجلة في اراضيها من توريد النفط بطريق مباشر أو غير مباشر الى النظام غير الشرعي الحاكم . ودعا المؤتمر الأمم المتحدة أيضا الى توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي الحاكم ، بما في ذلك اتخاذ كافة التدابير المشار اليها في المادة ٤١ من الميثاق .

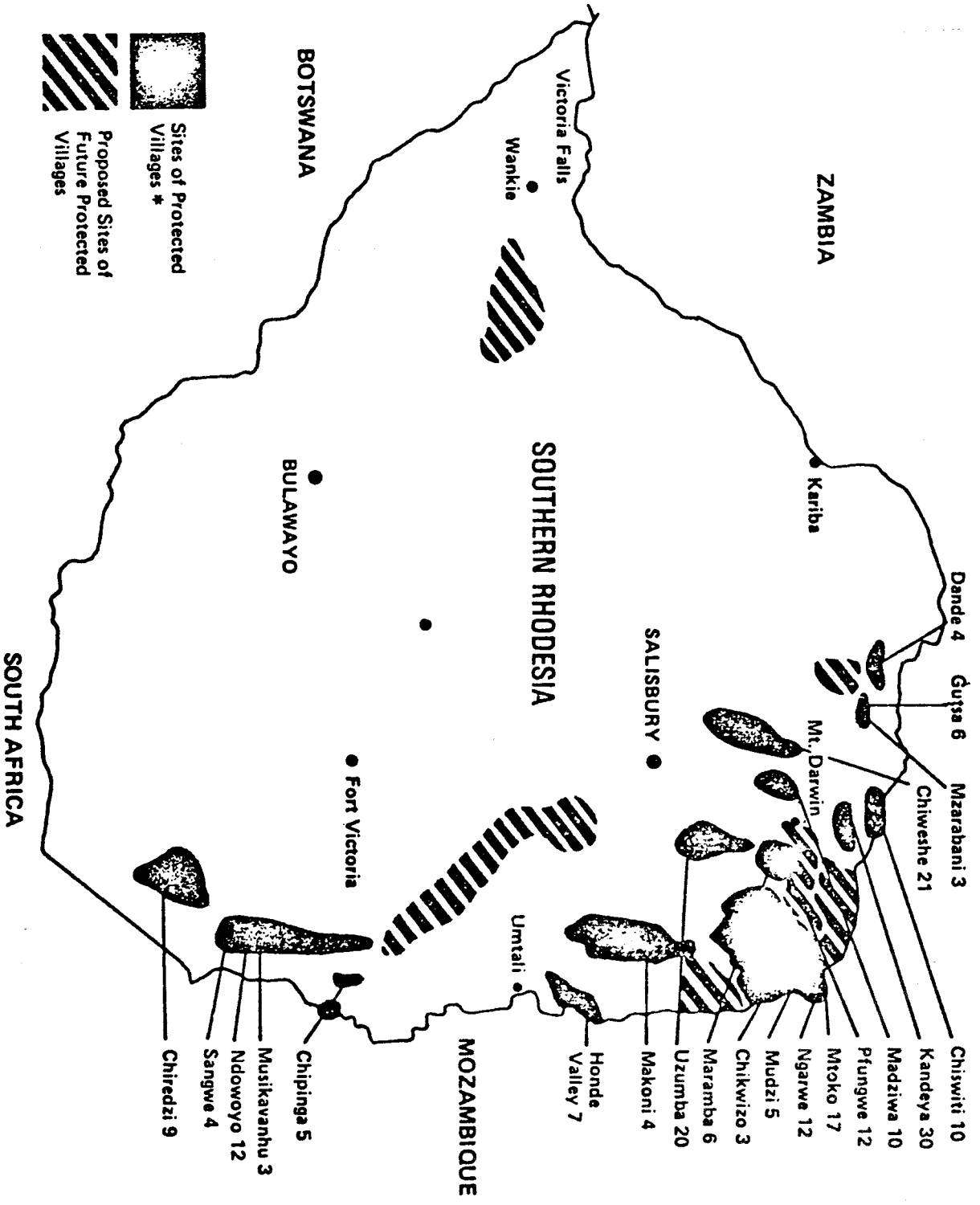
هاء - التدابير المتخذة من قبل مؤتمر الكومنولث

١٤٠ - اصدر مؤتمر الكومنولث في اجتماعه المعقود في لندن في حزيران/يونيه ١٩٧٧ بيانا أعرب فيه عن قلقه ازاء التقارير القائلة بأن امداد روديسيا الجنوبية بالنفط ومنتجات البترول قد استمر دون توقف على الرغم من الجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة على الاقليم . وأنشأ المؤتمر أيضا فريقا عاملا يتألف من ١٠ دول (استراليا ، وبنفلاديش ، وجامايكا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وقبرس ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيجيريا ، والهند) لدراسة اساليب تشديد الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية .

١٤١ - وفي تشرين الاول/اكتوبر ، أوصى الفريق العامل بأن تبحث المملكة المتحدة وبلدان الكومنولث الأخرى عن اساليب لمنع جنوب افريقيا من تزويد روديسيا الجنوبية بالنفط . وذكر أن الفريق العامل قد خلص الى نتيجة مفادها انه يتمين على جنوب افريقيا ان تختار بين ان تقدم ضمانات بالا تحوّل وارداتها من النفط الى روديسيا الجنوبية أو أن تواجه خطر فرض حظر يقصره مجلس الامن على امداداتها من النفط .

(ض) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، الفقرات ١٦ الى ٢٤ و ١١٤ الى ١٣٧ .

(أ١) A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 المرفق الخامس ، الفقرة ١٧ . وللاطلاع على النص المطبوع ، أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه ، وآب/أغسطس ، وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ .



* Number of villages indicated (August 1977)

Source: Catholic Commission for Justice and Peace in Rhodesia, Rhodesia - The Propaganda War (London, Catholic Institute for International Relations, September 1977).

الفصل الثامن*

ناميبيا

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١- نظرت اللجنة الخاصة في مسألة ناميبيا في جلساتها من ١١٠٣ الى ١١٠٧ المعقودة في الفترة بين ٥ و ١٣ نيسان /أبريل ١٩٧٨ .
- ٢- وقد وضعت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما في ذلك بصورة خاصة القرار ٣٢ / ٩ دال المؤرخ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ بشأن الحالة في ناميبيا الناجمة عن احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي للاقليم ، والقرار ٣٢ / ٤١ المؤرخ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا والقرار ٣٢ / ٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول / ديسمبر بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية العامة ، في الفقرة ١٣ من القرار ٣٢ / ٤٢ ، من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة : . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . وتبعت اللجنة الخاصة عن كثب أيضا الاعمال ذات الصلة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا .
- ٣- وأثناء النظر في البند ، عرضت على اللجنة الخاصة ورقة عمل من اعداد الامانة العامة (أنظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتصلة بالاقليم .

١- اشتراك حركة التحرير الوطنية

- ٤- تمشيا مع أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع . ووفقا للممارسة الثابتة ، قامت اللجنة الخاصة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة حركة التحرير الوطنية لناميبيا ، وهي المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (سوابو) للاشتراك بصفة مراقب في نظر اللجنة في البند . واستجابة لهذه الدعوة اشترك ممثل لسوابو في أعمال اللجنة المتصلة بالموضوع (أنظر الفقره ٧ أدناه) .

٢- الاستماع الى الملتصين

- ٥- في الجلسة ١١٠٦ المعقودة في ١١ نيسان /أبريل ، وفي أعقاب بيان أدلى به ممثل الصين

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/23/Add.2 .

لّت اللجنة طلبا للاستماع الى السيد ميرزا أ. ابراهيموف رئيس اللجنة السوفياتية للتضامن الافريقي الآسيوي . وقد أدلى السيد ابراهيموف ببيان في نفس الجلسة (A/AC.109/PV.1106) .

٣- المناقشة العامة

٦- اشترك رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وفقا للممارسة الثابتة ، في أعمال اللجنة الخاصة المتصلة بهذا البند . وألقى رئيس المجلس كلمة أمام اللجنة في جلستها ١١٠٣ المعقودة في ٥ نيسان / أبريل (A/AC.109/PV.1103) .

٧- وأدلى السيد شافاشيكي كاهانا ، نائب الممثل الدائم لسوايو لدى الامم المتحدة ، ببيان في الجلسة ١١٠٣ (A/AC.109/PV.1103) .

٨- وجرت المناقشة العامة حول البند في الجلسات من ١١٠٤ الى ١١٠٦ المعقودة بـ ٧ و ١١ نيسان / أبريل واشتركت فيها الدول الأعضاء التالية : يوغوسلافيا والسويد وأثيوبيا فـ في الجلسة ١١٠٤ (A/AC.109/PV.1104) ؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند والعراق والجمهورية العربية السورية ومالي وشيلي في الجلسة ١١٠٥ (A/AC.109/PV.1105) ؛ وتشيكوسلوفاكيا ونيجي والكونغو والصين وتونس وبلغاريا وأستراليا وايران في الجلسة ١١٠٦ (A/AC.109/PV.1106) . وأدلى ممثلا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين ببيانين ممارسة لحق الرد .

٤- مشروع توافق الآراء

٩- في الجلسة ١١٠٧ المعقودة في ١٣ نيسان / أبريل ، نظرت اللجنة الخاصة في مشروع توافق آراء (A/AC.109/L.1218) ، أعده الرئيس على أساس ما أجراه من مشاورات .

١٠- وفي الجلسة ذاتها ، وفي أعقاب بيانات أدلى بها ممثلو يوغوسلافيا وأستراليا وأندونيسيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند ، اعتمدت اللجنة مشروع توافق الآراء (أنظر الفقرة ١٢ أدناه) . وأدلى ممثل الصين والسويد وأستراليا ببيانات (A/AC.109/PV.1107) .

١١- وتاريخ ١٣ نيسان / أبريل أحيل نص توافق الآراء (A/AC.109/558) الى رئيس مجلس الأمن (S/12645) . وفي نفس اليوم أحيل نص توافق الآراء الى القائم بالاعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة لاستعراض نظر حكومته اليه . وأرسلت نسخ من توافق الآراء كذلك الى الأمين العام لاستعراضه انظار رئيس الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة اليه (A/S-9/6) والى رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا والى منطقة سوايو .

با* - قرار اللجنة الخاصة

١٢- فيما يلي نص توافق الآراء (A/AC.109/558) الذي اعتمده اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٧ المحقودة في ١٣ نيسان/ابريل ، والمشار اليه في الفقرة ١٠ أعلاه .

(١) ان اللجنة الخاصة ، وقد نظرت في مسألة ناميبيا في سياق تنفيذ اعلان منسوح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وقد استمعت الى البيانات التي القاها رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا (١) وممثل المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (١) ، تؤكد من جديد قراراتها ومقرراتها السابقة بشأن هذه المسألة .

(٢) وان اللجنة الخاصة لتدين بشدة النظام في جنوب أفريقيا لمواصلته احتلاله غير الشرعي لناميبيا متحديا الطلبات المتكررة من جانب الجمعية العامة ومجلس الامن بانسحابه من الاقليم ، ولانتهاكه الفاضح لالتزاماته بموجب ميثاق الامم المتحدة بالنسبة الى ناميبيا ، ولمحاولاته ادامة سيطرته على الشعب النامبي بخلق جو من الرعب والتخويف في الاقليم بكامله وباستخدام أساليب هدفها تدمير الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا وخنق الأمان الحقيقية لشعبها .

(٣) ويأتي الدليل القاطع على الاماني الحقيقية للشعب النامبي من تظاهراته الواسعة النطاق تأييدا للمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب النامبي ، والتي تعارض دون موارد أية تسوية سياسية لا تؤدي الى تقرير حقيقي للمصير والى الاستقلال ولا تقوم على أساس السلامة الاقليمية ووحدة ناميبيا وفقا لقرارات ومقررات الامم المتحدة . هذا وان النظام في جنوب أفريقيا ، وهو يسعى جاهدا لقمع هذه المظاهر الدالة على المعارضة الجماعية لوجوده غير الشرعي في ناميبيا ، ويحاول مكافحة القسوة المتنامية والنجاح المتزايد لجيش تحرير ناميبيا الشعبي ، قد أخذ يلجأ بصورة متزايدة الى عمليات القاء القبض والتخويف والعنف . ولقد وضعت مناطق كبيرة من ناميبيا تحت الحكم العسكري وهناك أدلة وافية على اتساع نطاق الاعمال الوحشية وسوء معاملة المدنيين من جانب وحدات من القوات المسلحة وشرطة الامن التابعين لجنوب أفريقيا .

(٤) ولقد شرع النظام في جنوب أفريقيا مؤخرا في تعزيز جيشه القوي أصلا في ناميبيا استعدادا لمجابهة كبرى مع قوات التحرير التي تقودها المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا . ومن الأنشطة التي تقوم بها جنوب أفريقيا بناء تعزيزات عسكرية هائلة داخل ناميبيا ، بما في ذلك شحن عدد كبير من الدبابات وكميات ضخمة من الذخائر الى ناميبيا وبناء ثكنات عسكرية واستحداث الاسلحة النووية . والهدف المباشر لهذه التعزيزات

(١) انظر A/AC.109/PV.1103 .

العسكرية هو تقوية وضع نظام الاحتلال وتنفيذ مآمراته الرامية الى السيطرة على الاقليم ، ومنع الشعب الناميبي المضطهد من تحقيق استقلال وطني حقيقي ، وخلق الشروط المناسبة لفرض نظام عميل في ناميبيا مأخوذ من التجمعات الاقليمية .

(٥) وقد بدأ النظام في جنوب افريقيا أيضا بخطة تستهدف الاثارة والتنظيم رسميا لاعمال عنف ضد المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا يقوم بها عملاء جنوب افريقيا والمتعاونون معها في ناميبيا . ويستهدف هذا المخطط المشؤوم تفاقم الصراع العرقي والاعمال العدوانية العرقية داخل ناميبيا لتبرير استمرار احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي للاقليم وتعمير سياساتها المتمثلة بالفصل العنصري و " انشاء البانتوستانات " .

(٦) وتدين اللجنة الخاصة كذلك هذا اللجوء المتزايد في ناميبيا الى العنف والتخويف من جانب النظام في جنوب أفريقيا . وتأسف بوجه خاص لالقاء القبض على الناميبيين وقيام محاكم ليس لها ولاية قضائية شرعية على الاقليم باصدار الاحكام ضد هم وذلك بسبب معارضتهم لاحتلال جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا الدولي . وتطالب اللجنة مرة أخرى باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الناميبيين دون قيد أو شرط .

(٧) وترفض اللجنة الخاصة رفضا صريحا أى مفاوضات يقوم بها نظام جنوب أفريقيا العنصري وغير الشرعي لفرض ما يسمى بالتسوية الداخلية ، التي تستهدف اعطاء احتلالها غير الشرعي نوعا من الاعتراف عن طريق اقامة نظام عميل يمكن التحكم فيه من بريتوريا ، وتدعو اللجنة جميع الدول الى عدم منح أى اعتراف لأية تسوية من هذا النوع .

(٨) وتدين اللجنة الخاصة بشدة أيضا جنوب أفريقيا لمواصلتها استغلال ونهب الموارد الطبيعية والبشرية للاقليم ، مستهترة بالمصالح المشروعة للشعب الناميبي وتطالب بوقف هذا الاستغلال فورا . وتدين أيضا أنشطة جميع الشركات الأجنبية العاملة في ناميبيا تحت الادارة غير الشرعية لجنوب أفريقيا وتؤكد من جديد أن أنشطة هذه الشركات غير شرعية .

(٩) وبالنظر الى لجوء جنوب أفريقيا المتزايد الى استخدام القوة من أجل ادامة سيطرتها غير الشرعية على الاقليم ، ورفضها الصفيق الامتثال لاحكام قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ فى ٣٠ كانون الثانى /يناير ١٩٧٦ وبالنظر الى أعمال العدوان المتكررة التي ترتكبها ضد الدول الافريقية المجاورة ، توصي اللجنة الخاصة بأن ينظر مجلس الأمن فى اتخاذ جميع التدابير المناسبة بمقتضى الميثاق ، بما فى ذلك التدابير الاضافية المسموح بها بمقتضى الفصل السابع منه ، بغية ضمان الامتثال السريع من جانب حكومة جنوب افريقيا لمقررات مجلس الامن . وفى هذا الصدد ، لا يفوت اللجنة أن ناميبيا ، بوصفها اقليما دوليا ، هي فحسب مسؤولة خاصة للأمم المتحدة ، التي من واجبهما أن تبذل كل ما فى وسعها لانهاء جنوب افريقيا احتلالها غير الشرعي لها بل وأيضا ان الحرب التي تشنها جنوب افريقيا فى الاقليم تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

(١٠) وتدعو اللجنة الخاصة كذلك جميع الدول الى اتخاذ تدابير فعالة لمنع تجنيد المرتزقة للخدمة في ناميبيا وجنوب أفريقيا .

(١١) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد ان الحل السياسي الوحيد لناميبيا يجب أن يكون حلا مبنيا على ممارسة الشعب الناميبي ، ممارسة حرة غير مقيدة ، حقه في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا موحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، تؤكد اللجنة من جديد ضرورة اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة في جميع أنحاء ناميبيا بوصفها كيانا سياسيا واحدا ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . فضلا عن ذلك ، فان أية مفاوضات تقود الى استقلال ناميبيا يجب أن تجرى بين النظام في جنوب أفريقيا والمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي ، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة . ويجب أن تكون الغاية الوحيدة لهذه المفاوضات هي تقرير شكلية نقل السلطة الى شعب ناميبيا .

(١٢) وان اللجنة الخاصة تدين وتشجب بقوة جنوب أفريقيا لقرارها ضم خليج والفيس ، ان ذلك يشكل عملا من أعمال الاستفزاز والمدوان ضد الشعب الناميبي . ولقد رفضت الأمم المتحدة رفضا قاطعا محاولات جنوب افريقيا فصل خليج والفيس عن سائر ناميبيا . وتطلب اللجنة انسحاب الاحتلال الجنوب أفريقي غير الشرعي من كل ناميبيا بما في ذلك خليج والفيس . وترجو من الدول كافة الا تتخذ أى عمل من شأنه اضافة مظهر الشرعية لدعوى جنوب أفريقيا في خليج والفيس .

(١٣) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد استمرار مناصرتها لشعب ناميبيا الذي تقوده حركة تحريره الوطني الحقيقية الوحيدة ، وهي المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا ، في نضاله التحرري الباسل الذي لا يلين ضد الاضطهاد الذي لا يعترف بالرحمة من جانب نظام جنوب افريقيا غير الشرعي . وان المسؤولية الواضحة التي تقع الآن ، أكثر من أى وقت مضى ، على عاتق المجتمع الدولي هي أن يقدم وأن يبرز كل تأييد معنوي ومادى وكل مساعدة للشعب الناميبي وحركة تحريره الوطني في مسيرة كفاحه الشرعي والعادل من أجل الحرية والاستقلال وأن يحرم النظام في جنوب أفريقيا من أى اعتراف أو أى تعاون من شأنه أن يشجعه على مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا متحديا مقررات الأمم المتحدة .

(١٤) وان اللجنة الخاصة ، ان لا تفوتها المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة عن ناميبيا وشعبها ، تناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، التي لم تساهم بعد في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا أن تفعل ذلك وأن تساهم عن طريقه في معهد الأمم المتحدة لناميبيا لكي يستطيع هذا الأخير أن يواصل ويوسع العمل القيم الذي ينهض به في تدريب الناميبيين على المهارات اللازمة لناميبيا المستقلة . وتشيد اللجنة بالقوة التي وضعتها الدول المساهمة فعلا في الصندوق وفي المعهد وتعرب عن أملها أن تزيد هذه الدول من تبرعاتها له .

(١٥) وان اللجنة الخاصة ، ادراكا منها لولاية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة لناميبيا حتى الاستقلال ، تؤكد من جديد دعمها لانشطة المجلس وتؤيد السياسات والبرامج التي يحددها المجلس بالتعاون مع المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا من أجل تعزيز قضية تقرير المصير والاستقلال للشعب الناميبي . وتشني كذلك على مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لاتخاذ اعلان لوساكا لعام ١٩٧٨ (٢) .

(١٦) وتقرر اللجنة الخاصة ابقاء الوضع والتطورات في الاقليم قيد الاستعراض المستمر .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية التاسعة ، الملحق رقم ١
(A/S-9/4) ، الفقرة ٣١ .

مرفق *

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

٧- ١	الأرض والشعب	- ١
٢٨- ٨	سياسة القمع التي تنتهجها جنوب افريقيا	- ٢
٣٨- ٢٩	الكفاح من أجل التحرر الوطني	- ٣
٤٤- ٣٩	عهد وان جنوب افريقيا على انغولا	- ٤
١٠٢- ٤٥	مركز ناميبيا في المستقبل	- ٥
١٣٨-١٠٣	التطورات السياسية الاخرى في ناميبيا	- ٦
١٣٩	قرار منظمة الوحدة الافريقية	- ٧
١٥٨-١٤٠	استغلال الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها	- ٨

صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1209 و Add.1.

*

١ - الأرض والشعب

ألف - معلومات جغرافية

١ - تطل ناميبيا، التي كانت تعرف سابقاً باسم جنوب غرب افريقيا، على جنوب المحيط الاطلسي وتقع بين خطي العرض ١٧ و ٢٩ جنوباً . وتحدها من الشمال انغولا وزامبيا، ومن الشرق بوتسوانا، ومن الجنوب الشرقي والجنوب، جنوب افريقيا . وفي الزاوية الشمالية الشرقية تمتد كاهريفي الشرقية (المسماة أيضاً قطاع كاهريفي)، وهي عبارة عن قطعة مستطيلة من الأرض، شرقاً حتى ملتقى زامبيا وروديسيا الجنوبية .

٢ - تبلغ مساحة ناميبيا حوالي ٢٩٦ ٨٢٤ كيلومتراً مربعاً، بما في ذلك منطقة خليج والفيس (١ ١٢٤ كيلومتراً مربعاً) التي تعد جغرافياً جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا وتضم ميناءها العميق الوحيد، وفي عام ١٩٧٧ (انظر الفقرات ٦٨ - ٧٠ ادناه) أصبحت مسألة السيطرة على منطقة خليج والفيس موضوعاً في المناقشات المتعلقة بمركز الاقليم مستقبلاً .

باء - السكان

٣ - في سنة ١٩٧٤، وهي آخر سنة تتوفر عندهم معلومات، كان العدد المقدر لسكان ناميبيا، استناداً الى منشور صادر عن حكومة جنوب افريقيا (١)، قد بلغ ٨٥٢ ٠٠٠ نسمة، عُدت منهم ٧٥٣ ٠٠٠ من فير البيض (منهم ١٥ ٠٠٠ عامل مهاجر من الأقاليم الاخرى، و ٩٩ ٠٠٠ من البيض . وقد بيّنت هذه التقديرات زيادة في مجموع السكان قدرها ٣٢٦ ٠٠٠ نسمة منذ عام ١٩٦٠ (٥٢٦ ٠٠٤) منهم ٢٥ ٥٣٦ فقط من فير البيض أي بنسبة ٧٨ في المائة . والواقع أن نسبة البيض الى مجموع السكان قد انخفضت في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٤ من ١٤ في المائة الى ١١٦ في المائة .

٤ - ويعتبر مكتب مفوض الامم المتحدة لناميبيا أرقام جنوب افريقيا الخاصة بالسكان فير البيض تقديرات منقوصة بشكل فاضح . إذ أن تقديرات مكتب المفوض لسكان الأقليم في عام ١٩٧٦ كانت نحو ١٢ مليون نسمة .

(أ) جنوب افريقيا، " مسح لجنوب غرب افريقيا، ١٩٧٤، (بريتوريا، ادارة الشؤون الخارجية، ١٩٧٥) .

جيم - توزيع الأراضي

- ٥ - منذ ١٩٦٨ ، وحكومة جنوب افريقيا تقوم ، وفقا لتوصيات لجنة اوديندال (ب) ، بتجزئة ناميبيا الى مناطق منفصلة لسكنى البيض وفير البيض على فرار بانتوسانات جنوب افريقيا (ج) .
- ٦ - ووفقا لهذه الخطة ، خصصت لاستيطان البيض نسبة ٤٣ في المائة من مجموع مساحة المنطقة ، بما فيها أحسن الأراضي الزراعية ومعظم الرواكن المعدنية المعروفة . وبالمقابل ، أفردت لسكنى فير البيض ، على أساس قبلي ، ١٠ أوطان منفصلة مؤلفة مما مجموعه ٤٠ في المائة من أقل الأراضي قابلة للزراعة وأقلها استصلاحا . وترمي الخطة كذلك الى أن تعاد الى السيطرة المباشرة لجنوب افريقيا النسبة المتبقية من أراضي الاقليم ، وبالمائة ١٧ في المائة ، بما في ذلك مناطق الماس على الساحل الجنوبي الغربي .
- ٧ - وكما يتبين من الجدول أدناه ، تتراوح مساحة الأوطان المتوقعة بين حد أدنى قدره ٤٠٠ ١٥٥ هكتار (التسوانا) وحد أعلى قدره ٩٠٠ مليون هكتار (الهيريرو) وباستثناء باسترلاند ، فان الأوطان غير قابلة للسكنى الى حد كبير بسبب الجفاف ، لذا لا تعتبر الفروق في المساحة ذات أهمية تذكر ، فضلا عن ذلك ، ففي حالة الباسترلاند ، فانه لن يكون للريهوبوت باستر البالغ عددهم ١٩٠٠٠ نسمة سوى ١٤ مليون هكتار في حين أنه سيكون للمزارعين البيض البالغ عددهم ٢٠٠٠٠ نسمة نحو ٣٩ مليون هكتار .

(ب) للاطلاع على موجز لتوصيات لجنة التحقيق في شؤون جنوب غرب افريقيا (لجنة اوديندال) ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الأول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل الرابع ، الفقرات ١٨ وما بعدها . (تصنيفات جنوب افريقيا) و " الوطن " و " البانتوستان " و " حكومة الوطن " وما الى ذلك ، دون وضعها بين علامتي اقتباس ، لا ينطوى البتة على أى اعتراف من جانب الامم المتحدة بالوضع الراهن .

(ج) ان استخدام ألقاب رسمية مستعملة في جنوب افريقيا أو مصطلحات مثل " مجموعة عرقية " (على أساس تصنيفات جنوب افريقيا) أو " موطن " أو " بانتوستان " أو " حكومة موطن " دون وضعها بين علامتي اقتباس لا ينطوى بأي حال على اعتراف من جانب الامم المتحدة بالوضع القائم .

جدول بتوزيع الأراضي على المجموعات العرقية

المجموعة العرقية	عدد السكان (١٩٧٠)	مساحة الوطن (بالهكتارات)
الافامبو	٣٥٢ ٦٤٠	٥ ٦٠٠ ٠٠٠
الدامارا	٦٦ ٢٩١	٤ ٨٠٠ ٠٠٠
الهيريرو	٥٠ ٥٨٩	٥ ٩٠٠ ٠٠٠
الكافانغو	٤٩ ٥١٢	٤ ٢٠٠ ٠٠٠
الناما	٣٢ ٩٣٥	٢ ٢٠٠ ٠٠٠
الكابريفيون الشرقيون	٢٥ ٥٨٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠
البوشمن	٢٢ ٨٣٠	٢ ٤٠٠ ٠٠٠
الريهوبوت باستر	١٦ ٦٤٩	١ ٤٠٠ ٠٠٠
الكافيلديير	٦ ٥٦٧	٤ ٩٠٠ ٠٠٠
التسوانا	٤ ٤٠٧	١٥٥ ٤٠٠
المجموع		٣٢ ٧٥٥ ٤٠٠

المصادر : البيانات السكانية مستقاة من " مسح لجنوب غرب افريقيا " ، ١٩٧٤ (بريتوريا ، ادارة الشؤون الخارجية ، ١٩٧٥) ؛ والبيانات المتعلقة بالأوطان مستقاة من تقرير لجنة أوديندال (أنظر الفقرات ٥ و ٧ أعلاه) .

٢ - سياسة القمع التي تنتهجها جنوب افريقيا

ألف - خطة أوديندال وسياسة التجزئة

٨ - منذ عام ١٩٦٨ ، ووفقا لتوصيات لجنة أوديندال ، مضت جنوب افريقيا قدما في تجزئة الاقليم الى أوطان لا تختلف الا اسما عن بانتوستانات جنوب افريقيا . وبتجزئة الاقليم ، سمعت جنوب افريقيا أيضا الى تدمير الوحدة الوطنية للشعب وإلى الحيلولة دون نمو دعم موحد للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سواهو) .

٩ - وبحلول عام ١٩٧٦ ، كانت جنوب افريقيا قد أنشأت ، بمقتضى أحكام قانون تنمية الحكم الذاتي للامم الأهلية لعام ١٩٦٨ ، ٣ من ١٠ أوطان مقترحة للاقليم وأعطتها مركزا يسمى بالامم الأهلية الذاتية الحكم تحت أسماء اوفامبو وكافانغو وكابريفي . واتخذت كذلك خطوات لانشاء بوشمنلاند وناملاند ، وباسترلاند (د)

١٠ - وخلال عام ١٩٧٧ ، وحتى بعد أن ادعت جنوب افريقيا أنها تخلت عن خططها الرامية الى انشاء حكومة مؤتدة على أساس عرقي (انظر الفقرة ٥٣ أدناه) ، واصلت جنوب افريقيا عملية التجزئة . ففي تموز/ يوليه ١٩٧٧ ، افتتحت جنوب افريقيا مجلسا تشريعيا للناما وأنشأت للدانمارا مجلسا تشريعيا ومجلسا تنفيذيا ، وأعلنت أنها ستجرى قريبا انتخابات لمجلس تشريعي للباستر (فولكاراد) وكذلك لمنصب " كابتين " أو مستشار أول ، وذلك عملا بقانون الحكم الذاتي للريهوبوت لعام ١٩٧٦ .

١١ - وقد هاجمت منظمة سوابو هذه الخطوات هجوما شديدا ، فقد قال السيد سام نوغوما ، رئيس سوابو ، في بيان أدلى به امام الجمعية العامة في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ (٥٥) ، ان الخطوات التي تتخذها جنوب افريقيا لانشاء مجالس تشريعية أو برلمانات قبلية إنما تتم بقصد تحويل ناميبيا الى اتحاد من ١١ بانتوستانا .

١٢ - وكذلك لقي انشاء المجلسين التشريعي والتنفيذي للدانمارا ، معارضة من قطاع كبير من سكان الدانمارا ؛ إذ ذكر أن ٦٠٠ من الدانمارا قد تظاهروا في ٢٨ تموز/ يوليه ضد الهيئات الحكومية العرقية في احتفالات يوم الافتتاح التي كانت الشرطة تحرسها .

١٣ - واجريت في الريهوبوت فيبيت انتخابات لشغل منصب الكابتين في ٣ تشرين الاول / اكتوبر ولشغل مقاعد الفولكساراد في ١ تشرين الثاني / نوفمبر . وبموجب قانون الحكم الذاتي للريهوبوت لعام ١٩٧٦ ، يكون الكابتين رئيسا لمجلس مؤلف من ثلاثة رؤساء وتكون مهمته صياغة التشريعات وتنفيذها .

١٤ - وقد تنافس في الانتخابات لمنصب الكابتين مرشحان هما السيد ب . ج . افريكا ، رئيس الباستر فيرينجينغ ورئيس وفد الباستر الى مؤتمر تيرنهول (انظر الفقرات ٤٦ - ٥٠ أدناه) ، والسيد ج . غ . أ . دايرفاردت ، رئيس حزب ريهوبوت بيفردينس . ويؤيد كلا الحزبين فكرة الحكم الذاتي العرقي . وذكر أن السيد افريكا فاز في الانتخابات بفارق ١٢٦ صوتا ، الا أن السيد دايرفاردت طعن في صحة النتائج بسبب مخالفات في اجراء الانتخابات ، وبالتالي فان تنصيب السيد افريكا ، الذي كان مقروا اجراؤه في ١ كانون الاول / ديسمبر ، قد أرجئ بأمر من المحكمة العليا في ويندهوك .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٥١ - ٥٤ .

(هـ) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسة الخامسة والثلاثون .

١٥ - وفي الانتخابات لشغل مقاعد "الفولكساراد" ، ذكر أن كلا الحزبين قد فاز بثلاثة مقاعد .

با* - اضطهاد الوطنيين النامبيين

١٦ - واصلت جنوب افريقيا في عام ١٩٧٧ اضطهادها للوطنيين الافريقيين بموجب قانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٦٧ . والغرض الاساسي من هذا القانون ، الذي يخول أفراد شرطة جنوب افريقيا القاء القبض على أى شخص يشتبه في أنه مقاتل في سبيل الحرية أو أنه أعان أحد هؤلاء المقاتلين ، واعتقاله لأجل غير مسمى ، إنما هو ردع النامبيين عن الاعراب عن معارضتهم أو عن الانضمام الى سوابو .

١٧ - ولا تتوفر معلومات مفصلة عن مجموع عدد النامبيين المعتقلين بموجب قانون مكافحة الارهاب . وتقول هيئة العفو الدولية أنه علم أن ٤٤ ناميبيا على الأقل كانوا يقضون أحكاما بالسجن لجرائم سياسية في نهاية ١٩٧٦ ، وأن ١٦ منهم يقضون أحكاما بالسجن مدى الحياة ، وأن جميعهم باستثناء اثنين ، مسجونون في جنوب افريقيا .

١٨ - وفي ٣١ ايار/مايو ١٩٧٧ ، اعدمت سلطات جنوب افريقيا السيد فيلمون نديوفو نانفولو الذي كان قد اصيب بالشلل في النصف الأسفل من جسمه بعد أن أطلقت الشرطة النار عليه أثناء اعتقاله . وقد اتهم السيد نانفولو ، بموجب قانون مكافحة الارهاب ، بالتواطؤ على قتل أربعة من البيض في شمال ناميبيا . وعمد مجلس الامم المتحدة لناميبيا الى اداة حكم الاعدام الذي تم تنفيذه على الرغم من النداءات الموجهة من سوابو والأعضاء الغربيين الخمسة في مجلس الامن . ففي بيان صدر في ٢ حزيران/يونيه ، قال رئيس المجلس أن "هذا العمل الوحشي الجديد" يوضح أن القوات العسكرية لجنوب افريقيا وقوات الشرطة التابعة لها تواصل العمل على قمع الشعب النامبي ومحاولة القضاء على سوابو (A/AG.131/L.45) .

١٩ - وفي ١٥ تموز/يوليه ، أصدرت محاكم جنوب افريقيا حكما على أربعة وطنيين افريقيين اتهموا بالقيام بأنشطة ارهابية . ومن هؤلاء الأربعة ، حكم على السيد بنجامين اولنغا ، وهو عضو في الجناح العسكري لسوابو (جيش التحرير الشعبي لناميبيا) كان قد أسرف في معركة مع قوات جنوب افريقيا ، بالسجن لمدة ١٥ عاما ؛ وحكم على السيد روبن اتنغولولا ، الذي ادين بدخول ناميبيا حاملا مدفعا رشاشا ومطلقة صواريخ ، بالسجن لمدة ١٢ سنة ؛ كما حكم على السيد لازاروس غويتيب بالسجن ٨ سنوات ؛ والسيد مايكل شيكونغو بالسجن ٥ سنوات ، لمساعدتهما رجال العصابات .

٢٠ - وأثناء تلك السنة أيضا ، اتخذت حكومة جنوب افريقيا تدابير اخرى ضد السيد فيكتور نكاندى والسيد اكسل جاكسون يوهانس اللذين اعتقلا عقب اغتيال الزعيم القبلي فيلمون اليغاس في آب/اغسطس ١٩٧٥ (٩) . فقد وضعوا في السجن الانفرادي لمدة خمسة أشهر ثم حوكما وحكم عليهما في ايار/

(و) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرة ٢٣ .

مايو ١٩٧٦ بالسجن لمدة سنة واحدة لرفضهما الشهادة في محاكمة السيد آرون موشيمبا والسيد هندريك شيكونفو (ز) . وتقول سوابو أنه أُلقي القبض من جديد على كلا الرجلين واحتجزا فسي اوفامبولاند فور انتهائهما من قضاء مدتي سجنهما والتهم السيد نكاندي بالتآمر في جريمة قتل الزعيم القبلي اليفاس وحوكم في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر . أما السيد جوهانس ، الذي أطلق سراحه أول الأمر ثم تم القبض عليه مرة أخرى بعد رفضه المشول طواعية أمام المحكمة كشاهد ادعاء ضد السيد نكاندي ، فقد اعتقل ومنعت عنه الكفالة حتى دعي للشهادة . ثم أرجئت المحاكمة الى (اذار / مارس ١٩٧٨ ، وسيظل الرجلان رهن الاعتقال حتى ذلك التاريخ .

٢١ - وخلال عام ١٩٧٧ أيضا ، مدت حكومة جنوب افريقيا ، خمس سنوات اخرى ، أمر الحظر الصادر على السيد ناشانيال ماكسويلي رئيس سوابو بالنيابة . وبموجب أحكام قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٥٠ (وكان هذا القانون يعرف سابقا بقانون مكافحة الشيوعية) (ح) ، حددت اقامة السيد ماكسويلي في مدينة والفيس بي ومنع من حضور الاجتماعات ، ومن التحدث أمام الجماهير ومن نشر المعلومات أو توزيعها .

٢٢ - وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، اتخذت سلطات جنوب افريقيا تدابير لارهاب زعماء سوابو داخل الاقليم باعتقال السيد دانيال تجونفاريرو ، نائب رئيس سوابو وعشرة أشخاص آخرين ، منهم ٦ من أعضاء الهيئة التنفيذية لسوابو كانوا يزورون اوفامبولاند من أجل حضور حلقة دراسية يشرف عليها المركز المسيحي المسكوني في ويندهوك . وقد أُلقي القبض عليهم جميعا ما خلا واحدا منهم ، بموجب أحكام أنظمة الامن الجديدة السارية المفعول في اوفامبولاند (انظر الفقرة ١١٢ ا دناه) . ولم توجه اليهم أية تهم ولم تبد أية أسباب لالقاء القبض عليهم . وبموجب قانون مكافحة الارهاب الذي يخول الاعتقال الى أجل غير مسمى ، اعتقل السيد برناردوس بيننروس ، رئيس فرع ويندهوك لرابطة الشباب التابعة لسوابو ، دون أن توجه اليه أية تهم . وفي غضون ثلاثة أيام أطلق سراح السيد تجونفاريرو وجميع المعتقلين الآخرين ماعدا السيد بيننروس . ويقول مفوض الشرطة أن التحقيقات جارية بشأن احتمال اتصال هؤلاء الرجال " بالارهابيين " وأنه قد توجه تهم اليهم .

٢٣ - وقالت سوابو في بيان أدانت فيه هذه الاعتقالات غير الشرعية ، أن هذا الاجراء يشكل تطورا جديدا في حملة الارهاب التي تشنها جنوب افريقيا ويرمي الى التمهيد لانتخاباتها الصورية المقترح اجراؤها أوائل عام ١٩٧٨ (انظر الفقرة ٥٣ وما بعدها ا دناه) والتي تستهدف فرض نظام حكم عميل للاستعمار الجديد في ناميبيا .

(ز) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرة ٣٨ .

(ح) المرجع نفسه ، الفقرات ٤٢ - ٤٦ .

٢٤ - وفي ربيع عام ١٩٧٨ ، صعد المدير العام لناميبيا المعين من قبل جنوب افريقيا اضطهاد زعماء وأعضاء منظمة سوابو . واستنادا الى ما أوردته سوابو تم خلال شهر نيسان /ابريل فقط احتجاج ، ٣٢ من أعضاء سوابو ، بينهم ٥ من أعضاء مكتبها ، بزعم أن لبعضهم علاقة بافتيال زعيم قبيلة هيريرد كليمنس كابوو (رئيس تحالف تيرنهول الديمقراطي) في ٢٧ اذار /مارس ، كما جرى اعتقال ١٣ بموجب أنظمة الأمن الجديدة التي استنها المدير العام بتاريخ ١٨ نيسان /ابريل (حكم اعتقال الأشخاص من أجل منع العنف والتخويف السياسيين - م . ع . ٢٦٠) . وتخول أنظمة الأمن ، الشبيهة من حيث المفعول بقانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٧٦ ، المدير العام اعتقال أى شخص أو عدد من الأشخاص رهن التوقيف فير المحدد المدة اذا اقتنع بأن العنف أو التخويف يعرقل التطور الدستوري السلمي والنظامي " لجنوب غرب افريقيا " أو يعيقه أو يهدده ، ولا يجوز للمعتقلين بموجب هذه الأنظمة اللجوء الى محكمة قانونية .

٢٥ - وقال المدير العام ، في محاولة لتبرير سن هذا التشريع الأمني الجديد والاعتقالات الواسعة النطاق ، أنها ضرورية لمناهضة العنف في الاقليم ولا تستهدف أى طرف بعينه . فير أن سوابو اتهمت بأن للاعتقالات دوافع سياسية تثبت تصميم جنوب افريقيا على عدم السماح لسوابو بشن حملة انتخابية في حالة قبول المقترحات الفدرية لايجاد تسوية سلمية (ط) .

٢٦ - وصرح السيد بيتر كاتجافيني ، الامين الاعلامي في سوابو ، بأن الاعتقالات الأخيرة التي وصلت بعدد أعضاء سوابو والمحتجزين الى نحو ١٠٠ تستهدف تمهيد الطريق أمام قيام ناميبيا تسيطر عليها جنوب افريقيا .

٢٧ - وفي ٢٥ ايار /مايو ، اعتقل مسؤول آخر في سوابو هو السيد عمانوتيل موانارا " المدير المسؤول عن شؤون الأمن " .

٢٨ - وفي اجراء اضطهادى آخر اتخذ المدير العام في ١٣ حزيران /يونيه تدابير تحظر حركة العربات في اوفامبولاند أثناء ساعات الليل . وتشكل أنظمة الأمن الجديدة الموضوع لا و فامبولاند خطوة نحو اعادة فرض حالة الطوارئ التي كانت سارية المفعول هناك من ١٩٧٢ الى تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ (الاعلان ر - ١٧ لعام ١٩٧٢) .

(ط) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق أشهر نيسان /ابريل و ايار /مايو وحزيران /يونيه ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12636 .

٣ - الكفاح من أجل التحرر الوطني

٢٩ - منذ ربيع عام ١٩٧٥ ، عمدت سوابو ، التي لا تزال تخوض الكفاح من أجل تحرير ناميبيا ، الى تكثيف حملة حرب العصابات ضد قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا ، فوسعت بذلك نطاق الكفاح من المناطق الشمالية الى مناطق استيطان البيض ، ولا سيما حول غروتفونتين وتسوميب . ونتيجة لذلك اجرت جنوب افريقيا تعزيزا اضافيا لوجودها العسكري في الاقليم وأعلنت حالة الحصار في الأوطان الشمالية وأقامت منطقة حراما بعرض كيلومتر واحد على طول الحدود مع أنغولا التي تبلغ ١٦٠٠ كيلومتر (٥) . وفي نهاية عام ١٩٧٧ ، قدر أن لجنوب أفريقيا من الجنود في الاقليم ما يتراوح بين ٢٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ جندي ، بالإضافة الى الدبابات والمربات المدرعة ، والطائرات العمودية ، وأجهزة الاتصال الجديدة ومحطة توابع ارضية للانذار المبكر .

٣٠ - وعلى الرغم من جهاز القمع العسكري التابع لجنوب أفريقيا ، فان سوابو سجلت مكاسب كبيرة في ايار/مايو ١٩٧٦ ، قدر ان عدد رجال جيش التحرير الشعبي لناميبيا يتراوح بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ جندي ، مع وجود عدد كبير في اوفامبولاند . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ ، ذكر السيد نجوما ان قوات جيش التحرير الشعبي لناميبيا حررت مناطق في الاجزاء الشمالية والشمالية الشرقية والشرقية والشمالية الوسطى من الاقليم وكادت تسيطر عليها .

٣١ - وخلال عام ١٩٧٧ ، استمر الكفاح في التصاعد ، ففي تشرين الأول/اكتوبر ، ذكرت سوابو ان قواتها قد قتلت ماينوف على ٦٠٠ من جنود جنوب افريقيا خلال الأشهر الستة الاولى من عام ١٩٧٧ وان النشاط العسكري لسوابو في ناميبيا قد اصبح يدور ليلا ونهارا دون توقف وامتد الى جميع أنحاء المنطقة الشمالية من الاقليم . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ ، صرح اللواء والي بلاك ، المدير العام لعمليات قوة دفاع جنوب افريقيا ، في حديث ادلى به في جوهانسبرغ ، أن قوات الأمن على الحدود مع أنغولا تدخل في نحو ١٠٠ اشتباك مع الوطنيين في الشهر الواحد . وقال أن الاقليم يمر بالمرحلة الثالثة من حرب التمرد التقليدية ، بمعنى أنه يواجه ثورة مكشوفة واضطرابا داخليا واعمالا علنية موجهة ضد النظام القائم .

٣٢ - وفي نهاية تشرين الأول/اكتوبر ، ذكر أن أكبر اشتباك بين جنوب افريقيا وجيش التحرير الشعبي لناميبيا ، منذ بدء الكفاح الوطني في عام ١٩٦٦ ، قد وقع على الحدود بين أنغولا وناميبيا . وتقول سوابو ان القتال بدأ حين اكتشفت وحدات استطلاع تابعة لجيش التحرير الشعبي

(٥) للاطلاع على التفاصيل ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev. 1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٢١ - ٢٩ .

لناميبيا وحدات من جنوب افريقيا كانت تستعد لشن هجوم مفاجئ على مواقع جيش التحرير الشعبي لناميبيا في منطقة اونديفي . وخلال القتال الذي دار في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم المقاتلون التابعون لجيش التحرير الشعبي لناميبيا قاعدة عسكرية لجنوب افريقيا تقع في انانسا واستولوا عليها وقتلوا ٨٢ جنديا وجرحوا ١٣٢ جنديا افريقيا جنوبيا واستولوا على أسلحة ومعدات. وشملت المعدات الحربية التي غنمها جيش التحرير مدافع رشاشة صغيرة وبنادق وقنابل يدوية مصنوعة في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا وجمهورية المانيا الاتحادية .

٣٣ - وادعت جنوب أفريقيا أن قواتها قتلت ٦١ وطنيا وأنها خسرت فقط ٦ من جنودها . غير أن سوابو دحضت ادعاء جنوب أفريقيا وقالت أن جنوب افريقيا درجت على التهويل في عدد الخسائر التي تدعي انها قد احدثتها .

٣٤ - وتشير المعلومات المتوفرة الى أن جيش التحرير الشعبي لناميبيا يواصل شن هجماته المسلحة. ففي كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، على سبيل المثال ، نشبت ، على الجانب النامبي من الحدود الانغولية ، معركة بين وحدة مؤلفة من ٤٠ فردا وتابعة لجيش التحرير الشعبي لناميبيا وبين دورية لقوات الأمن منيت فيها قوات جنوب افريقيا ثانية بخسائر في الأرواح .

٣٥ - وازاء هذه التطورات ، ذكر في اواخر عام ١٩٧٧ ان جنوب افريقيا قد انتابها القلق بشأن الحالة في الاقليم . وفي ١٠ كانون الأول / ديسمبر ، لاحظت صحيفة التايمز (اللندنية) ، على سبيل المثال ، ان " واضعي الاستراتيجية " في جنوب افريقيا يرون أنه يمكن " اجتياح " اوفامبولاند في غضون ٤٨ ساعة اذا انسحب جيش جنوب افريقيا .

٣٦ - وفي أوائل عام ١٩٧٨ ازدادت حدة الكفاح في سبيل التحرر الوطني . ويدا ، استنادا الى ما نشر من مقالات في الصحف الغربية، ان حرب المعصابات اتخذت نمطا جديدا ان قلت الاشتباكات ولكنها اصبحت أكثر خطورة باشتراك اعداد أكبر من جنود سوابو فيها مما اسفر عن ارتفاع عدد القتلى في صفوف قوات جنوب أفريقيا .

٣٧ - وذكر أيضا ان قوات جنوب افريقيا أخذت تغزو اراضي انغولا بدعوى أن مغاوير سوابو قد انسحبوا الى قواعد في جنوب انغولا . ففي بلاغ صادر بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ذكر أن قوات دفاع جنوب افريقيا قد حذرت حكومة انغولا من عقبة " وضع قواعد لها العسكرية في جنوب انغولا تحت تصرف الارهابيين " .

٣٨ - وفي ٢ آذار/مارس ، جاء في بلاغ لسوابو نشر في صحيفة Jornal de Angola ان قوات سوابو قتلت أكثر من ١٠٠ جندي من جنود جنوب افريقيا ، منهم نقيبان ، في الفترة الواقعة بين ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ونهاية كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، وأنها استولت أيضا على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر . واتهم البلاغ أيضا نظام جنوب افريقيا بتوسيع نطاق احتلاله العسكري للاقليم في

أثناء تلك الفترة ، عن طريق القيام بتميز قواته بوحدات جديدة جلبها من الجنوب . وذكر البلاغ أن هذه الوحدات تستعمل تكتيكات جديدة في محاولة لاستعادة ما فقدته من أراضٍ أمام المفاوير . وجاء في البلاغ أيضا أن شرطة جنوب افريقيا في أولونو ، حيث يوجد تأييد شعبي قوى لسوابو ، فرقت بوخشية اجتماعا سلميا باستخدام الغاز المسيل للدموع واطلاق النار على الجماهير ، مما أسفر عن اصابة عدد من الأفراد ، منهم مديرة لجنة سوابو للمرأة في خليج والفيس .

٤ - عدوان جنوب افريقيا على أنغولا

٣٩ - شنت قوات جنوب افريقيا ، في ٤ ايار/مايو ١٩٧٨ . هجوما محمولا جوا على مخيم للاجئين النامبيين في كاسينغا بأنغولا . وبعد ذلك وسع نطاق القصف ليشمل تشيتيكيرا وبوموند ولا وكذلك سد كالويكي .

٤٠ - وأثناء الغارة على كاسينغا التي كان يقيم فيها نحو ٠٠٠ . ٤ لاجيء نامبيي بينهم الاطفال والمرضى والمسنون ، قتل جميع اطفال المدرسة الابتدائية تقريبا البالغ عددهم ٦٨ طفلا وكذلك جميع المرضى والموظفين الطبيين تقريبا ، في حين دمرت المدرسة والعيادة وروضة الاطفال والصراب ومباني المخازن . وقدّرت سوابو مجموع الخسائر بنحو ٨٠٠ نامبيي قتيل و ٩٠٠ جريح في ذلك الهجوم . وكان جنود سوابو المكلفون بحراسة المخيم قد اسقطوا ثلاث طائرات لجنوب أفريقيا وانزلوا ١٠٣ اصابات في صفوف جنود جنوب افريقيا .

٤١ - وقال السيد نجوما رئيس سوابو في بيان موجه الى مجلس الأمن الذي اجتمع يومي ٥ و ٦ ايار/مايو للنظر في شكوى قدمتها انغولا حول الهجوم (ك) ، ان المقصود بالهجوم هو ادخال الرعب في نفوس الشعب النامبيي بقيادة سوابو لا جباره على القبول بمخطط جنوب افريقيا الاستعماري الجديد الرامي الى فرض حكم عميل على الشعب النامبيي . وكان من رأيه أن الغزو يثبت صحة ادعاء سوابو بأن جنوب افريقيا ، برفضها سحب قواتها من قواعدها في رويكوب وغرونفوثين واوشيفللسو (انظر الفقرة ٨٦ أدناه) ، لا تعترف بحسب ادانة احتلالها غير الشرعي للاقليم بل استخدام كذا لا قتراف أعمال عدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

٤٢ - وذكر ان سوابو قد شددت ، في منشور معنون " مذبحه كاسينغا : ذروة الحملة الشاملة التي تشنها بريتوريا ضد المقاومة النامبية " ، على أن الهجوم كان القمة في موجة القمع التي صعدتها جنوب افريقيا أخيرا بهدف تصفية سوابو ، أو على الأقل توجيه ضربة قاتلة اليها ، من الناحيتين السياسية والعسكرية بحيث تمهد الطريق لاقامة نظام عميل .

(ك) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، الملحق لاشهر

نيسان / ابريل و ايار/مايو وحزيران / يونيو ، الوثيقة S / 12690 ، المرفق .

٤٣ - وادعت جنوب افريقيا ، في محاولة لتبرير الهجوم ، ان الغزو كان عملية عسكرية محدودة موجهة بصورة رئيسية ضد قاعدتين لسوابو تستخدمان في عمليات ضد الاقليم . وقد أوضح موقف جنوب افريقيا هذا في رسالة موجهة الى الأمين العام بتاريخ ٦ ايار/مايو (ل) تضم ثلاث وثائق هي : ردها على حكومات الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الأمن استجابة لطلب من الولايات المتحدة ، وبيانان احدهما لوزير الدفاع والآخر لوزير الخارجية .

٤٤ - وقد اكد مركز كاسينغا لمخيم للاجئين وفد مشترك لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية زار كاسينغا ومناطق أخرى في جنوب أنغولا في الفترة بين ٢٤ و ٢٨ ايار/مايو . واستنادا الى ما أوردته وكالة أنباء أنغولا فقد ادان الوفد في تقريره ما استخدمته قوات جنوب افريقيا من "وحشية متناهية واصرار منتظم على الافناء والتدمير" . وذكر أيضا أن الوفد نقل عن مصادر سوابو قولها ان هناك نحو ١٨ ٠٠٠ لاجي ناميبي بدون غذاء أو مأوى أو موارد طبية مشتتة في مساحة شاسعة . وقد اوصى الوفد بأن توضع خطط الاغاثة على أساس وجود ٣٠ ٠٠٠ شخص لأن هناك نحو ١٢ ٠٠٠ ناميبي آخريين يعيشون في ظروف من الفقر المدقع في مواقع محيطة بمدينة لوبانغو وضعتها السلطات الانغولية تحت تصرفهم .

٥ - مركز ناميبيا في المستقبل

٤٥ - منذ عام ١٩٧٤ ، وبسبب انها استعمار انغولا وموزامبيق ، وكذلك بسبب تزايد الضغط الدولي ، وجنوب افريقيا تبذل مجهودا متضافرا لخلق انطباع بأنها مستعدة لمنح الشعب الناميبي الحق في تقرير المصير . وقد سمعت جنوب افريقيا الى خلق هذا الانطباع في المقام الأول عن طريق ما يسمى بالمحادثات الدستورية والتي تعرف كذلك بمؤتمر تيرنهول ، والتي اجريت في عام ١٩٧٥ من أجل القيام في ظاهر الأمر ، بتمكين سكان الاقليم من تقرير مصيرهم دون تدخل الأمم المتحدة أو جنوب افريقيا .

ألف - مؤتمر تيرنهول

٤٦ - جدير بالذكر أن الحزب الوطني الحاكم الذي يتألف كله من البيض اقترح في ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ اجراء محادثات دستورية بين البيض وممثلي " فئات السكان الاخرى " بشأن مستقبل التطور الدستوري للاقليم ، وافتتحت هذه المحادثات في ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ . وعلى الرغم من معارضة سوابو (انظر الفقرة ٩٩ ادناه) ، وافقت قطاعات من جميع الفئات السكانية في نهاية المطاف على

ارسال وفود الى المؤتمر الذي افتتح بحضور ١٥٦ مشتركاً . وعلى الرغم من أن جنوب افريقيا ادعت بأن المؤتمر ذو طابع تمثيلي واسع النطاق فان شرعية هذا الادعاء كانت موضع طعن منذ البداية داخل الاقليم وعلى صعيد المجتمع الدولي ، نظراً الى أن بعض المندوبين كانوا قد عينوا ولم ينتخبوا ، في حين أن المندوبين الآخرين ، مثل ممثلي الدامارا لدى المؤتمر ، كانوا في الواقع فئات منشقة ولم يكن لهم سلطة تمثيل شعبيهم . اذف الى ذلك انه استبعدت من المحادثات جميع الاحزاب السياسية لغير البيض ، ولا سيما سوابو .

٤٧ - وعند البداية ، استخدم الحزب الوطني وسائل متعددة ساعيا بذلك الى تأمين قبول ممثلي غير البيض حلا من شأنه أن يمكن جنوب افريقيا من الاحتفاظ بسيطرة فعلية على الأقليم وأن يطيل أمد نظام الفصل العنصرى . وعمد وفد البيض ، ضمن أمور أخرى ، بتأمينه وجود تفاهم ضمني على وجوب اتخاذ جميع القرارات باتفاق الآراء ، الى الحيلولة دون اعتماد قرارات صادرة عن الاغلبية السوداء من شأنها أن تؤدي الى اقامة دولة واحدة تديرها حكومة مركزية فعالة . كذلك فان جنوب افريقيا ، رغم ادعائها بأنها لن تحاول التأثير على ما يخلص اليه المؤتمر من نتائج ، قد سمعت الى السيطرة على القرارات عن طريق "المستشارين القانونيين" البيض التابعين لها والذين كانت جنوب افريقيا قد عينتهم في مختلف الوفود .

٤٨ - ويبدو ان جميع القرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر تيرنهول في النهاية تؤكد ان القصد الأساسى للمجتمعين البيض كان ادامة سيطرة جنوب افريقيا والفصل العنصرى تحت شعار تعدد العناصر والاستقلال . ومن أهم هذه القرارات ما يلي : (أ) اعلان النوايا المخوخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٦ والذي حدد فيه المؤتمر يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ موعداً مستهدفاً للاستقلال ودعا فيه الى تشكيل حكومة مؤقتة ، ولكنه أقل أية اشارة الى اجراء انتخابات حرة أو الى السلامة الاقليمية لناميبيا ، أو سوابو (٢) أو مشروع الدستور لحكومة مؤقتة الذى اعتمد في ١٧ اذار/مارس ١٩٧٧ . ويقضى الدستور المقترح (ن) باقامة ما يسمى بالحكومة الثلاثية المستوى التي تتألف من سلطة مركزية أو جمعية وطنية تضم ٦٠ عضواً تعيينهم المجموعات العرقية الاحدى عشرة ؛ ومن سلطات تمثيلية أو حكومات المستوى الثانى التي تعادل حكومات الأوطان الحالية ؛ ومن سلطات محلية تعرف كذلك بحكومات المستوى الثالث . وعلى الرغم من أن الحريات الأساسية سيحميها نظرياً قانون للحقوق فان من شأن الدستور المقترح أن يطيل ، مع ذلك ، أمد التمييز العنصرى وسيطرة البيض عن طريق النص على وجود مدن مستقلة للبيض والافريقيين والملونين وبحرمان الافريقيين من حق شراء الاراضي في مناطق البيض .

(م) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الثانى ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرة ٦٤ .

(ن) المرجع نفسه ، الفقرات ٩٩ - ١٠٧ .

٤٩ - ومنذ البداية ادانت سوابو هذا المؤتمر ووصفت المحادثات بأنها مناورة من جنوب افريقيا لخداع المجتمع الدولي ، ورفضت توصيات المؤتمر بوصفها دليلا آخر على عزم جنوب افريقيا على تجزئة الاقليم وعلى حرمان الشعب الناميبي من حقه في تقرير المصير . وعارضت المؤتمر كذلك احزاب سياسية اخرى لغير البيض كانت قد ابدت عدم رضائها عن المؤتمر ودعمها المتزايد لسوابو عن طريق حل نفسها من أجل الانضمام الى حركة التحرير الوطني (س) . وتضم هذه الاحزاب حزب ريهوبوت الشعبي واربعة مجموعات لنا ما يتراوح عددها بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ شخص ؛ والمنظمة الديمقراطية الشعبية الافريقية الناميبية ومعظم اعضائها من الدامارا ؛ والاتحاد الوطني الافريقي الكابريفي .

٥٠ - وعلى الرغم من اعلان حكومة جنوب افريقيا في آذار/مارس ١٩٧٧ انها ستقيم حكومة مؤقتة على أساس مشروع دستور تيرنهل ، فقد قالت ، في حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، انها نظرا للتطورات الواردة ادناه ، (انظر الفقرتين ٥٢ و ٥٣) ، فانها ستتخلى عن خططها لتنفيذ مقترحات تيرنهل . ومع ذلك واصلت حكومة جنوب افريقيا تقديم العون المالي لمؤتمر تيرنهل حتى تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ بغية اتاحة الوقت اللازم للوفود لتذليل الخلافات المتبقية وتشكيل حزب سياسي (انظر الفقرة ١٢٥ أدناه) .

استفتاء البيض

٥١ - في ١٧ ايار/مايو ، اجرى استفتاء لمصرفة مقبولة مشروع دستور تيرنهل لدى سكان الاقليم البيض . وتقول التقارير ان نحو ٦٥ في المائة من البيض المسجلين ادلوا بأصواتهم ، وبلغت نسبة المؤيدين منهم للدستور بوصفه اساسا لحكومة مؤقتة ٩٤ في المائة .

باء - الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية

المناقشات التي اجرتها الدول الضريبة مع جنوب افريقيا وسوايو (نيسان / ابريل - كانون الأول /
ديسمبر ١٩٧٧)

٥٢ - كما ذكر سابقا ، بذلت الدول الضريبة الخمس الاعضاء في مجلس الأمن ، وهي جمهورية المانيا الاتحادية وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ، مجهودا دبلوماسيا متضافرا لاقناع جنوب افريقيا بالتعاون من أجل الوصول الى تسوية سلمية وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ . وبموجب احكام ذلك القرار ، طالب المجلس بأن تفرج جنوب افريقيا عن جميع السجناء السياسيين النامبيين ، وان تُلغى جميع القوانين والممارسات التمييزية العنصرية ، ولا سيما البانتوستانات والاطان ؛ وان تسمح دون قيد أو شرط بعودة جميع المنفيين النامبيين ؛ وان تسحب ادارتها فير الشرعية من الاقليم ؛ وان تقبل اجراء انتخابات مرة تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة .

٥٣ - وعقدت مجموعة الاتصال اربع جولات من المحادثات مع جنوب افريقيا (في نيسان / ابريل ، حزيران / يونيه ، وايلول / سبتمبر ، وكانون الأول / ديسمبر) ، كما عقدت عدة اجتماعات مع سوايو . وعقب الجولة الثانية من المحادثات في حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، اعلنت حكومة جنوب افريقيا انها ستتخلى عن خدلتها لانشاء حكومة مؤقتة على اساس مقترحات تيرنهورل وانها ستتمين ، بدلا من ذلك ، مديرا عاما يحكم الاقليم حتى تجرى انتخابات لتكوين جمعية تأسيسية . وذكر كذلك ان جنوب افريقيا ستقبل بمشاركة سوايو في الانتخابات وبوجود الامم المتحدة بشكل ما في الاقليم قبل الانتخابات وسعددها ، ربما في شكل ممثل خاص يعمل مع المدير العام . وذكر ان جنوب افريقيا كانت متشددة ، مع ذلك ، في رفضها سحب قواتها قبل الانتخابات .

٥٤ - وكان موقف سوايو في محادثاتهما مع الدول الضريبة هو أن الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض يجب أن يقوم على انسحاب جميع القوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا انسحابا تاما من الاقليم والاستعاضة عنها مؤقتا بقوات لصيانة السلم تابعة للامم المتحدة تقوم بمساعدة ناميبيا في نيل التحرر الوطني وفي تطبيق جميع قرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ (ع) . وطالبت سوايو كذلك بأن تحتسرم جنوب افريقيا السلامة الاقليمية لناميبيا وتلتزم بها ، بما في ذلك خليج والغيس وأن تفرج عن السجناء السياسيين كافة ؛ وأن تسمح لجميع المنفيين سياسيا بالعودة دون خوف من القبض عليهم أو سرابهم .

(ع) النتائج القانونية المترتبة على الدول من جراء استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) على الرغم من قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) ، فتوى محكمة العدل الدولية ، مجموعة قرارات المحكمة لعام ١٩٧١ ، صفحة ١٦ .

٥٥ - وفي اعلان اصدته سوابو خلال الاجتماع السنوي للجنة المركزية ، الذي عقد في لوانفو بانفولا في الفترة من ٢١ الى ٢٤ ايلول /سبتمبر ، شجبت ورفضت المناورات السياسية التي تقوم بها جنوب افريقيا بنقض اجراء انتخابات صورية تتم في وجود قواتها المسلحة ، واعلنت عزمها على مواصلة كفاحها المسلح وتكثيفه حتى تنسحب القوات المسلحة تلك .

٥٦ - وكان السيد نوجوما قد قال ، في بيان ادلى به امام الجمعية العامة في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ (انظر الفقرة ١١ أعلاه) ، ان سوابو قد قبلت بمخاطرة الموافقة على عرض الدول الغربية بأن تعمل كمجموعة اتصال بين نظام جنوب افريقيا وسوابو ، ذلك لان سوابو تعتقد ان المفاوضات هي ايضا احد اشكال النضال . فيران سوابو أصرت ، منذ البداية ، على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) باكملة ، وهي لهذا لن توافق على مناقشة الانتخابات دون مناقشة انسحاب قوات الاحتلال المسلحة التابعة لجنوب افريقيا والافراج الفوري عن الوطنيين النامبيين . وأوضح السيد نوجوما أنه يمكن للانتخابات ، في وجود قوات جنوب افريقيا ، أن تكيف لصالح عملاء جنوب افريقيا ؛ ولذلك تصر سوابو على انسحاب جميع القوات وعلى أن توجد في الاقليم قبل الانتخابات قوة لصيانة السلم تابعة للأمم المتحدة .

٥٧ - وذكر كذلك ان سوابو لن تقبل بقيام جنوب افريقيا بتميين مدير عام الا اذا عيّن للعمل معه مثل خاص للامم المتحدة ؛ وان سوابو أصرت كذلك على ارجاء الانتخابات الى أبعد أمد ممكن لاتاحة الوقت للاعداد على نحو كاف لهذه الانتخابات .

٥٨ - وقال السيد رولوف " بيك " بوثا ، وزير خارجية جنوب افريقيا ، في بيان أدلى به نسي كانون الأول /ديسمبر ، ان جنوب افريقيا " التزمت بمنح استقلال لجنوب غرب افريقيا على أساس الاقليم بأسره " (ف) وانها قد قبلت بوجود عدم التجزئة أو التمييز على أساس اللون . وأعب السيد بوثا كذلك عن تأييده لقيام جمعية تأسيسية " ينتخبها سكان الاقليم للبت في مسألة وضع دستور على أساس أن يكون للشخص الواحد صوت واحد " (ص) . وفي حوالي أواخر عام ١٩٧٧ ، أوضحت اخبار الصحافة أن جنوب افريقيا وان كانت ما زالت تتفاوض بشأن مسائل عديدة ، فانها في الواقع تعد العدة للمضي قدما في اجراء الانتخابات في ناميبيا اذا تعدد التوصل الى اتفاق بشأن تحقيق تسوية سلمية .

٥٩ - وتتناول ادناه المسائل الرئيسية التي سمعت مجموعة الاتصال الى تحقيق اتفاق بشأنها بين جنوب افريقيا وسوابو .

(أ) انسحاب قوات جنوب افريقيا

٦٠ - في تشرين الأول / اكتوبر ذكر ان جنوب افريقيا تقدمت بمقترحات بشأن انسحاب قواتها شريطة

(ف) صحيفة الفارديان (مانشستر) ، ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ .

(ص) المرجع نفسه .

أنه اذا لم تقبل سوابو تلك المقترحات فان الانتخابات في ناميبيا ستجرى في آذار/مارس ١٩٧٨ بدون مشاركة سوابو فيها . وتقول الأنباء أن جنوب افريقيا طالبت بأن توافق سوابو على وقف اطلاق النار وانهاء جميع عمليات حرب العصابات وفك جميع الألغام الأرضية ، على أن تسمح جنوب افريقيا بعد هذا بدخول مراقبي الامم المتحدة الى الاقليم للتأكد من اجراء انتخابات حرة . واذا تقيدت سوابو بوقف اطلاق النار لمدة شهرين فان جنوب افريقيا ستبدأ بسحب تدريجي لقواتها وباجراء انتخابات تحعت اشرف الامم المتحدة . وتردد كذلك أن جنوب افريقيا وافقت على تخفيض قواتها الى ما يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ شخص بحلول موعد الانتخابات لكنها أكدت بشدة على وزع هذه القوات ، على أساس الخدمة الفعلية في مختلف أنحاء الاقليم - ولا سيما في الشمال حيث توجد لجنوب افريقيا قواعد عسكرية كبيرة . وأكدت جنوب افريقيا كذلك على أنها لن تتفاوض بشأن الانسحاب التام الا مع الحكومة التي ستتسلم السلطة نتيجة للانتخابات .

٦١ - وبعد ان رفضت سوابو هذه المقترحات ، قيل ان مجموعة الاتصال قدمت حلا توفيقيا يقوم على اساس "تحييد قوات جنوب افريقيا في الاقليم" . وتقول بعض الأنباء انه اقترح ان تخفض جنوب افريقيا قواتها الى ٥٠٠ رجل وان تحصر وجودها في معسكرين في منطقة الحدود الشمالية حيث يستطيع جنود الامم المتحدة ان يكفلوا حياها . وحتى آخر كانون الأول / ديسمبر لم يكن أى من الجانبين قد قبل هذا الحل .

٦٢ - وحتى في حين كانت المفاوضات بشأن مسألة انسحاب القوات جارية ، واصلت جنوب افريقيا انشاء ما يسمى بقوة الدفاع لجنوب غرب افريقيا ، وهذه ستألف بالفعل من جيوش قبلية مستقلة لكل من المجموعات العرقية فير البيضا . وعلى الرغم من ان جنوب افريقيا قد حاولت تبرير الخطوة بحجة أنه ستنشأ حاجة ، في نهاية المطاف ، الى قوة الدفاع هذه في ناميبيا المستقلة للاستماضة بها عن قوات جنوب افريقيا ، فان من الواضح ان الغرض الاساسي من هذه الخطوة هو تمويه استمرار السيطرة العسكرية لجنوب افريقيا ، ولو كان ذلك بصورة فير مباشرة ، على الاقليم ، بالاضافة الى اضعاف طابع الصدق على زعم جنوب افريقيا بأن السكان فير البيضا يشتركون في الحملة العسكرية ضد سوابو . وقد أشار السيد نجوما ، في بيانه امام الجمعية العامة (انظر الفقرة ١١ أعلاه) الى ان من الواضح ان المقصد من تدريب الجيوش القبلية العميلة هو تعقيد عملية نيل ناميبيا للاستقلال والاعداد لحرب أهلية ، مما يشكل ذريعة لقيام جنوب افريقيا باعادة احتلال ناميبيا حتى بعد الاستقلال .

٦٣ - وكانت جنوب افريقيا قد اعلنت ، بادئ ذي بدء ، عن خططها لانشاء قوة دفاع للاقليم في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ . وفيما بعد ، في تموز/يوليه ١٩٧٧ ، وبعد تعيين المدير العام (انظر الفقرة ١٠٥ ادناه) ، اعلنت حكومة جنوب افريقيا انها ستقوم بتوسيع نطاق برنامجها التدريبي العسكري ليشمل المجموعات العرقية الاحدى عشرة في الاقليم ، وعينت اللواء ج . ج . فلدهاياي قائد عسكريا للاقليم . وقد تولى اللواء المذكور منصبه في ١ آب/اغسطس .

٦٤ - وتشير المعلومات المتوفرة انه ، في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، انشئت وحدات عسكرية في كل من الاوطان الشمالية الثلاثة (اوفامبو ، وكابريفي وكافانغو) وانه بوشربانشاء خمس سرايا في

الجنوب تتألف من الطونين ، والباستر ، والناما والدامارا ، والهيريرو ، والتسوانا . وستضم كل سرية في آخر الأمر ١٦٠ جنديا . ويتقاضى كل من المجندين السود الجدد ما بين ٧٨ و ٨٠ رندا (ق) في الشهر ، أى ضعف مرتب المجند الابيض التابع لجنوب افريقيا والحامل في ناميبيا .

٦٥ - ويقال ان جنوب افريقيا ، في حملتها ضد سوايو ، تفيد بصفة خاصة من اليوشمن البدو الذين يصرفون بمهارتهم البارزة في تعقب الأثر ويقدرتهم كذلك على تحمل أقصى الظروف . وتفيد التقارير ان وحدات من اليوشمن تتقاضى اجورا كاملة ومدربة تدريبا تاما ، يجري حاليا وزعها في جميع انحاء شمال ناميبيا كمتحمقين للأثر ومقاتلين وكأفراد اشارة وكممرضين ، ويستخدمون كذلك في تعليم الجنود البيض اساليب تمكينهم من البقاء وتمقب الأثر .

(ب) الافراج عن السجناء السياسيين

٦٦ - اعلنت سوايو ان جميع النامبيين الذين تعتقلهم جنوب افريقيا هم سجناء سياسيون تلقائيا نظرا لعدم شرعية وجود جنوب افريقيا في الاقليم وانه لا بد ، لذلك ، من الافراج عنهم ايا كانت جريمتهم . ومن جهة أخرى ، فقد أصرت جنوب افريقيا على وجود فارق بين السجناء الممتقلين لأسباب سياسية والسجناء الذين يقضون مدة سجنهم لجرائم أخرى . وفي ايلول /سبتمبر ، اصدرت جنوب افريقيا اعلانا يأذن بنقل السجناء النامبيين من جزيرة روبن ايلاند الى ناميبيا . وفيما بعد ، اعلنت جنوب افريقيا في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ انها ستطلق سراح جميع السجناء السياسيين وانها ستمكن الايمن العام للأمم المتحدة من تعيين فريق من اربعة فقهاء قانونيين لاستعراض كل حالة على حدة " وتحديد من ينطبق عليه ، في واقع الأمر ، وصف السجين السياسي " .

٦٧ - كذلك جعلت جنوب افريقيا مسألة اطلاق سراح السجناء مشروطة بعودة النامبيين ، الذين تدعي أنهم معتقلون في زامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة لمعارضتهم لزعامه سوايو . وقد اشارت التقارير الصحفية الى ان جنوب افريقيا تواقه لعودة هؤلاء المنشقين المزعومين الى ناميبيا ، يحدوها في ذلك الأمل في ان يشاركوا في الانتخابات بقائمة انتخابية منفصلة مما يؤدي الى تقليل فرص نجاح سوايو في الانتخابات .

(ج) خليج والفييس

٦٨ - تشكل مسألة خليج والفييس العقبة الرئيسية الثالثة التي تقف في طريق الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض . وتصر سوايو على وجوب ان تقبل جنوب افريقيا بالسلامة الاقليمية لناميبيا ، بما فيها

(ق) يساوي الرند الواحد ١١٥ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا .

خليج والفييس . اما جنوب افريقيا فقد اكدت ان تلك المنطقة هي من الناحية القانونية جزء من جمهورية جنوب افريقيا ولا تشكل جزءا من منطقة الانتداب الاصلي .

٦٩ - وفي ٣١ آب/ افسطس ١٩٧٧ ، اصدرت حكومة جنوب افريقيا اعلانا يدعي فصل خليج والفييس عن ناميبيا ووضعه تحت ادارة مقاطعة الكاب في جنوب افريقيا . وتفيد التقارير الصحفية بأن جنوب افريقيا مصممة على الاحتفاظ بخليج والفييس لاسباب استراتيجية واقتصادية وللاحتفاظ كذلك بالسيطرة على ناميبيا في حالة استقلالها . وليست منطقة خليج والفييس هي اكبر ميناء على ساحل المحيط الاطلسي بين لوسيتو وكيب تاون فحسب ولكنها أيضا موقع لقاعدة عسكرية يمكن لجنوب افريقيا ان تشن منها هجمات ضد أي حكومة ناميبية مستقلة في المستقبل . وعلاوة على ذلك فإنه ان قيودت بحرية وصول ناميبيا الى هذا الميناء الذي يصرف الجزء الأكبر من حركة صادراتها ويمثل المحطة الطرفية لخط السكك الحديدية الرئيسي فيها ، اصبحت ناميبيا تعتمد على جنوب افريقيا في تصريف حركة صادراتها لاجل فير مسمى في المستقبل . وكذلك فان من شأن فقدان هذه المنطقة ان يحرم ناميبيا من دخلها من صيد الاسماك الذي تعزى اليه حتى الآن نسبة ٢٠ في المائة من ناتجها الوطني الاجمالي (انظر الفقرات ١٥٣ - ١٥٦ ادناه) .

٧٠ - وفي بيان صدر في ٧ أيلول/ سبتمبر ، اذ ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا بشدة قرار جنوب افريقيا فصل منطقة خليج والفييس عن سائر الاقليم ووصف هذا الاجراء بأنه يشكل تهديدا متزايدا للسلم والا من الدوليين (ر) . وذكر المجلس أيضا انه يتوقع ان يتخذ مجلس الامم تدابير مناسبة وكافية للحفاظ على مركز منطقة خليج والفييس بوصفها جزءا لا يتجزأ من ناميبيا . وفي اليوم التالي أعلن ب. ج . فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا في ذلك الحين ان حكومته ستوقف كافة المفاوضات مع الدول الغربية اذا دفع مجلس الامم بعدم صحة مطالبتها بالاقليم .

المباحثات الاخرى (شباط/ فبراير ١٩٧٨)

٧١ - في يوم ١١ شباط/ فبراير ، عقد وزراء خارجية جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة محادثات منفصلة في نيويورك مع كل من السيد بوتنا والسيد نجوم . وجرت المحادثات على أساس مجموعة من المقترحات لاجراء تسوية سلمية أعدتها الدول الغربية وسبق تقديمها الى كل من الجانبين (انظر ادناه) . ورفم أنه كان من المقرر أصلا أن تستمر المفاوضات لمدة يومين على الاقل ، فان السيد بوتنا ترك المحادثات بعد جلسيتين مجموع مدتهما ٩٠ دقيقة .

٧٢ - وادلى السيد بوتنا بتصريحات في نيويورك اثر القرار الذي اتخذه بترك المحادثات ، قال فيها ان فرصة التوصل الى اتفاق تكاد تكون معدومة ، وان قبول المقترحات الغربية من شأنه أن يؤدي الى

(ر) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٤ (A/32/24) ، المجلد الاول ، الفقرة ٣١٦ (٣) .

نشره " خطر كبير وحقيقي يتمثل في قيام منظمة ارهابية ماركسية بقهر شعب الاقليم وحكمه " . ووصف الحالة بأنها جد خطيرة ، الا أنه لم يقطع الامل فيها . وذكر انه برغم خيبة أمله لعدم احراز نجاح في التوصل الى اتفاق ، فما زال هناك أمل في المحادثات التي لم تصل الى طريق مسدود .

٧٣ - وفي بيان ادلى به السيد نوجوما في يوم ١٢ شباط/فبراير بعد اجرائه مزيد من المناقشات مع الدول الغربية ، قال ان "سوابو" مازالت تنشد حلا عن طريق التفاوض ، الا أنها على استعداد ايضا لمواصلة النضال المسلح . ووفقا لما أفاد به بعض مسؤولي "سوابو" الآخرين الذين كانوا موجودين في نيويورك في ذلك الوقت ، فان رحيل السيد بوتوا في وقت مبكر ينم عن أن جنوب افريقيا ليست جادة في التخلي عن السيطرة على ناميبيا . واتهم هؤلاء المسؤولون جنوب افريقيا بأنها تخطط للمضي في خطتها الخاصة بالاستقلال وفرض حكومة تحفظ لجنوب افريقيا سيطرتها على الاقليم .

٧٤ - وعقد وزراء خارجية الدول الغربية مؤتمرا صحفيا مشتركا في يوم ١٢ شباط/فبراير ، أعلنوا فيه أنه قد تم احراز تقدم هام . ونقل عن مصادر فريية أخرى قولها انها لا تزال تأمل في احراز المزيد من التقدم لأن السيد بوتوا لم يخلق الباب أمام اجراء مزيد من المفاوضات ، ولم يهدد بقيام جنوب افريقيا بتنفيذ حلها الداخلي الخاص . ووفقا لما تناقلته الانباء الصحفية ، فان هناك مصاعب اخرى فيما تلك المتعلقة بوجود قوات جنوب افريقيا وعددها . ومن المشاكل الرئيسية وظائف السلطة المدنية في اثناء الفترة الانتقالية ، والوسيلة التي يمكن بها للام المتحدة أن ترصد تحركات مقاتلي سوابو من ناحية والمزارعين البيض المسلحين من ناحية أخرى ، ان يجري حاليا تنظيم الفئة الأخيرة على أساس تشكيل مجموعات مفاوير وقوات مواطنين باعداد تكفي لتكوين جيش .

٧٥ - ونوجز أدناه المقترحات الغربية الخاصة بالتسوية كما تناقلتها الصحف ، وموقف كل من جنوب افريقيا وسوابو ازاء القضايا الرئيسية .

المقترحات الغربية

٧٦ - تنص المقترحات الغربية الخاصة بالتسوية على : (أ) اقرار وقف اطلاق النار في الاقليم ؛ (ب) وتخفيض عدد قوات جنوب افريقيا ؛ (ج) وحصر وجود قوات جنوب افريقيا وقوات سوابو في قواعد معينة ؛ (د) واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ؛ (هـ) ووضع قوة للام المتحدة في الاقليم تحت رئاسة ممثل خاص للامين العام ، لرصد تحركات الجانبين ، وضمان انتخاب جمعيات تأسيسية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة بحلول ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ . أما في اثناء الفترة الانتقالية السابقة للانتخابات ، فيشارك في ادارة ناميبيا مدير عام تعيينه جنوب افريقيا والممثل الخاص للام المتحدة .

(أ) القوات

٧٧ - على مدى فترة من ١٢ اسبوعا من وقف اطلاق النار ، تقوم جنوب افريقيا بسحب جميع قواتها على مراحل فيما عدا ١٥٠٠ جندي يقتصر وجودهم على قواعدهم الموجودة في فروتفونتين أو فسي

اوشيفللو أو في كليهما ، ويقوم افراد قوات الامم المتحدة برصد تحركاتهم . وفي الوقت ذاته ، تسرح جميع وحدات قوات المواطنين ، والمفاوير ، والوحدات العسكرية العرقية (الجيوش القبلية) وتحل هياكلها القيادية . وبعد اسبوع من تصديق الامم المتحدة على نتائج الانتخابات ، تكمل قوات جنوب افريقيا انسحابها الشامل . وتغلق أيضا بعد اسبوع من الانتخابات جميع القواعد الشمالية التي سيحصر فيها وجود قوات سوابو .

(ب) القانون والنظام

٧٨ - تقع المسؤولية الاولى عن حفظ القانون والنظام في اثناء الفترة الانتقالية على قوات شرطة جنوب افريقيا تحت اشراف المدير العام الذي تعينه جنوب افريقيا . ويكون المدير العام مسؤولا عن حسن سلوك الشرطة وفقا لمعايير تحوز قبول الممثل الخاص للامم المتحدة ، ومن واجبه أن يجرى ما يلزم من التعمديلات التي تضمن صلاحية الشرطة للاستمرار في العمل في اثناء الفترة الانتقالية . على ان الممثل الخاص للامم المتحدة يكون مسؤولا عن تقرير متى يكون من المناسب قيام افراد من قوات الامم المتحدة بمصاحبة الشرطة في اداها بواجباتها .

(ج) السجناء السياسيون

٧٩ - يتم الافراج عن جميع السجناء السياسيين أو المعتقلين السياسيين الذين تحتجزهم جنوب افريقيا وذلك قبل بدء الحملة الانتخابية ، ويسمح لهم بالاشتراك كاملا وحررا في هذه العملية ، دون التعرض لخطر القبض عليهم أو احتجازهم أو تخويفهم أو سجنهم .

(د) اللاجئين

٨٠ - يسمح لجميع اللاجئين النامبيين أو النامبيين المحتجزين في خارج الاقليم بالعودة والاشتراك اشتراكا كاملا وحررا في الانتخاب . وعلى الرغم من أنه سينص ، عند الاقتضاء ، على العودة الاختيارية للنامبيين الذين يختارون ذلك ، فسيكون للنامبيين حرية الخيار في أن " يقرروا طواعية عدم العودة اثناء الحملة الانتخابية " .

(هـ) الخاء التشريعات التمييزية

٨١ - يقوم المدير العام قبل بدء الحملة الانتخابية بالخاء جميع القوانين ، أو اللوائح ، أو المراسيم الادارية ، التمييزية أو التقييدية التي يمكن أن تؤثر على العملية الانتخابية وذلك قبل بدء الحملة الانتخابية .

(و) وجود الامم المتحدة

٨٢ - يكون وجود الامم المتحدة تحت رئاسة الممثل الخاص الذي يعينه الامين العام والذي تكون

مهمته الرئيسية الاشراف على عملية تحقيق الاستقلال وعلى المدير العام . وبصورة خاصة تقع على الممثل الخاص مسؤولية ضمان نزاهة وحياد العملية الانتخابية عن طريق التأكد مما يلي : (أ) نزاهة وسلامة العملية الانتخابية في كل مرحلة ؛ (ب) وتنفيذ جميع الترتيبات الاخرى بما في ذلك انسحاب قوات جنوب افريقيا . ولم يتم بعد وضع تفاصيل بخصوص وظائف كل من المدير العام والممثل الخاص .

٨٣ - ويساعد الممثل الخاص " فريق مساعدة انتقالي " ، يتألف من قسم مدني للاشراف على الانتخابات ، ومن قسم عسكري للاشراف على وقف اطلاق النار . وذكر أن حجم القسم الأخير تترك بغير تعديل .

(ز) الانتخابات

٨٤ - تجرى انتخابات حرة في ناميبيا كلها بوصفها كيانا سياسيا واحدا تحت اشراف ورقابدة الامم المتحدة في يوم ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ أو قبله . وتبدأ الحملة الانتخابية ، التي تمتد نحو أربعة أشهر ، بعد ١٣ أسبوعا من بدء وقف اطلاق النار ووصول قوات الامم المتحدة ، أى بعد أسبوع واحد من اكمال جنوب افريقيا سحب جميع قواتها تدريجيا ، فيما عدا ٥٠٠ جندي . ويكون الغرض من الانتخابات الحرة هو انتخاب جمعية تأسيسية لوضع مشروع دستور للاستقلال واقراره .

مركز سوابو

٨٥ - توهي التقارير الصحفية بأنه رغم ان سوابو قد تقبل وجود ٥٠٠ جندي من قوات جنوب افريقيا في ناميبيا في أثناء الحملة الانتخابية ، وفقا لما تقترحه الدول الغربية ، فانها ستصر على أن ينحصر وجودهم في قاعدة واحدة في كاراسبورغ ، التي تقع على مسافة نحو ٨٠ كيلومترا من الحدود مع جنوب افريقيا في أقصى جنوب الاقليم ، وعلى أن تقوم برصد تحركاتهم قوة عسكرية من الامم المتحدة مكونة من ٥٠٠ فرد . وبالإضافة الى ذلك يتعين حل الجيوش العرقية تماما ، ونزع سلاح قوات الشرطة الحالية واعادة تشكيلها ، والحد كثيرا من سلطات المدير العام . واذيع أيضا ان سوابو رفضت الاقتراح الداعي الى أن تخضع للرصد أيضا أى قاعدة من قواعد الواقعة خارج ناميبيا ، وانها أصرت كذلك على قبول جنوب افريقيا لمركز خليج والفيس بوصفه جزءا لا يتجزأ من ناميبيا .

مركز جنوب افريقيا

٨٦ - وفقا للمعلومات المتوفرة ، رفضت جنوب افريقيا اقتراح الدول الغربية الداعي الى تخفيض قواتها الى ٥٠٠ جندي وأصرت على السماح لها بالاحتفاظ بثلاثة آلاف جندي في أثناء الفترة الانتقالية ، في ثمانية أو تسعة مواقع مختلفة عبر الاقليم ، بما في ذلك فروتفونتين وأوشيفلو . وذكرت

جنوب افريقيا أيضا انها لن تقبل أكثر من ٢٠٠٠ من مراقبي الامم المتحدة العسكريين ، يتبعهم نصفهم على الأقل الى الشمال من الحدود الناميبية لرصد أنشطة سوابو المزعومة في أنفولا . وأثارت جنوب افريقيا أيضا بيدها اعتراضات حول الاحكام الداعية الى اطلاق سراح السجناء السياسيين وتلك التي تحدد دور الممثل الخاص للامم المتحدة . وتدعي جنوب افريقيا ان عدد من يستحقون أن يفرج عنهم من السجناء السياسيين لا يزيد عن نحو ستين شخصا ، في حين تقول سوابو بأن عدد هؤلاء السجناء يبلغ عدة مئات . وفيما يتعلق بالممثل الخاص ، يبدو ان جنوب افريقيا ترى أن السلطات الممنوحة له بموجب خطة الدول الغربية واسعة النطاق للغاية وينبغي تقليصها . وتواصل جنوب افريقيا أيضا التأكيد بأن خليج والفيس يخضع لسيادتها .

٨٧ - وأدلى رئيس الوزراء ب . ج . فورستر ببيان في كيب تاون بعد عودة السيد بونا ، قال فيه ان جنوب افريقيا ما زالت ملتزمة بمنح الاستقلال " لجنوب غرب افريقيا " قبل نهاية العام ، بعد اجراء انتخابات على أساس مبدأ صوت واحد لكل رجل . وأضاف انه رغم ان جنوب افريقيا قد أوفت بالتزاماتها ، قررت الجمعية العامة للامم المتحدة ان تسلم الاقليم الى " منظمة شيوعية ، هي سوابو ، التي لقيت الرفض من جانب كل من الزعماء المنتخبين والزعماء الطبيعيين ، أي رؤساء القبائل " . وذكر ان جنوب افريقيا ليست على استعداد لتسليم الاقليم الى " مفامر شيوعي أو الى منظمة ذات ميول شيوعية " لم تشكل في " جنوب غرب افريقيا " .

جيم - مركز الاقليم في المستقبل

قبول جنوب افريقيا الاقتراحات الغربية

٨٨ - في ٢٥ نيسان / ابريل ، أي في اليوم التالي لافتتاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة ، (انظر الفقرة ٩٩ أدناه) اشارت حكومة جنوب افريقيا الى انها ستقبل اقتراحات تحقيق التسوية السلمية التي قامت الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الامن باحالتها الى المجلس في ١٠ نيسان / ابريل (ش) . وقد تم الاعراب عن قبول جنوب افريقيا لها في بيان تلاه رئيس الوزراء فورستر في مجلس النواب كما تم ابلاغه الى سفراء الدول الغربية . وذكر رئيس الوزراء فورستر في بيانه ان الضمانات التي قدمتها الدول الغربية بشأن تفسير المسائل الاساسية كانت عاملا مؤثرا في اتخاذ حكومته قرار قبول هذه المقترحات . بيد ان متحدثين باسم الدول الغربية ذكروا ان الاقتراحات التي وافقت عليها جنوب افريقيا هي بالضبط ذات الاقتراحات التي اطلعت عليها سوابو واهيئت الى مجلس الامن وانه لم يتم اجراء أي ترتيب منفصل او سرى مع أي من الطرفين .

(ش) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق نيسان / ابريل - ويار / مايو وحزيران / يونيه ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12636 .

٨٩ - وذكر السيد فورستر ، لدى عرضه لتفسير جنوب افريقيا للاحكام الرئيسية الواردة في المقترحات ، انه قد تلقى توضيحات و ضمانات من الدول الغربية بشأن انسحاب قوات جنوب افريقيا ، والدور الذي سيقوم به كل من المدير العام والممثل الخاص للامم المتحدة خلال الفترة الانتقالية ، ووقف الاعمال العدائية ، والمسؤولية عن حفظ القانون والنظام خلال الفترة الانتقالية . واشهد السيد فورستر بصورة خاصة الى ان جنوب افريقيا قد تلقت " توضيحا " مؤداه انه سيكون بوسع الجمعية التأسيسية الحديثة الانتخاب ان تبت فيما اذا كان لا بد من سحب جنود جنوب افريقيا بالكامل عددهم ١٥٠٠ الذين سيتركزون في الاقليم أثناء الفترة الانتقالية ، في غضون اسبوع واحد من تصديق نتائج الانتخابات أو ابقائهم فيه . وقال ايضا ان جنوب افريقيا " تأكدت " من ان المدير العام ، وليس الممثل الخاص للامم المتحدة ، هو الذي سيرأس الهيكل الاداري خلال الفترة الانتقالية ، وان الاقتراحات اشتملت على أحكام بشأن: (أ) توقف الأعمال العدائية توقفا كاملا قبل اجراء أي تخفيض في قوات جنوب افريقيا ؛ (ب) واناطة المسؤولية الرئيسية عن حفظ القانون والنظام خلال الفترة الانتقالية ؛ (ج) وعدم ادراج مسألة خليج والفيس في المقترحات . وادعى السيد فورستر ايضا ان جنوب افريقيا قد تلقت تأكيدا بأن المقترحات قد اتخذت الآن شكلا نهائيا ومحددا وان الدول الخمس تقف وراء المقترحات بلا تحفظ .

٩٠ - وفي أعقاب ذلك أشار السيد رولوف ف . بوثا وزير خارجية جنوب افريقيا ، في ٢ ايار/مايو في رسالة موجهة الى الامين العام للامم المتحدة ، الى ان جنوب افريقيا لن تقدم تنازلات أخرى **وناشد الأمين العام العمل من أجل التنفيذ العاجل للاقتراحات (ت) .** وذكر السيد بوثا على وجه التحديد أن **المحصلة النهائية ، التي جاءت نتيجة مفاوضات جادة استغرقت ١٢ شهرا ، هشة ولا يمكن تغييرها " دون تقويض دعائمها " ،** وان جنوب افريقيا ، التي " بذلت كل ما في وسعها ليتحلى بأكبر قدر ممكن من روح الوفاق " ، لا يمكن ان تذهب الى أبعد من ذلك أو ان تعمل في تحد " لشعب جنوب غرب افريقيا ورغباته المعلنة " . كما قال السيد بوثا ان الثقة ، ليس فقط في حكومة جنوب افريقيا وانما ايضا في الامم المتحدة ، مرتبطة بنيل الاقليم للاستقلال بحلول نهاية عام ١٩٧٨ وان جنوب افريقيا من جانبها لن تنكث العهد الذي قطعته لسكان جنوب غرب افريقيا في هذا الصدد .

موقف سوابو

٩١ - ذكر السيد نوجوما ، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢٨ نيسان/ابريل

(ت) A/S-9/12-S/12678 ، المرفق . وللاطلاع على النص المطبوع ، أنظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٨ .

١٩٧٨ في دورتها الاستثنائية التاسعة (ث) ، ان توقيت قبول جنوب افريقيا للمقترحات يرمي الى اعطاء انطباع زائف وهو ان التسوية اصبحت قاب قوسين او أدنى ؛ بيد انه يلزم اجراء المزيد من المحادثات لحل مسائل معلقة أثارها " التأكيدات " و " التوضيحات " التي تزعم جنوب افريقيا انها قد تلقتها من الدول الغربية . ويتمثل موقف سوابو في انه يجب ان يكون للامم المتحدة دور فعال في الاشراف على العملية الانتقالية ومراقبتها وان يكون للممثل الخاص للامين العام سلطة على المدير العام ؛ وينبغي ان يتألف وجود الامم المتحدة في ناميبيا من هيئة مدنية لا يقل عدد أفرادها عن ١٠٠٠ شخص ، ومن هيئة عسكرية لا يقل عدد أفرادها عن ٥٠٠٠ رجل ؛ وانه لا بد من اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في غضون اسبوعين من تولي الممثل الخاص مهام منصبه ؛ وانه ينبغي انسحاب جميع قوات جنوب افريقيا فيما عدا ١٥٠٠ جندي في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار ، وانه يتعين تحديد اقامة ال ١٥٠٠ جندي المتبقين في قواعد في الشطر الجنوبي من ناميبيا وينسحبون منها خلال سبعة أيام من تصديق نتائج الانتخابات ؛ وان ينزع سلاح قوة الشرطة وان توضع تحت سيطرة الممثل الخاص ؛ وان السلامة الاقليمية لناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيس ، ليست موضوعا قابلا للتفاوض ؛ وان يشمل ال ٥٠٠٠ جندي ، الذين قد يبقون في البلد خلال فترة الانتقال ، جميع جنود جنوب افريقيا في خليج والفيس .

٩٢ - واتخذ السيد نوجوما ترتيبات لاجراء المزيد من المحادثات مع سفراء الدول الغربية فسي ٨ ايار/مايو . بيد ان السيد نوجوما ومعاونيه فادروا نيويورك في ٧ ايار/مايو في أعقاب قيام جنوب افريقيا بفزوانغولا (انظر الفقرات ٣٩ - ٤٤ أعلاه) . وقد أعلن السيد ثيو - بن فوريراب ، المراقب الدائم لسوابو لدى الامم المتحدة ، انه قد تم تعليق المفاوضات الى أجل غير مسمى .

قرار سوابو استئناف المفاوضات

٩٣ - في ١٢ حزيران/يونيه وافقت سوابو على استئناف المفاوضات مع الدول الغربية الاعضاء فسي مجلس الامن بشأن شروط اتفاق للتسوية . وافادت الانباء الصحفية أن الاحكام التي ترى سوابو انه يلزم اعادة النظر فيها تعالج مركز خليج والفيس ، وتحدد مواقع قوات جنوب افريقيا خلال الفترة الانتقالية ، ودور الممثل الخاص للامم المتحدة .

٩٤ - وافادت الانباء ان قرار استئناف المفاوضات اتخذ أثناء اجتماع قمة عقدته دول المواجهة فسي لواندا يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ، واشترك فيه أيضا السيد نوجوما . وقد اكدت دول المواجهة من جديد ، في البلاغ الختامي الصادر عن اجتماع القمة ، ان السلامة الاقليمية لناميبيا ليست قابلة للتفاوض وان خليج والفيس جزء لا يتجزأ من الاقليم ؛ وطالبت بتحديد المواقع التي ستتخذها قوات

(ث) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية التاسعة ، الجلسات العامة ، الجلسة العاشرة .

جنوب افريقيا ، المؤلفة من ٥٠٠ جندي التي ستبقى في ناميبيا خلال الفترة الانتقالية ، بحيث يتمسر استخدامها كوسيلة لتخويف وقمع الشعب النامبي ولشن عدوان على الدول المجاورة ؛ وناشدت المجتمع الدولي تكثيف الدعم المعنوي والسياسي والدبلوماسي والمادي لكفاح ناميبيا تحت قيادته سوابو ؛ وأكدت من جديد مواصلة دعمها لسوابو وللكفاح التحرري .

٩٥ - وفي ١٣ حزيران / يونيه وافق وزراء خارجية الدول الغربية الخمس أيضا ، أثناء وجودهم في باريس لحضور اجتماع للمجتمع الاقتصادي الاوروبي ، على استئناف المفاوضات . وذكروا في بيان أصدره أنهم قرروا مواصلة بذل جهودهم من أجل أن تتوصل الاطراف المهتمة بالامر الى اتفاق يكون مقبولا لدى المجتمع الدولي وفقا للمقترحات التي أحالوها الى مجلس الامن .

التطورات الاخرى

٩٦ - في ١٢ تموز / يوليه قبلت سوابو ، التي استأنفت المفاوضات مع الدول الغربية في لواندا في ١٠ تموز / يوليه ، المقترحات الغربية لتحقيق تسوية ، وقد أعلن ممثلو الدول الغربية وسوابو ، في بلاغ مشترك صدر في لواندا في ١٢ تموز / يوليه ، انه قد تم توضيح بعض نقاط اقتراحات الدول الخمس وبناء على ذلك وافق الوفدان على الانتقال الى مجلس الامن في أقرب وقت ممكن ، مما يمهّد السبيل أمام تحقيق تسوية عادلة وسلمية (خ) . وأفادت وكالة انباء رويتر نقلا عن وكالة الانباء الانضولية ' أنغوب ' ، ان السيد نوجوما ذكر انه لن يوافق على الاستقلال الا اذا كانت الدولة الجديدة تشمل على خليج والفيس . كما نقلت عن السيد نوجوما قوله ان سوابو تعتبر الخطوة الغربية بمثابة وثيقة عمل وأن مجلس الامن هو الذي سيتخذ القرار النهائي في هذا الشأن .

٩٧ - وفي ٢٠ تموز / يوليه نقل عن أمين الدعاية والاعلام في سوابو انه ذكر في مؤتمر صحفي عقد في ويندهوك ، في معرض تعليقه على تحديد تاريخ ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ الذي اقترحتة جنوب افريقيا موعدا لاستقلال ناميبيا ، انه لن يتحقق استقلال بلده قبل ايار / مايو ١٩٧٩ . وأضاف قائلا ان انسحاب قوات جنوب افريقيا وعودة المنفيين ، بما في ذلك المناضلون ، واجراء حملات انتخابية تدوم ثلاثة أو اربعة أشهر أمور تحتاج الى وقت . كما نقل عن ممثل سوابو قوله انه يمكن ان تجرى في آذار / مارس ١٩٧٩ انتخابات الجمعية التأسيسية ، المزمع اجراؤها باشراف الامم المتحدة ؛ ويوسع هذه الجمعية ان تضع دستورا في غضون نيسان / ابريل أو ايار / مايو .

٩٨ - وفي أعقاب نشر البلاغ المشترك (انظر الفقرة ٩٦ أعلاه) ، نقل عن جنوب افريقيا قولها ان قواتها لن تنسحب من الاقليم الا حين يتحقق " سلم منظور وتتوقف أعمال العنف " . وأكد مسؤول كبير في وزارة الخارجية ، في بيان أوردته الصحف ، ان حكومته تفترض ان المقترحات هي نفسها التي وافقت عليها جنوب افريقيا في ٢٥ نيسان / ابريل .

(خ) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تموز / يوليه وآب / أغسطس وأيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12775 .

دال - الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة

٩٩ - عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية التاسعة بشأن مسألة ناميبيا في الفترة من ٢٤ نيسان / ابريل الى ٣ أيار / مايو ١٩٧٨ .

١٠٠ - وفي ٣ أيار / مايو ، وفي أعقاب مناقشة عامة ، اتخذت الجمعية العامة القرار د ١ - ٢ / ٩ الذي يتألف من اعلان بشأن ناميبيا وبرنامج عمل لدعم تقرير المصير والاستقلال الوطني لناميبيا .

١٠١ - وفي الاعلان كان في جملة ما اعلنته الجمعية العامة قولها ان من الضروري ان تكون أى تسوية يتم التوصل اليها عن طريق المفاوضات بموافقة سوابو وفي اطار قرارات الامم المتحدة ؛ وادانتها بشدة زيادة استعداد جنوب افريقيا لكي تفرض في ناميبيا ما يسمى " بالتسوية الداخلية " ؛ وقرارها ، في حالة عجز مجلس الأمن عن اتخاذ تدابير ملموسة لارغام جنوب افريقيا على انهاء احتلالها غير الشرعي بالانسحاب من ناميبيا ، ان تنظر على وجه الاستعجال في اتخاذ التدابير الضرورية وفقا لميثاق الامم المتحدة .

١٠٢ - وفي برنامج العمل ، حثت الجمعية مجلس الأمن بقوة على تطبيق أشد التدابير ، بما في ذلك العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، وبصفة خاصة العقوبات الاقتصادية الشاملة ، وفرض حظر على النفط وحظر على الاسلحة .

٦ - التطورات السياسية الاخرى في ناميبيا

١٠٣ - سعت جنوب افريقيا ، منذ حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، عن طريق اجراء تغييرات تشريعية وادارية ، الى خلق انطباع بانها على استعداد لمنح ناميبيا استقلالا حقيقيا استجابة لضغط الدول الغربية . فقامت بتعديل دستور الاقليم و عينت مديرا عاما له وحلت مؤتمر تيرنهول . الا ان هذه الخطوات تعتبر ، على نطاق واسع ، مظهرا كاذبا لخداع المجتمع الدولي فيما يتعلق بنوايا جنوب افريقيا الحقيقية التي تتمثل في ابقاء شعب الاقليم مقسما الى جماعات عرقية والاحتفاظ بسيطرة البيض على الجهاز العسكري وعلى الاقتصاد .

ألف - قانون تعديل دستور جنوب غرب افريقيا رقم ٩٥ لعام ١٩٧٧

١٠٤ - توفيراً للأساس القانوني للتغيير المتوقع في مركز الاقليم ، قام برلمان جنوب افريقيا بسن قانون تعديل دستور جنوب غرب افريقيا في حزيران / يونيه ١٩٧٧ . ويخول هذا القانون رئيس جمهورية دولة جنوب افريقيا : (أ) وضع قوانين جديدة للاقليم بغية نيل الاستقلال في نهاية المطاف وادارة خليج والفيس وتنظيم أية مسائل اخرى ؛ (ب) تعديل القوانين الحالية او الغائها ؛ (ج) تنظيم أى مسائل تستلزم تنظيما نتيجة لالغاء أى قانون او تعديله . وينص هذا القانون أيضا على أن لرئيس الدولة أن يمارس حق النقض فيما يتعلق بأى تشريع تسنه أى سلطة في الاقليم .

باء - تعيين المدير العام

٥٠٥ - أعلنت جنوب أفريقيا في أوائل تموز/ يولييه ١٩٧٧ (ن) عن تعيين القاضي م. ت. ستاين من شعبة فرى ستيت بالمحكمة العليا بجنوب أفريقيا ليقوم بعمل المدير العام لناميبيا خلال فترة الانتقال السابقة للاستقلال . وتقول جنوب أفريقيا انه سيعهد للمدير العام بمهمة اعداد الاقليم للانتخابات وستخول له سلطات تنفيذية وتشريعية كاملة على الاقليم . وسيقوم ، اضطلاعاً بمهامه ، بتولي الاشراف المباشر على ادارات كانت تديرها من قبل جنوب أفريقيا وستؤول اليه وظائف مدير جنوب غرب افريقيا والمفوض العام للشعوب الاهلية لجنوب غرب افريقيا لدى انتهاء مدتهما .

٥٠٦ - وتولى السيد ستاين منصبه في ١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ . وذكر فيما بعد أن من بين الادارات التي انتقلت اليه مهمة الاشراف عليها الادارات المختصة بادارة وتنمية البانتو ؛ والمياه ؛ وتعليم البانتو ؛ والعلاقات مع الملونين واليهوبوت والناما ؛ والسجون .

جيم - أنشطة المدير العام

حل مؤتمر تيرنهول

٥٠٧ - في ٥ تشرين الأول / اكتوبر ، أعلن السيد ستاين أن جنوب افريقيا قد قررت التوقف عن تقديم الاعانة المالية الى مؤتمر تيرنهول وانه سيحل رسماً في غضون اسبوع واحد . وتفيد التقارير الصحفية بأن جنوب افريقيا قد اتخذت هذا القرار لتجذب الاتهامات بانها تفضل ايا من المجموعات السياسية على مجموعة أخرى .

٥٠٨ - وعلى الرغم من أنه كان من المفروض في بداية الأمر أن يتم حل المؤتمر في ١ تشرين الأول / اكتوبر فقد سمح له بالاستمرار في الانعقاد لعدة أسابيع أخرى وذلك ، على حد ما ذكر ، لاتاحة الوقت للمندوبين للاتفاق على تعديلات لمشروع دستور تيرنهول الاصيل . وتقول التقارير الصحفية أن المندوبين غير البيض ، يؤيدهم السيد ديرك حدج رئيس لجنة الدستور وعضو اللجنة التنفيذية لادارة جنوب غرب افريقيا قد حثوا على أن يعتمد المؤتمر تعديلات من شأنها أن تقضي على " المبالغة في التأكيد على الطبيعة الاثنية " . وذكر ان من شأن التعديلات المقترحة أن تؤدي الى زيادة سلطات حكومة المستوى الأول (المركزية) ، ان تسند اليها غالبية الاختصاصات التي كانت مخولة في بادئ الامر لحكومة المستوى الثاني (العرقية) . وتنص هذه التعديلات بالتحديد على أن تكون حكومات المستوى الثاني سلطة على مجموعة معينة فقط ، أيا كانت تقييم هذه المجموعة ، وليس على منطقة جغرافية ؛ وتسمح للافريقيين بشغل اراض في مناطق البيض الحضرية . وعارض المندوبان الابيضان الآخرا ان اعتماد هذه التعديلات على أساس أن الناخبين البيض قد وافقوا على مشروع الدستور في الاستفتاء الذي عقد في أيار/ مايو ١٩٧٧ (انظر الفقرة ٥ اعلاه) .

(ن) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرة ١١٦ .

١٠٩ - بيد أن وفود غير البيض والبيض لم تستطع أن تصل الى اتفاق ، وحل السيد ستاين المؤتمر في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر .

الغاء بعض التشريعات

١١٠ - وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ بدأ المدير العام في الغاء او تعديل بعض التشريعات التمييزية والقمعية الصارخة وذلك بزعم المساعدة في خلق جو مناسب لاجراء انتخابات حرة . وكان من بين القوانين التي الغيت او عدلت مايلي : (أ) قانون الآداب وقانون الزيجات المختلطة اللسان كانا يمنعان العلاقات الجنسية والزواج بين أعضاء الاجناس العرقية المختلفة ؛ (ب) ثلاثة اعلانات (ص) تعرف مجتمعة باسم قوانين اجازة المرور ، وتقضي جملة امور منها أن يحمل الافريقيون جوازات مرور وان يبرزوها عند الطلب ، وتمنع الافريقيين من السفر الى منطقة حضرية بيضاء او البقاء فيها لمدة تزيد على ٧٢ ساعة دون اذن مسبق ؛ (ج) والاعلانان ر - ١٧ لعام ١٩٧٢ ور - ٨٩ لعام ١٩٧٢ اللذان كانا يفرضان حالة الطوارئ في اوفامبولاند وكافانغو وكابريفي الشرقية ؛ (د) قانون مكافحة تجمعات الشغب الذي كان يحظر على الافريقيين عقد اجتماعات عامة دون اذن مسبق . كما أصدر السيد ستاين اعلانا يمكن الافريقيين من شراء الأراضي في المناطق الحضرية السوداء دون ترخيص بذلك ومن الحصول على قروض من المؤسسات المالية لهذا الغرض ، وأعلن أنه سيتم اعتبارا من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ تعليم كافة المجموعات السكانية في الاقليم وفقا لمنهج تعليمي واحد .

١١١ - وتفيد تقارير صحفية عديدة أن الغاء التشريعات التمييزية ينظر اليه على نطاق واسع على أنه حركة من جانب جنوب افريقيا لكسب التأييد للأحزاب السياسية البيضاء قبل الانتخابات بكتغطية حقيقية أن جنوب افريقيا تحاول ابعاد سوابغ عن الاشتراك في الحكومة والابقاء على سيطرة البيض . وفي تشرين الأول / اكتوبر ، جاء في احد المقالات ان حرية التنقل التي يزعم انها تحققت بالغاء قوانين اجازة المرور تقيد ها بعض الشروط وتقابلها الى حد بعيد زيادة في القيود على حق العمل . وذكرت المقالة أنه لا يسمح للافريقيين حتى الآن بالدخول الى الجزء الشمالي من موطن الاوفامبولو ومنطقة عمليات لقوة دفاع جنوب افريقيا ومناطق الماس ، وانه على الرغم من أن باستطاعة الافريقيين ان يدخلوا الى المناطق الحضرية وان يبقوا فيها الى أجل غير مسمى فانه ليس باستطاعتهم حتى الآن ان يبحثوا عن عمل أو أن يقبلوه دون ترخيص بذلك . وكذلك فان الغرامة المفروضة على أصحاب العمل الذين لا يسجلون الافريقيين قد زيدت من حوالي ٦٥ جنيتها استرليني الى ما يقرب من ٢٠٠ جنيتها استرليني وذلك " للمحيلة دون تحول حرية التنقل الجديدة الى تشرد واسع النطاق " .

١١٢ - والواقع أنه قد استعيض عن الاعلان ر - ١٧ باعلان الأمن الداخلي م ع - ٩ ، كما أن القطاع الممتد الى مسافة كيلومتر واحد على طول الحدود بين اوفامبولاند وانغولا قد اعتبر منطقة محظورة

(ض) الاعلان رقم ١١ لعام ١٩٢٢ (ألغي كلية) ؛ والاعلان رقم ٥ لعام ١٩٥١ (ألغي جزئيا) ؛ والاعلان رقم باء ٢٣ لعام ١٩٧٢ (ألغي جزئيا) .

من جديد . ويسمح اعلان الأمن الجديد الذى لايمس الا اوفامبولاند ، بعقد اجتماعات عامة مع الاخطار عن العزم على ذلك قبل ٢٤ ساعة من موعد الانعقاد ، ويلغى الاعتقال الى أجل غير معلوم ، كما يلغى الصلاحيات القضائية التي تتمتع بها السلطات القبلية ويقلل من مدة العقوبة المفروضة على خرق أنظمة الأمن . الا أنه يأذن أيضا لقوات الأمن بتفتيش أى شخص مشتبه فيه وبتفتيش مكان اقامته وسيارته دون أمر قضائي ؛ ويسمح بالاعتقال لمدة تصل الى ٩٦ ساعة دون اذن من المدير العام ؛ ويحرم المعتقلين من حقهم في المشورة القانونية ما لم يأذن المدير العام بذلك صراحة .

١١٣- وقد قامت جنوب افريقيا في استجابة واضحة منها لضغط الدول الغربية ، باصدار اعلان في ايلول / سبتمبر ينهي تمثيل سكان الاقليم البيض في برلمان جنوب افريقيا .

١١٤- ومن رأى سوابو أن الغاء التشريعات التمييزية لا مغزى له نظرا الى سيطرة جنوب افريقيا على الاقليم . وذكر السيد تجونغاربيرو نائب رئيس سوابو في بيان له في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، ان الغاء بعض القوانين غير الانسانية هو ، من وجهة نظر سوابو ، ستار د خان أمام المجتمع العالمي " لمحاولة اقناعه " بصورة انسانية للسيد ستاين وحمله على قبولها . وأكد السيد تجونغاربيرو ان سوابو لا تعترف بالمدير العام الذى يوجد في الاقليم على نحو غير شرعي بوصفه ممثلا لحكومة عدوانية تحتل ناميبيا وتديرها على أساس غير شرعي . وذكر أيضا أن سوابو ليست مهتمة بالتنازلات والامتيازات وانما يهمها أن يحصل الاقليم على استقلال حقيقي وكامل ، وانه لا يمكن ان يسود السلم في ناميبيا مادام على التزبب الناميبى جنود لجنوب افريقيا ، وما دام أصحاب العمل يهددون العمال بسحب بطاقات هويتهم ، وما دام الطلاب الذين ينتمون لمجموعات سياسية غير تحالف تيرنهول الديمقراطي (انظر الفقرة ١٢٦ أدناه) يتعرضون للطرد من المدارس .

١١٥- وذكر متكلم باسم سوابو في بيان أدلى به عقب القاء القبض على السيد تجونغاربيرو بمقتضى اعلان الامن الجديد م.ع-٩ (انظر الفقرة ٢٢ اعلاه) ان الاعلان ر- ١٧ قد ادخلت عليه تحسينات جمالية فحسب في محاولة لتضليل الشعب الناميبى والعالم معا ، وان اعتقال مسؤولي سوابو دليل واضح على أن الاعلان ر- ١٧ لا يزال ساريا .

دال - التسجيل للانتخابات

١١٦- في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، ابلغ السيد ستاين جميع الأحزاب السياسية التي تعتمزم الاشتراك في الانتخابات المقترحة لانشاء جمعية تأسيسية ان تسجل قبل ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ . وذكر أحد المتكلمين باسم مكتب السيد ستاين ان " من الممكن وليس من الضروري " أن يكون ٣١ كانون الثاني /يناير هو آخر ميعاد للتسجيل .

١١٧- وقد رفضت سوابو ، كما ذكر من قبل ، الاشتراك في الانتخابات ما لم يتم الوفاء بشروطها ، ولا سيما الشرط المتعلق بانسحاب قوات جنوب افريقيا التام . وفي ايلول / سبتمبر ، رفض رئيس سوابو عرض السيد ستاين بمنحه ترخيصا بالمرور الآمن للدخول الى ناميبيا لمناقشة مسألة الانتخابات . ورفض كذلك مقابلة السيد ستاين في أرض محايدة .

١١٨- وبتاريخ ١٦ حزيران / يونيه اصدر السيد ستاين ، المدير العام ، اعلانا يأذن بتسجيل الناخبين في الانتخابات التي ستجرى لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية (١١) . واستنادا الى ما تناقلته الأنباء . فان التسجيل سيكون طوعيا- وانه سيحق لجميع الأشخاص ممن هم فوق سن الثامنة عشرة المولودين في ناميبيا او ممن اقاموا فيها لمدة أربع سنوات أو أكثر الانتخاب . وقددر أن نحو ٤٤٠٠٠ ناميبي سيكونون مؤهلين للتصويت .

١١٩- وعلق السيد ستاين على هذا الاجراء فوصفه بأنه " خطوة محايدة اساسا ذات طابع ادارى في الاعداد اللازم للانتخابات التي هي احدى النواحي الرئيسية في مقترحات التسوية الغربية " . غير أنه ذكر أن مسؤولين آخرين في جنوب افريقيا قالوا انه اذا فشل المجهود الغربي ، شعرت جنوب افريقيا في أن لديها ما يبرر مضيها قدما في خططها الخاصة الرامية الى منح الاستقلال بحلول نهاية عام ١٩٧٨ .

١٢٠- وقد اتخذ قرار الشروع في تسجيل الناخبين بالرغم من اعتراض الدول الغربية عليه . وقد ابلغت هذه الدول جنوب افريقيا أن أى اجراء انفرادى سوف يعرض خطط التسوية السلمية للمخطر . وقالت الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن ، في اعلان اصدرته ، انها سوف تعتبر أية قوائم تسجيل يعدها المدير العام لاغية وباطلة خاصة وان خطة التسوية التي قبلتها جنوب افريقيا رمت الى وجوب ان يكون لممثل خاص للامم العام دور في أية اجراءات تتصل بالعملية السياسية .

١٢١- ورغم هذه الاعتراضات الغربية بدأ التسجيل في ٢٦ حزيران / يونيه ، وكان مقررا ان يستمر حتى ٢٢ ايلول / سبتمبر ، وأعلن السيد ستاين أن اعلانا آخر يحدد تفاصيل قانون الانتخابات ومهام الجمعية التأسيسية سوف يصدر قريبا وان موعد الانتخابات التي ستجرى قبل بداية موسم الامطار في تشرين الأول / اكتوبر ، سيحدد بعد ذلك بوقت قصير . وذكر أن السيد ستاين أعلن أيضا ان اى تخويف أو " لثناء " للناخبين المحتملين سيعتبر جريمة عقوبتها غرامة قدرها ٢٠٠٠ جنيه وثلاث سنوات في السجن .

١٢٢- وفي اليوم الأول للتسجيل وزعت في تسوميب وغروتفونتين وخليج والنيس منشورات لا تحمل أى توقيع تحت الناميبيين على مقاطعة التسجيل ومراعاة اضراب عام ، وذكر فيما بعد ان التسجيل ماض بصورة " غير متساوية " وانه قد جرى اغلاق اثنين من مراكز التسجيل الثلاثة في ويند هوك بسبب عدم وجود اقبال .

١٢٣- واستنادا الى مقالة نشرتها صحيفة التايمز (لندن) في ٣٠ حزيران / يونيه فان سوابو لم تدع الى مقاطعة التسجيل ولكنها تطالب بان تفرض عقوبات ، تتألف من غرامات شديدة او عقوبة السجن ، ضد اى شخص يحاول ان يحمل الناميبيين على التسجيل ضد ارادتهم . وقالت الانسة لوتشيا هاموتينيا المسؤولة الادارية بالوكالة في سوابو ان بعض اصحاب العمل حذروا العمال الناميبيين من انهم يجازفون ، بامتناعهم عن التسجيل ، بفقدان وظائفهم .

(١١) اعلان تسجيل الناخبين (الجمعية التأسيسية) .

١٢٤- وذكر كذلك أن خمسة آخرين من أعضاء سوابو قد احتجزوا خلال الأسبوع الأخير من حزيران / يونيو . وهؤلاء المحتجزون هم السيد عما نوييل نغاتجيببكو ، مساعد الأنسة هاموتينا ، واثنان آخران من أعضاء المجلس التنفيذي لسوابو واثنان من أعضاء المنظمة . وقد اعتقل السيد نغاتجيببكو بموجب المادة ٦ من قانون مكافحة الارهاب في اعقاب اجتماع شعبي نظمه سوابو لبحث وسائل الاستجابة المحتملة لحملة التسجيل وذلك بتهمة ان الخطاب الذي القاه في الاجتماع يمكن ان يفسر بانه مناداة بالمقاطعة .

هـ٦ - التغيرات في الاحزاب السياسية

تشكيل الحزب الجمهوري وتحالف تيرنهول الديمقراطي

١٢٥- في ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ اعلن السيد مدج الذي كان رئيسا للجنة تيرنهول الدستورية ، والذي يعتبر على نطاق واسع اكثر اعضاء الحزب الوطني تحررا ، انه يعتزم الانفصال عن الحزب لتشكيل منظمة سياسية جديدة ستحمل اسم الحزب الجمهوري . وقال انه على الرغم من أن حزبه سيكون كله أيضا من البيض فانه سيسعى الى تشكيل تحالف مع وفود غير البيض الى مؤتمر تيرنهول ، وسيقوم بحملته الانتخابية على أساس دستور تيرنهول . وقد اعلن قرار السيد مدج هذا أثناء الاجتماع السنوي للحزب الوطني بعد اعادة انتخاب السيد ابراهام دي بليسييس وهو محافظ عريق ، رئيسا للحزب .

١٢٦- وفي تشرين الثاني / نوفمبر ، وقبل أيام قليلة من حل مؤتمر تيرنهول رسميا ، اعلن ان الحزب الجمهوري قد دخل في تحالف سياسي جديد مع وفود تيرنهول غير البيض سيعرف باسم تحالف تيرنهول الديمقراطي . وكان المسؤولون عن التحالف يتألفون من الزعيم القبلي كليمنس كابيو من وفود هيريرو ، رئيسا ؛ وباستور كورنليوس نديجوبا الوزير الاول في اوفامبولاند ، نائبا للرئيس ؛ والسيد مدج ، رئيسا للمكتب ؛ والسيد ل.ج . بارنيس من وفد الملونين ، نائبا لرئيس المكتب . ويعتزم تحالف تيرنهول الديمقراطي ان يخوض الانتخابات على أساس دستور تيرنهول المعدل وفقا لرغبات وفود غير البيض (انظر الفقرة ٨ . (اعلاه) . وتقول التقارير الصحفية ان التحالف يحظى بتأييد كبير من جانب الافريقيين في الجزء الجنوبي من الاقليم وانه يقوم أيضا بحملته الانتخابية بنشاط في المناطق الشمالية كيما لا تحظى سوابو بالتأييد .

١٢٧- وفي نهاية ايار / مايو انتخب مجلس زعماء قبائل الهيريرد السيد كوامينا ريراو كوليخلف الزعيم القبلي كليمنس كابود بوصفه الزعيم التقليدي الاكبر لهم . وكان السيد ريراو قد عاش في نيويورك راحة من الزمن حيث كان يمثل حزب الزعيم كابود وهو منظمة الوحدة الوطنية الديمقراطية . وأفادت التقارير بأنه كان متوقفا أن ينتخب السيد ريراو كوليخلف الزعيم القبلي كابود كزعيم سياسي للهيريرد كرئيس للتحالف .

١٢٨ - وأعرب السيد ربرواكد ، في تصريح أدلى به عند عودته الى ناميبيا ، عن رأيه في أن مركز التحالف يجب أن يغيّر من تحالف قبلي القاعدة الى حزب سياسي موحد وأن يبدأ توافق الآراء ، وكذلك حقوق النقض الممنوحة للبيض يجب أن تُلغى سواء داخل الحزب أو داخل الجمعية العامة - الوطنية . واستنادا الى ما أوردته صحيفة الغارديان (مانشستر) في عددها الصادر في ٢٣ حزيران / يونيه فان مثل هذا التغيير سوف يعني أن التحالف سينبذ مفهوم الحكومة العرقية ويصبح أداة لحكم أغلبية أصيل . غير أن السيد ديرك مدج نائب رئيس التحالف وزعيم وفد البيض عارض هذا التغيير على أساس أن من شأنه أن يؤدي الى فقدان دعم البيض للتحالف .

١٢٩ - ولاحظت الغارديان أن الخلافات بين السيد مدج والسيد ربرواكد أتاحت لتحالف تيرنهول الديمقراطي " مجال خيار صعبا " يتمثل اما في اختيار رئيس جديد يود أن يغيّر قوانين الحزب أو في تجاهل السيد ربرواكد والمجازفة بانفصال قبائل الهيريرد انفصالا تاما عن التحالف . وكان مقررا اجراء الانتخابات لاختيار رئيس جديد في تموز / يوليه .

الحزب الوطني

١٣٠ - أثر الانشقاق الذي أحدثه انفصال السيد مدج وتحزب الناخبين البيض على مستقبل الحزب الوطني . وذكر السيد دويليسيس رئيس الحزب ، في بيان له في تشرين الثاني / نوفمبر ، أن الحزب سيضطلع بدور في الانتخابات بتشكيل جبهته المناهضة لسوابو ، وانه على ثقة من أنه سيكسب . ١٠ في المائة على الأقل من الأصوات ، مما سيجعل له ، وفقا لدستور تيرنهول ، ستة ممثلين على الأقل في الجمعية التأسيسية . وقال السيد ابيين فان زيغل ، وهو عضو بارز آخر في الحزب ومدرب أبيض سابق في مؤتمر تيرنهول ، أن الاولوية العليا تعطي الآن لكسب الانتخابات ضد سوابو وان الجبهة التي سيشكلها الحزب الوطني ستكون مفتوحة لاشترك السود والبيض والسمر .

١٣١ - وفي ٥ كانون الأول / ديسمبر أعلن الحزب الوطني عن تشكيل ائتلاف من مجموعات السكان سيخوض الانتخابات باسم " جبهة العمل من أجل الابقاء على مبادئ تيرنهول " . ورفض السيد دويليسيس ، في بيان له ، أن يحدد فئات السكان التي ينتظر ان تشترك في الجبهة التي ستقوم بحملتها الانتخابية على أساس المبادئ الواردة في مشروع دستور تيرنهول وعلان النوايا المؤرخ في ١٨ آب / أغسطس ١٩٧٦ (انظر الفقرة ٤٨ أعلاه) .

تشكيل سوابو - (دال)

١٣٢ - بتاريخ ١٩ حزيران / يونيه ، ذكر أن السيد اندرياس شيبانغا أمين الاعلام ، السابق في سوابو ، قد أسس تنظيما سياسيا خاصا به اسماه سوابو - دال (الديمقراطية) وانه كان يعتزم ربط هذا التنظيم بالجبهة الوطنية الناميبية ، والجدير بالذكر أن الجبهة الوطنية الناميبية عبارة عن ائتلاف من خمسة احزاب تعارض قيام حكومة عرقية القاعدة ولكنها تعارض كذلك الكفاح المسلح . وقد أبدت هذه الجبهة استعدادها للاشتراك في الانتخابات بموجب أحكام وشروط المقترحات الغربية

كما نشرتها جنوب افريقيا . وأعلنت سوابو - دال في بيان مشترك صدر في اوتريخت بهولندا موافقتها التامة غير المشروطة على الجوانب السياسية للجبهة الوطنية واعتزامها شن حملة تنظيمية مكثفة داخل الاقليم من أجل كسب التأييد لها هناك . وسيترأس الحملة مختلف أعضاء سوابو - دال ، وبينهم بعض من الذين افرج عنهم أخيرا من الاحتجاز . وفي ٢٧ حزيران / يونيو أعلن أن جنوب افريقيا منحت السيد شيبانغا اذنا بالعودة الى ناميبيا .

٣٣ - وكان السيد شيبانغا محتجزا بادئ الأمر في زامبيا ثم في جمهورية تنزانيا المتحدة منذ عام ١٩٧٦ . وقد افرجت الحكومة التنزانية عنه في ٢٦ أيار / مايو ونقلته جوا الى المملكة المتحدة التي منحتة حق اللجوء السياسي . وكان ثمانية عشر آخرين من أعضاء سوابو قد اطلق سراحهم من الاحتجاز في نفس الوقت .

٣٤ - وفي أوائل حزيران / يونيو عمدت اللجنة المركزية لسوابو الى طرد السيد شيبانغا ومعه ١١ آخرون من المحتجزين المفرج عنهم بعد ان اتهمتهم بالتآمر للاطاحة بالسيد فوجوما واغتيال زعماء آخرين من سوابو ، وقالت اللجنة المركزية في بلاغ اصدرته في هذا الصدد ان هؤلاء الاحد عشر ، ومعهم السيد شيبانغا ، قد نظموا ووجهوا مؤامرة مضادة للثورة تهدف الى اضعاف الكفاح من أجل التحرير . ووصف البلاغ هؤلاء الأشخاص بانهم عملاء " لنظام جنوب افريقيا الفاشي " وقال انهم ادروا عمليات عسكرية لجنوب افريقيا وخاصة غارة على مخيم اقامة مؤقتة بتاريخ ١١ تموز / يولييه ١٩٧٦ قتل أثناءها ٢٥ من أعضاء سوابو واصيب . غيرهم بجراح . واتهم ثلاثة من المعطرودين أيضا بسرقة أموال سوابو .

واو - استمرار قمع الانشطة السياسية الافريقية

٣٥ - على الرغم من تصريحات المدير العام بشأن عزمه على خلق مناخ مناسب لاجراء انتخابات حرة فان المعلومات المتوفرة تدل على ان قمع النشاط السياسي للافريقيين المعارضين لتحالف تيرنهول الديمقراطي لا يزال مستمرا ، وان اصدار بطاقات الهوية على النحو الذي أوصى به مؤتمر تيرنهول له علاقة ايضا بالسيطرة على المناخ السياسي .

٣٦ - وخلال شهري تشرين الأول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ، ذكر أن اكثر من ١٠٠ طالب قد طردوا من مدرسة اونجويديغا الثانوية في اوفامولاند ومدرسة اوكاكارارا الثانوية في هيرورولاند لممارستهم أنشطة سياسية . وقد طرد الطلاب الاوفاموبو بعد حضورهم اجتماعا لسوابو ، بينما طرد الطلاب الهيرورول لحصولهم على بطاقات عضوية اما في سوابو والاتحاد الوطني لجنوب غرب افريقيا ، أو منظمة الطلاب السود الناميبيين . واتهمت التقارير الصحفية في ذلك الوقت كثيرا من المعلمين في كلتا المدرستين وفي كلية تدريب المعلمين في هيرورولاند بانهم أعضاء في قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا .

٣٧ - وفي خلال نفس الفترة اتهمت سوابو وثلاثة من مديري مدارس الدامارا الثانوية في كاتوتورا

السلطات البيضاء في الاقليم بالاشتراك في حملة لا رغام الافريقيين في الجزء الجنوبي من الاقليم على استصدار بطاقات هوية تحدد هويتهم بوصفهم " مواطنين في جنوب افريقيا " وتميز بين ما يسمى بالجماعات العرقية بواسطة رقم رمزي . وقد كان استصدار وثائق تحقيق الهوية هذه بتوصية من مؤتمر تيرنهل . واتهمت سوابو أيضا بعض أصحاب الاعمال بارغام النامبيين على استصدار بطاقات هوية او المخاطرة بفقد وظائفهم .

زاي - الاضطرابات

٣٨ - في آذار/مارس ١٩٧٨ وقعت اشتباكات واسعة النطاق في كاتوتورا بين مؤيدي سوابو ومؤيدي تحالف تيرنهل الديمقراطي . وبعد ثمانية أيام من القتال أذيع أن ١٢ شخصا ، منهم اثنان من قوات الشرطة ، قد قتلوا وان نحو ١٠٠ شخص قد جرحوا . وأدلى السيد م . تلهابينيللو أمين شؤون الاعلام في سوابو ببيان اتهم فيه مؤيدي تحالف تيرنهل الديمقراطي وشرطة جنوب افريقيا بتعمد اثاره الاشتباكات للاساءة الى سوابو ولتبرير استمرار وجود قوات الامن التابعة لجنوب افريقيا في ناميبيا . وقال السيد تلهابينيللو أيضا انه منذ أول يوم من وقوع الاضطرابات ظلت تأتي الى ويندهوك شاحنات محملة باتباع تحالف تيرنهل الديمقراطي من المناطق الريفية . ولم تبذل الشرطة أية محاولة لنزع سلاح هؤلاء الرجال ، وانما ألقت القبض على العديد من مؤيدي سوابو بتهمة حمل أسلحة . وفي ٨ آذار/مارس أذيع أن الحالة في كاتوتورا قد عادت الى وضعها الطبيعي وان الآلاف من العمال الذين أضربوا في أثناء فترة وقوع الاضطرابات قد عادوا الى عملهم .

٧ - قرار منظمة الوحدة الافريقية

٣٩ - في ٢٧ شباط/فبراير اتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بالاجماع ، في دورته العادية الثلاثين المعقودة في طرابلس في الفترة من ٢٠ الى ٢٨ شباط/فبراير ، قرارا تعهد فيه بزيادة المساعدات المالية والديبلوماسية والمادية المقدمة لسوابو لتمكين هذه المنظمة من توسيع نطاق كفاحها المسلح في سبيل تحرير ناميبيا من الاحتلال غير الشرعي لنظام جنوب افريقيا العنصري . وأدانت منظمة الوحدة الافريقية في قرارها بشدة قيام جنوب افريقيا بضم خليج والفيس بصورة غير قانونية ، وأكدت من جديد دعمها لسوابو بوصفها الممثل الوحيد الأصيل للشعب النامبي ، وأثنت على هذه المنظمة لتعبئتها السياسية للشعب النامبي .

٨ - استغلال الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها

ألف - لمحة عامة

١٤ - خلال عام ١٩٧٧ ، استمر الاقتصاد النامبي الذي يسيطر عليه البيض ، في التدهور

نظرا لتداعي الثقة الناجم عن البلبلية السياسية وتردى الحالة العسكرية ، مما حال دون حدوث استثمارات جديدة . كذلك تأثر الاقتصاد بعوامل اقتصادية بحتة مثل حدوث انخفاض في مستويات الأسعار العالمية للمعادن الخسيسة ؛ وحدث نقص مفاجئ في مدى توفر الاسماك ؛ والتدابير التقييدية التي اتخذتها جنوب افريقيا للحد من التضخم ؛ والمعجز في الميزان التجاري في جنوب افريقيا .

١٤١ - وانعكست الحالة السائدة في الاقليم في بيان الميزانية الذي قدمه في أيار/مايو السيد مدج الذي كان يقوم حينئذ مؤقتا بعمل مدير جنوب غرب افريقيا . وذكر السيد مدج ان مجموع الناتج المحلي الاجمالي لجنوب غرب افريقيا خلال عام ١٩٧٦ بالاسعار السائدة قد بلغ ٧٤١ مليون راند ، أى بزيادة قدرها ٩٣ مليون راند أو ٦٠٪ في المائة فقط بالقيمة الحقيقية بالمقارنة بعام ١٩٧٥ . وانخفض نصيب كل من الزراعة وصيد الاسماك والحراجه بمعدل ٧٪ في المائة وازداد نصيب التعدين بمعدل ٢١٪ في المائة فقط بالمقارنة بالسنة السابقة . وعلى النقيض من ذلك حدث في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ ، ووقتها كانت القطاعات التي يسيطر عليها البيض تشهد حالة من الازدهار ، ونظرا لارتفاع أسعار السوق ولضخامة الاستثمارات الاجنبية ، ازداد الناتج المحلي الاجمالي بما يربو على ٦٠٪ في المائة ، فارتفع من ٣٧٩٤ مليون راند الى ٦١٥ مليون راند .

١٤٢ - ومع هذا فقد اوردت الصحافة الناميبية مؤشرات أخرى على كساد الحالة ، وكان من بين مذكراته قد تم في نيسان / ابريل ١٩٧٧ صرف النظر عن عدد من مشاريع الاشغال العامة تبلغ قيمتها ٦٤ مليون راند وأن قيمة العقارات لا تزال مستمرة في الهبوط كما ينعكس في عطاء مرتفع لمزرعة في مقاطعة اوتافي المجاورة لمنطقة أوفامبولاند لم تزد قيمته على ٢٥ راند لكل هكتار .

باء - التعدين

١٤٣ - التعدين هو دعامة الاقتصاد الذي يسيطر عليه البيض والمغناطيس الذي اجتذب استثمارات اجنبية هائلة . وعلى الرغم من انه لم يطرأ على قيمة هذا القطاع سوى زيادة ضئيلة في عام ١٩٧٦ فان من المسلم به بوجه عام ان هذا ليس الا تباطؤا مؤقتا سيتغير اتجاهه الى العكس فور حسم مسألة الاستقلال . ففي أيار/مايو ١٩٧٧ على سبيل المثال ، ذكر على لسان السيد دى ماشورئيس غرفة المناجم بجنوب غرب افريقيا ان كل البلدان الغربية تقريبا تبنى اهتماما متزايدا بالتنقيب عن المعادن في ناميبيا وان بعضها قد حصل بالفعل على حقوق للتنقيب وان كانت البلدان الاخرى لا تزال تنتظر لتعرف على اى نحو ستتطور الحالة السياسية . وذكر أيضا على لسان الاب فستوس موهورو ، احد كبار المسؤولين في سوابو بناميبيا ، ان سوابو لا تعارض من حيث المبدأ استمرار وجود شركات متعسدة الجنسية في ناميبيا .

١٤٤ - وأساس الثروة المعدنية في ناميبيا هو انتاج الماس الذي يعزى اليه ما يزيد على ٦٠٪ في المائة من مجموع قيمة الصادرات المعدنية . وعلى الرغم من ان المعادن الخسيسة قد ازدادت قيمتها

في الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ بنسبة ٨٥ في المائة فانها لم تكن تمثل في السنة الاخيرة سوى ٣٦ في المائة فقط من المجموع بينما كان النحاس والرصاص هما أهم المعادن من حيث القيمة يليهما الزنك والليثيوم والكاديوم . ولقد طغى اليورانيوم على كل من الماس والمعادن الخسيسة في السنوات الاخيرة من حيث الأهمية ، ومن المعتقد ان الاقليم ثاني اكبر مصادره في العالم .

١٤٥- وكان انتاج بعض المعادن المنتقاة في ١٩٧٦ ، وفقا لما ذكرته مصادر غير رسمية ، على النحو التالي : الماس النفيس ، ١٧ مليون قيراط ؛ الفضة ٤٢٥٠٠ كيلوغرام ؛ النحاس المباشري ٢٨٢٠٠ طن متري ؛ والرصاص المنقى ٣٩٦٠٠ طن متري ؛ والليثيوم ٦٠٠٠ طن متري ؛ والقصدير ١١٠٠ طن متري ؛ والفاناديوم ٥٠٠٠ طن متري ؛ والزنك ٤٨٠٠٠ طن متري .

الماس

١٤٦- ان شركة كونسوليديتد دياموند ماينز اوف ساوث ويست افريكا، ليمتد ، وهي شركة تابعة لشركة دي بيرز كونسوليديتد ماينز ، ليمتد ، المملوكة لجنوب افريقيا هي شركة تعدين الماس الوحيدة الناشطة في الاقليم . وفي آب/ اغسطس ١٩٧٧ ، أعلنت شركة دي بيرز عن زيادة قدرها ٨٠ في المائة في ارباحها عن النصف الاول من السنة ، تعزى في المقام الاول الى زيادة مبيعات الماس وارتفاع الاسعار في جزء من هذه الفترة . وبلغت قيمة الارباح قبل الضريبة عن الستة أشهر الأولى ٤٥٣ مليون راند (٢٥٠ مليون راند في عام ١٩٧٦) وبلغ صافي الارباح ٣٤٩ ٢٩١ راند (٣٠٩ ١٦٢ راند في عام ١٩٧٦) ؛ في الوقت الذي ازدادت فيه الارباح المؤقتة على الاسهم المؤجلة من ١٢٥ سنتا الى ١٧٥ سنتا (من سنتات جنوب افريقيا) عن كل سهم . وتمثل هذه الارباح عائدا قدره ٣٥٠ في المائة لحملة الاسهم المؤجلة البالغة ٣٥٧ مليوناً على التكاليف الاصلية للاسهم (٥ من سنتات جنوب افريقيا) . ويقال ان شركة دي بيرز تحصل على ما يتراوح بين ربع وثلث دخلها من مبيعات الماس المستخرج في ناميبيا .

١٤٧- وفي خلال عام ١٩٧٧ ذكر أن شركة كونسوليديتد دياموند ماينز قد سلمت بقرب اسقـلال ناميبيا وذلك بنقلها لمكتبها الرئيسي من كيمبرلي الى ويندهوك ويتخصيصها مبلغ ١٥٠ مليون راند لبناء معهد تكنولوجيا في اونغويديفا في اوفامبولاند . وقررت شركة كونسوليديتد دياموند ماينز أيضا أن تخصص جزءا غير مسمى من ارباحها لتنمية مؤسسات في ناميبيا لن يكون بقاؤها متوقفا بصفة مباشرة على عمل شركة كونسوليديتد دياموند ماينز . وسيتم استهلاك هذا الجزء ، وفقا لكثير من التقديرات ، في غضون ٢٠ عاما .

المعادن الخسيسة

١٤٨- لا تتوفر معلومات حديثة عن عمل شركة تسويمب المحدودة التي تنتج ٨٠ في المائة من المعادن الخسيسة في الاقليم . وفي عام ١٩٧٥ أفادت شركة تسويمب عن حدوث خسارة صافية للمرة الأولى منذ بدء عملها في الاقليم تعزى الى انخفاض أسعار النحاس والرصاص في السوق العالمية ، وأغلقت بصفة مؤقتة اثنين من مناجمها الأربعة .

١٤٩ - وتفيد التقارير أن من بين المناجم الأخرى التي أثر عليها انخفاض أسعار المعادن تأثيرا معاكسا منجم أوتجيهاز للنحاس الذي أنشأته شركة جوهانسبرغ كونسوليديتد انفستمنت كومباني ليميتد ، التابعة لجنوب أفريقيا ، بالاشتراك مع شركة كونتيننتال اور كوربوريشن التابعة للولايات المتحدة ، بتكاليف قدرها ٤٥٥ مليون رند . وفي عام ١٩٧٧ ذكرت التقارير أنه قد ترتب على مشاكل الانتاج التي زادها انخفاض الاسعار تفاقم ان خسر منجم اوتجيهاز ٩٧ ملايين راند خلال السنة الكاملة الاولى من عمله المنتهية في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، وأنه يجري النظر في وقف العمليات .

اليورانيوم

١٥٠ - اليورانيوم هو ، كما ورد من قبل ، أحدث بؤرة للاستغلال في ناميبيا . فبالإضافة الى منجم روسينغ (بب) الذي توجد به احتياطات يقدر انها تبلغ ١ طن متري ، يعتقد أن هناك على الأقل أربعة أماكن كبيرة أخرى لليورانيوم في الاقليم ، ولا سيما بالقرب من سواكوبوند . وتفيد تقارير صحفية مختلفة أن وجود اليورانيوم قد جذب اهتمام معظم شركات التعدين الرئيسية في جنوب أفريقيا بالإضافة الى عديد من الشركات الدولية التي ترى أن الزيادة المضطربة في أسعار اليورانيوم العالمية تبرر الاستثمارات العالية في هذا الميدان . والشركات التي تفيد التقارير أنها تقوم بالتنقيب في الاقليم هي Anglo American Corporation of South Africa, Ltd. و General Mining and Finance Corporation التابعة لجنوب أفريقيا ؛ وشركة Société national des pétroles d'Aquitaine الفرنسية ؛ وشركة Falconbridge Nickel Mines, Ltd الكندية . ويقال أيضا أن هناك شركات غير معروفة الهوية أخرى تقوم بالتنقيب ، مقرها في الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية . ومن بين الشركات المذكورة آنفا ، ينتظر ان تفتتح شركة General Mining and Finance التي عثرت على رواسب أكيدة لخام اليورانيوم ، منجمها التالي في ناميبيا .

١٥١ - وبالنظر الى احتياطات ناميبيا من اليورانيوم اكتسبت السيطرة على الاقليم أهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية جديدة . وعلقت صحيفة التايمز (اللندنية) في عددها الصادر في ١٤ أيار / مايو ١٩٧٧ في هذا الصدد قائلة ان ثروة ناميبيا من اليورانيوم وغيره من المعادن تبرر الى حد كبير اهتمام الدول الغربية المفاجيء بايجاد حل سياسي لناميبيا ، ولا سيما في شكل حكومة مستقلة تتضمن سوابغ وتكون في نفس الوقت على درجة من الاعتدال تكفي للسماح للشركات المتعددة الجنسية بالعمل هناك . بيد أن الاعتقاد السائد من ناحية أخرى هو أن امكانية حصول جنوب أفريقيا على اليورانيوم في ناميبيا ترتب عليه آثار خطيرة نظرا لقدرة جنوب أفريقيا على انتاج الاسلحة النووية . وعلى الرغم من أن شركة Rio Tinto Zinc Corporation, Ltd. التابعة للمملكة المتحدة ، وهي المساهم

(بب) للاطلاع على التفاصيل انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرات ١٤٣ - ١٥٢ ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٢٩ - ٣٣ .

الأكبر في منجم روسنغ ، تنكر أنها ستبيع اليورانيوم لجنوب افريقيا فانه يجوز لهذه الأخيرة ، بمقتضى أحكام قانونها للطاقة الذرية لعام ١٩٤٨ ، أن تطالب في أى وقت بحقوقها في جميع ما ينتج من يورانيوم . كما أن من المحتمل أيضا ، اذا قامت شركة تابعة لجنوب افريقيا بانتاج اليورانيوم مثل شركة General Mining and Finance ، أن يتجه قدر كبير من الانتاج الى جنوب افريقيا بدلا من الاسواق

الخارجية .

١٥٢- غير أن الصعوبات التقنية المستمرة قد عوّقت التقدم نحو التشغيل التام لمنجم روسنغ . وفي ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، ذكر أنه على الرغم من أن عمليات التعدين السطحي لا تزال مستمرة فـان العمليات الجوفية التي تنتج ركاما من مرتبة أعلى قد أوقفت مؤقتا . وكان من نتيجة ذلك أنه كان يجري تشغيل المنجم بنسبة ٧٥ في المائة فقط من طاقته وكان من المتوقع أن يقل الناتج من اوكسيد اليورانيوم في عام ١٩٧٧ بكثير عن الناتج المتوقع في بادئ الامر وقدره ه طن متري . وبالنظر الى انخفاض الانتاج عما كان مقدرا فان المنجم لم يحصل بعد على تدفق نقدي أكيد ولا يحتمل ان يسهم اسهاما كبيرا في عائدات شركة Rio Tiwto . وذكر أيضا أن النفقات المتكبدة من أجل الاصلاح الميكانيكي وشراء معدات جديدة قد أدت الى زيادة مجموع التكاليف المقدرة الى ٢٨ مليون راند انفق منها بالفعل مبلغ ٢٥ مليون راند . كما تأثرت مربحية المنجم بالصعوبات الناشئة في منجم اوتجيهــاز للنحاس الذى كان من المفروض في بادئ الامر أن يوفر ثاني كبريتيد الحديد اللازم لاستخراج مذيب اليورانيوم .

جيم - صيد الأسماك

١٥٣- كانت صناعة صيد الأسماك لعدة سنوات ثاني أرباح مجال للاستغلال أمام الشركات المملوكة للبيض والعاملة في ناميبيا . وكانت المياه القريبة من السواحل النامبي في المحيط الاطلسي تعد من أغنى مناطق صيد الاسماك في العالم ، ولا سيما فيما يتصل باسماك السردين التي تتسم عادة بوفرة الانتاج وتوجد على هيئة مجموعات كبيرة ، ولا سيما على امتداد الشواطئ بالقرب من خليج والفيس .

١٥٤- وفي عام ١٩٧٧ ، كان من نتيجة افراط شركات جنوب افريقيا العشر ، التي لها مؤسسات في الاقليم ، في الصيد في السنوات الماضية أن نضبت موارد الاسماك تقريبا وأصبحت الصناعة فـي مجموعها مهددة بخطر الانهيار الوشيك . وقامت جنوب افريقيا ، فيما وصف بأنه تحرك متطرف ومتأخر لتصحيح الحالة ، بتخفيض الحصص الاجمالية المقررة من أسماك السردين الى ٢٠٠ طن متري (٤٧٠ طن متري في عام ١٩٧٦) وخصصت مبلغ ٧٥٠٠٠٠ راند لبرنامج بحث . الا أنه قدر أن هذا التخفيض سيؤدى الى خفض الارباح بنسبة ٥٠ في المائة عن الارباح في عام ١٩٧٦ عندما بلغت قيمة الانتاج ٨٨ر٨ مليون راند . وذكر أيضا أنه قد تم تسريح نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في اوفامبو كما انخفض الانتاج من الأسماك المحفوظة وهي المصدر الرئيسي للدخل .

١٥٥- وجاء في تقرير نشرته صحيفة فاينانشيال ميل (بجنوب افريقيا) أنه على الرغم من أن قدرا

معينا من المسؤولية عن الازمة يمكن أن يقع على شركات الصيد وعلى سفن الترولة الاجنبية العاملة بالقرب من الساحل الناميبي ، فان المسؤولية الرئيسية في ذلك تقع على حكومة جنوب افريقيا التي لم تقم بتعديل الحصص المقررة وتخفيضها لدى ظهور الانذارات المبكرة بالازمة وتجاهلت توصيات لجنة عينت خصيصا لهذا الغرض وأوصت بأن تنقل مهمة ادارة عمليات صيد الأسماك من الوكالة الحكومية المسؤولية عن ذلك وأن يعهد بها الى هيئة مركزية تضم علماء .

١٥٦ - وانما دمرت مصائد الأسماك على نحو لا سبيل الى اصلاحه فان ناميبيا ستحرم في حالة استقلالها من ثاني أكبر مصدر للدخل فيها ومن مصدر هام للعمالة .

دال - الزراعة

١٥٧ - يتألف قطاع الزراعة الذي يسيطر عليه البيض من مزارع تربية الماشية وأغنام القرقول التي يعزى اليها حوالي ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وفي عام ١٩٧٤ ، بلغت حصيلة المبيعات من الماشية الحية وجلود القرقول ٩٦ مليون راند . وعلى الرغم من أهمية الصناعة فان الزراعة لا تزال تتطلب اعانات مستمرة ولا يزال المزارعون في ديون مستمرة حتى في أوقات الرخاء النسبي . وبمضي أحد التقارير أن المشكلة الرئيسية هي ، بالاضافة الى الجفاف ، استمرار التآكل بسبب الخطة الالوية لتنمية مزارع تربية الحيوانات في المناطق الواقعة الى جنوب ويندهوك والتي قد تؤدي في النهاية الى امتداد الصحراء الساحلية في اتجاه الشمال والشرق الى مسافة تتراوح بين ١٥٠ كيلومترا و ٢٠٠ كيلومتر . بل انه يقال أيضا أنه حتى القطاع الأوسط من الاراضي القابلة للزراعة الى الشمال من ريهوبوت غيببت لا يستغل استفلالا سليما .

١٥٨ - ولا تتوفر عن التطورات في هذا القطاع خلال الفترة المستعرضة سوى معلومات قليلة . وما برحت صناعة تربية الماشية ، حسبما ذكرت التقارير ، تعاني من كساد شديد نظرا لقلّة الطلب على لحوم البقر نتيجة لارتفاع الاسعار في الاسواق . أما العائدات من أغنام القرقول فانها ، على النقيض من ذلك ، آخذة في الزيادة عقب حملات الدعاية في الأسواق الدولية .

الفصل التاسع *

الصحراء الغربية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة الصحراء الغربية في جلستها ١١٢٤ المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٨ .
- ٢ - وقد أخذت اللجنة بعين الاعتبار عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها بصفة خاصة القرار ٣٢ / ٢٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ بشأن مسألة الصحراء الغربية والقرار ٣٢ / ٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويمقتضى الفقرة ١٣ من القرار ٣٢ / ٤٢ ، رجعت الجمعية من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " .
- ٣ - وكان أمام اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (أنظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالأقليم .
- ٤ - وليت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٢٤ المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس طلب استماع تقدم به وفد للجمعية الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة بوليساريو) . وقد أدلى السيد مجيد عبدالله (جبهة بوليساريو) ببيان في الجلسة نفسها (A/AC.109/PV.1124) . كما ألقى ممثلاً الكونغو وكوبا بيانين في نفس الجلسة (A/AC.109/PV.1124) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٥ - قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٢٤ المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس دون اعتراض ، في أعقاب بيان أدلى به رئيسها (A/AC.109/PV.1124) ، النظر في هذا البند في دورتها المقبلة مع مراعاة ما قد تصدره الجمعية العامة من توجيهات في هذا الشأن في دورتها الثالثة والثلاثين ، أن تأذن لمقررها تسهيلاً لنظر الجمعية في هذا البند ، أن يحيل الى الجمعية مباشرة جميع المعلومات المتاحة بشأن هذه المسألة .

صدر من قبل بوصفه جزءاً من الوثيقة A/33/23/Add.3 و Corr.1 .

*

مرفق *

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

٥ - ١	١ - معلومات عامة
٩ - ٦	٢ - معلومات أساسية
١١ - ١٠	٣ - نظر الجمعية العامة في المسألة
١٢	٤ - نظر منظمة الوحدة الإفريقية في المسألة
٢٣ - ١٣	٥ - الاشتباكات المسلحة

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1266.

الصحراء الغربية

١ - معلومات عامة

- ١ - تقع الصحراء الغربية على الساحل الشمالي الغربي لافريقيا المطل على المحيط الأطلسي. ويبلغ مجموع مساحتها حوالي ٢٦٦ ٠٠٠ كيلو متر مربع وطول خطها الساحلي ١ ٠٦٢ كيلو مترا .
- ٢ - وتحده الصحراء الغربية من الشمال والشمال الشرقي المغرب والجزائر وتحدها من الجنوب والشرق موريتانيا . ويبلغ طول حدودها البرية ٥٤٥ . ٢ كيلو مترا منها ٥٧٠ كيلو مترا من الحدود مع موريتانيا و ٤٧٥ كيلو مترا من الحدود مع المغرب والجزائر . ويتألف الاقليم من منطقتين هما الساقية الحمراء ووادي الذهب اللتان تشكلان جزءا لا يتجزأ من الصحراء الكبرى .
- ٣ - ومناخ الصحراء الغربية جاف جدا ويتسم بفروق ضخمة بين درجات الحرارة ليلا ونهارا . أما الفلاحة فيها فنادرة جدا باستثناء بعض المناطق المنخفضة في الجنوب التي ترويهما أمطار تسقط من آن لآخر .
- ٤ - ويشكل الفوسفات الذي بدأ استخراجه في عام ١٩٧٤ المورد الاقتصادي الرئيسي للصحراء الغربية .
- ٥ - أما معظم السكان الأصليين في الصحراء الغربية فهم من البدو الرحل والرعاة وينحدرون من أصل بربري أو بدوي . والقبائل الرئيسية في الاقليم هي الرقيبات وآيت لحسن وأولاد سليم . وتوجد هذه القبائل أيضا في موريتانيا والمغرب والجزائر .

٢ - معلومات أساسية

- ٦ - قامت اسبانيا ، وفقا لعلان السائد المعروف أيضا باتفاق مدريد (أ) ، الذي وقّعه في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ مع المغرب وموريتانيا ، بنقل سلطاتها الى ادارة مؤقتة تتألف من الحاكم العام الاسباني آنثوذ ونائبين للحاكم عيّنت أحدهما المغرب وعيّنت الآخر موريتانيا . ووفقا لأحكام ذلك الاتفاق أنهت اسبانيا وجودها في الاقليم في ٢٦ شباط /فبراير ١٩٧٦ .
- ٧ - وفي ١٤ نيسان /أبريل ١٩٧٦ ، وقعت المغرب وموريتانيا اتفاقا عينتا بموجبه الحدود بين موريتانيا والمغرب بالخط المستقيم الذي يربط بين نقطة تقاطع خط العرض الرابع والعشرين شمالا

(أ) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثلاثون ، ملحق تشرين الاول /اكتوبر،
وتشرين الثاني /نوفمبر وكانون الاول /ديسمبر ١٩٧٥ ، الوثيقة S/11380 ، المرفق الثالث .

وخط الطول الثالث عشر غربا . وبتحديد الحدود على هذا النحو ، أدمج الجزء الشمالي للصحراء الغربية في الأراضي المغربية والجزء الجنوبي في الأراضي الموريتانية . واتهمت الحكومة الجزائرية ، التي كانت قد عارضت اتفاق مدريد ، الحكومة الإسبانية بالتكرار لالتزاماتها بشأن إنهاء استعمار الاقليم وتسليم الاقليم الى المغرب وموريتانيا .

٨ - وكانت الجبهة الشعبية لتحرير السابقة الصحراء وواى الذهب (جبهة بوليساريو) قد أعلنت من قبل ، في بيان أصدرته للصحافة يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، أن الشعب الصحراوي يعتبر " الاتفاق المبرم فيما بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا لاغيا وباطلا وبأنه عمل من أعمال العدوان واللصوصية " وأكدت من جديد حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والا استقلال (A/32/303 ، المرفق ، ص ٨) .

٩ - واعترف ١٥ بلدا بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية التي أعلنتها جبهة البوليساريو في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ وهذه البلدان هي : أنغولا ، بنما ، بنن ، بوروندى ، توغو ، الجزائر ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، غينيا - بيساو ، الكونغو ، مدغشقر ، موزامبيق ، واليمن الديمقراطية .

٣ - نظر الجمعية العامة في المسألة

١ . قامت الجمعية العامة ، في جملة أمور ، بمقتضى قرارها ٣٢ / ٢٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ الذى اتخذ دون اعتراض، بتأكيد تمسكها من جديد بمبدأ تقرير الشعوب لمصيرها وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ وأعربت عن أملها في أن يتم التوصل ، على وجه السرعة ، الى حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة فسي الدورة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية التي ستخصص لبحث هذه المسألة والتي ستعقد قريبا عملا بالمقررين اللذين اتخذهما مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورتيه العاديتين الثالثة عشرة (ب) والرابعة عشرة (أنظر A/32/310، المرفق الثاني)؛ وقررت استئناف النظر في مسألة الصحراء الغربية في دورتها الثالثة والثلاثين ؛ ورجت من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تبقى تطورات هذه المسألة قيد الاعتراض وأن تقدم تقريرا عنها الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ؛ ورجت من الأمين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية اعلام الأمين العام للأمم المتحدة بالتقدم المحرز في تنفيذ مقررات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الصحراء الغربية ؛ ودعت الأمين العام للأمم المتحدة الى أن يقدم تقريرا عن مسألة الصحراء الغربية الى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر ذلك عن الدورة الثالثة والثلاثين .

(ب) أنظر الوثيقة A/31/136-S/12141 ، المرفق الثاني ، القرار AHG/Res.81 (د - ١٣) ، وللإطلاع على النص المطبوع ، أنظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه ، وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

١١ - ويمثل موقف كل من الجزائر (ج) والمغرب (د) وموريتانيا (هـ) وجبهة بوليساريو (و) في بياناتها المدلى بها في اللجنة الرابعة .

٤ - نظر منظمة الوحدة الافريقية في المسألة

١٢ - أعلن ، أثناء الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عقد في الخرطوم في الفترة من ١٨ الى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، أن المؤتمر اتخذ قرارا ينشئ لجنة مخصصة تتألف من خمسة رؤساء دول من الدول الأعضاء في المنظمة برئاسة الرئيس السوداني جعفر محمد نيمري الذي يرأس حاليا منظمة الوحدة الافريقية . وأسند المؤتمر الى هذه اللجنة مهمة دراسة " جميع البيانات المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية ، بما في ذلك ممارسة حق الشعب في تقرير المصير ، وطلب الى الرئيس أن يجرى ، في أقرب وقت ممكن ، مشاورات بشأن إنشاء اللجنة . كذلك أهاب المؤتمر بجميع دول المنطقة الامتناع عن القيام بأى عمل قد يعوق البحث عن حل عادل وسلمي للمسألة . ودعا المؤتمر أيضا الأمين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية الى أن يقدم تقريرا عن تطور المسألة الى المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية والثلاثين وأن يوجه أنظار الأمين العام للأمم المتحدة الى هذا القرار (A/33/235) ، المرفق الثاني ، القرار AHG/Res.92 (د - ١٥) .

-
- (ج) أنظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة العاشرة ، الفقرات ٧٨ - ١١٨ .
- (د) المرجع نفسه ، الجلسة ١١ ، الفقرات ٨٣ - ١٢٦ .
- (هـ) المرجع نفسه ، الجلسة ١١ ، الفقرات ١ - ٨٢ .
- (و) المرجع نفسه ، الجلسة ١٠ ، الفقرات ٣٠ - ٧٢ .

٥ - الاشتباكات المسلحة

١٣ - تشير الأنباء الصحفية الى استمرار وقوع اشتباكات مسلحة بين قوات جبهة بوليساريو وقوات المغرب وموريتانيا . وعلى الرغم من أن هذه التقارير والبيانات تتضارب في كثير من الأحيان ، الا أنه يبدو ، استنادا الى مختلف الروايات المتاحة أن عدة مواقع ، سواء داخل الاقليم أم في المغرب وموريتانيا ، قد تأثرت بذلك .

١٤ - وذكر أن المراكز الاقتصادية الموريتانية كانت من بين الأهداف الرئيسية لجبهة بوليساريو وأفادت الأنباء أن عدة هجمات شنت خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٧٨ على نقاط على امتداد خط السكة الحديدية الذي يربط بين زويرات ونواضيبيو . وبالرغم من أن الهجمات استهدفت أساسا مخافر واقعة على امتداد الخط ، الا أن الأنباء ، أفادت بأن جبهة بوليساريو بدأت في اتباع تكتيك جديد يتمثل في تدمير عربات السكة الحديدية وأجزاء من الخط . كما أفادت التقارير أن منشآت تملكها شركة مناجم موريتانيا في تميميشط قد تعرضت للهجوم أيضا .

١٥ - وتجدر الاشارة الى أن خط السكة الحديدية هذا الذي يبلغ طوله ٦٠٠ كيلومتر يستخدم في نقل خام الحديد المستخرج في زويرات الى ميناء نواضيبيو . ويمثل هذا الحديد الخام ٨٥ في المائة من دخل موريتانيا من التجارة الخارجية . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، أخلت جبهة بوليساريو سبيل ثمانية من الرعايا الفرنسيين كانت قد احتجزتهم كرهائن منذ شهر ايار/مايو السابق على أثر قيام جبهة بوليساريو ببنفارة على زويرات . وقد تم الافراج عن الثمانية في الجزائر وسلموا الى الأمين العام للأمم المتحدة .

١٦ - وتفيد التقارير بأن من جملة الاشتباكات بين قوات جبهة البوليساريو والقوات المغربية تلك التي وقعت في ايار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٨ في سكين في جنوب المغرب وفي أم درجة في الصحراء الغربية التي ذكر انها معقل لجبهة بوليساريو تشن منه الهجمات على خط السكة الحديدية بين زويرات ونواضيبيو . وتختلف تقديرات الجرحى والقتلى اختلافا واسعا .

١٧ - وابقا لاتفاق التعاون المشترك بين موريتانيا والمغرب في ميدان الدفاع الموقع في ١٣ ايار/مايو ١٩٧٧ ، قامت المغرب بارسال كتيبتين من الجنود الى زويرات ، ووضعت جنودا في دخله صبر مغربين ، وعين بنتيتي ، ونواضيبيو ، وعسر ، وعكوج لمساعدة موريتانيا في محاربة جبهة بوليساريو . وأشارت التقارير الى أن الطائرات المغربية قد اشتركت أيضا في القتال ضد مفاوري جبهة بوليساريو . وذكر أن لأسراب من طائرات ف - ٥ قواعد في العيون ودخلة ونواضيبيو ويقال أنها تتدلق منها بانتظام لاعتراض قوات جبهة بوليساريو .

١٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، أفادت الأنباء أن الطائرات الفرنسية المنطلق من قاعدة في داكار بدأت في القيام بمهام استطلاعية يومية فوق موريتانيا بطلب من الحكومة الموريتانية . ويقال ان الطائرات الفرنسية قامت ، تلبية لما ذكر انه بمطالبة موريتانيا " بقدر أكثر ايجابية من التدخل الفرنسي والدعم الجوي الفرنسي للمعمليات البحرية الموريتانية" ، لشن غارات جوية على مفاوري جبهة بوليساريو .

- ١٩ - وفي ٣ ايار/مايو ١٩٧٨ ذكر أن طائرات مقاتلة فرنسية من طراز " جاغوار " بدأت بمهاجمة هؤلاء المغاورين بناءً على طلب الحكومة الموريتانية . كما أفادت التقارير أن الفرنسيين يستخدمون ، بالإضافة إلى طائرات " جاغوار " المقاتلة طائرات استطلاع طويلة المدى من طراز " اتلانتيك بريفييه " في المنطقة .
- ٢٠ - وهناك تقارير متضاربة عما حدثه جبهة بوليساريو بالطائرات الفرنسية من خسائر .
- ٢١ - وفي نيسان /أبريل ١٩٧٨ ، أفادت التقارير أن جبهة بوليساريو ألقت القبض على ثمانية صيادين إسبانيين على مقربة من ساحل الصحراء الغربية . وتشير التقارير إلى أن هذا العمل كان ، فيما يبدو ، انتقاماً من إسبانيا لتصديقتها على اتفاق صيد أبرمته مع المغرب في شهر شباط /فبراير السابق . ويشير الاتفاق إلى مصاد أسماك الصحراء الغربية باعتبارها " خاضعة للولاية الإقليمية " للمغرب . وكانت جبهة بوليساريو في ذلك الوقت قد اتهمت إسبانيا بالاستفزاز وكررت منذ ذلك الحين في مناسبات عديدة أنها ستتخذ اجراءً لتدعيم دعواها في أن المياه القريبة من ساحل الصحراء الغربية هي جزء من أراضي الجمهورية الصحراوية الديمقراطية ومن ثم ينبغي اعتبارها جزءاً من "منطقة الحرب" .
- ٢٢ - وفي ١٧ حزيران /يونيه ، أفادت التقارير بأن الصيادين محتجزون وأنهم سيحاكمون بتهمة " السرقة " وفقاً لقوانين الجمهورية الصحراوية الديمقراطية .
- ٢٣ - هذا وتشير التقارير إلى أن عدد اللاجئين من الصحراء الغربية أخذ في الازدياد فقد تضمن تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة إلى الاقليم عام ١٩٧٥ أن ٧٠٠٠ لاجئ كانوا يعيشون في تندوف (ز) . غير أن الجزائر قدرت عدد اللاجئين في عام ١٩٧٦ ، في طلب قدمته إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحصول على معونة دولية ، كان يتراوح ما بين ٤٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ شخص معظمهم من النساء والأطفال يعيشون في حوالي ٢٠ معسكراً في منطقة تندوف (ح) . وتتضارب التقارير عن العدد الفعلي للاجئين .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (١/10023/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الثالث عشر ، المرفق ، الفقرة ٣٦٢ .

(ح) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ (٨/33/12) ، الفقرات

الفصل العاشر*

تيمور الشرقية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة تيمور الشرقية في جلستها ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٧٨ .
- ٢ - وأخذت اللجنة في الاعتبار، عند نظرها في هذا البند، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها بصفة خاصة القرار ٣٢/٣٤ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، بشأن مسألة تيمور الشرقية والقرار ٣٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقد رجحت الجمعية العامة، بمقتضى الفقرة ١٣ من القرار ٣٢/٤٢، من اللجنة الخاصة " مواصلة التعاس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة... بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين".
- ٣ - وكانت أمام اللجنة الخاصة، أثناء نظرها في هذا البند، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (أنظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالأقليم .
- ٤ - وفي الجلسة ١١٢٣، وافقت اللجنة الخاصة، على طلب استماع تقدم به السيد خوسيه راموس - أورتا من الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين) . وأدلى مثلاند ونيسيا ببيان في هذا الصدد (A/AC.109/PV.1123 و A/AC.109/PV.1108-1133/Corrigendum) وفي الجلسة نفسها، تكلم السيد راموس - أورتا (A/AC.109/PV.1123 و A/AC.109/PV.1108-1133/Corrigendum) كما أدلى ممثلو البرتغال وأستراليا واندونيسيا ببيانات (A/AC.109/PV.1123 و A/AC.109/PV.1108-1133/ Corrigendum) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٥ - قررت اللجنة الخاصة، في جلستها ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس، بعد الاستماع الى بيان من رئيسها (A/AC.109/PV.1123 و A/AC.109/PV.1108-1133/Corrigendum) دون اعتراض، أن تواصل دراسة هذا البند في دورتها المقبلة مع مراعاة أية توجيهات في هذا الصدد قد تصدرها اليها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين، وأن تأذن لمقررها، تسهيلاً لنظر الجمعية في هذا البند، بأن يحيل الى الجمعية مباشرة جميع المعلومات المتاحة بشأن هذه المسألة .

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من الوثيقة A/33/23/Add.3 .

المرفق *

ورقة عمل أهدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

٢- ١	١- لمحة عامة
١٣- ٣	٢- الوضع الدستوري والإدارة
١٩- ١٤	٣- التطورات الدولية ، ١٩٧٧-١٩٧٨
٢٤- ٢٠	٤- التطورات السياسية
٣٧- ٢٥	٥- الأنشطة العسكرية
٤٩- ٣٨	٦- الأحوال الاقتصادية
٥١- ٥٠	٧- الجهود الإنسانية التي بذلت في الآونة الأخيرة

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1256/Rev.1 .

تيمور الشرقية

١ - لمحة عامة

١ - تقع جزيرة تيمور في طرف سلسلة الجزر التي تشكل جمهورية اندونيسيا ، وهي تمتد بين خطي عرض ٨١٧' جنوباً ، ١٠٢٢' جنوباً وخطي طول ١٢٣'٣٥ ، ١٢٧'١٩ شرقاً . ويشكل الجزء الغربي من الجزيرة (المعروف باسم تيمور بارات) جزءاً من اندونيسيا . وتبلغ مساحة الجزء الواقع تحت الإدارة البرتغالية ٩٢٥ ١٤ كيلو متراً مربعاً ، وهو يشمل الجزء الشرقي من الجزيرة ، وجيب أوكوسي امينوء ، وجزيرة اتارو المواجهة للساحل الشمالي ، وجزيرة جاكو غير المأهولة المواجهة لأقصى الطرف الشرقي .

٢ - واستناداً إلى احصاء عام ١٩٧٠ ، فإن مجموع عدد سكان الاقليم كان يبلغ (١٠٥٤١ ٦١٠ نسمة بالمقارنة مع ٥١٧٠٧٩ نسمة في عام ١٩٦٠ . أما أحدث المتوفر من المعلومات عن توزيع السكان حسب الجماعات العرقية فترجع إلى عام ١٩٥٠ حين كان في الجزيرة ٥٦٨ شخصاً من أصل أوروبي و ٢٠٢٢ من المولدين المستيسوس و ٣١٢٨ من الصينيين . وفي منتصف عام ١٩٧٤ قدر عدد سكان الاقليم بنحو ٦٥٨٠٠٠ نسمة .

٢ - الوضع الدستوري والإدارة

٣ - وقبل التغيير الذي طرأ على الحكومة في البرتغال في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، كانت تيمور الشرقية تعتبر ، بموجب الدستور البرتغالي "مقاطعة خارجة" من مقاطعات البرتغال (أ) . وقد وردت تفاصيل الهيكل الأساسي لحكومة الاقليم في القانون الأساسي لما وراء البحار لعام ١٩٧٢ (ب) .

٤ - وبعد التغيير الذي طرأ على نظام الحكم في البرتغال ، أكدت الحكومة البرتغالية من جديد التزاماتها التي تضطلع بها بمقتضى الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة ، وأقر مجلس الدولة في البرتغال ، في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، قانوناً دستورياً يلغي التعريف الاقليمي السابق لجمهورية البرتغال ويعترف للاقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية بالحق في تقرير المصير ، بما في ذلك الاستقلال .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ،

(A/8723/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل العاشر ، المرفق الثاني ، الفرع ألف ، الفقرات ٣٢ - ٥٩ .

(ب) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ،

المجلد الثالث ، الفصل التاسع ، المرفق الاول ، الفرع واو ، الفقرات ١١ - ١٩ .

- ٥ - وتمشيا وسياستها العامة الرامية الى انهاء الاستعمار ، سنت الحكومة البرتغالية في تموز/ يوليه ١٩٧٥ القانون ٧٥ / ٧ (تموز/ يوليه ١٩٧٥) الذي نص على تشكيل حكومة انتقالية في تيمور الشرقية للاعداد لاننتخاب جمعية شعبية في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ . وقضى هذا القانون بأن تتألف الحكومة الانتقالية من مفوض سام تعيينه البرتغال ومن خمسة أعضاء آخرين يكون اثنان منهم ممثلين للحكومة البرتغالية ؛ ويختار الثلاثة الآخرون من بين ممثلي الأحزاب السياسية في الاقليم . وقضى كذلك بأن تضطلع الجمعية الشعبية ، التي يجرى انتخابها باقتراع عام مباشر وسري ، بمسؤولية تقرير مركز الاقليم في المستقبل . ونص القانون ٧٥ / ٧ على أن تنتهي السيادة البرتغالية في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ ، مالم يتم التوصل الى اتفاق آخربين البرتغال والجمعية الشعبية .
- ٦ - وكما ذكر من قبل (ج) ، اندلعت حرب أهلية في الاقليم خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٥ . وفي ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، أعلنت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ، التي تناقلت التقارير أنها تسيطر على معظم الاقليم ، استقلال تيمور الشرقية وانشاء " الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية " . وفي ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، أعلن ائتلاف يضم الأحزاب الموالية لاندونيسيا استقلال الاقليم كذلك واندماجه مع اندونيسيا . وضم هذا الائتلاف الجبهة الشعبية الديمقراطية التيمورية ، والاتحاد الديمقراطي لتيمور ، وكليبور اوان تيمور اسوين ، وحزب العمل .
- ٧ - وفي ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ . أبلغت الدولة القائمة بالادارة مجلس الأمن بأن القوات البحرية والجوية والبحرية الاندونيسية شنت هجوما عدوانيا ضد تيمور الشرقية (د) . وفي ١٧ كانون الأول / ديسمبر ، أعلنت الأحزاب الموالية لاندونيسيا انشاء " الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية " في ديلي عاصمة الاقليم . وفي ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ، احتلت قوات قيل انها بقيادة الاندونيسيين جزيرة اتاورو التي انسحبت اليها الادارة البرتغالية للاقليم في اب / اغسطس .
- ٨ - وخلال النصف الاول من عام ١٩٧٦ ، زادت الأحزاب الموالية لاندونيسيا ، تدريجيا ، من سيطرتها على المناطق الحضرية في الاقليم . وفي ايار / مايو ، أجريت انتخابات نظمتها " الحكومة

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل العاشر ، العرفق ، الفقرات ٨ - ١٢ .

(د) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثلاثون ، ملحق تشرين الأول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، الوثيقة S/11899 . وللاطلاع على الاجراء الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن مسألة تيمور في عام ١٩٧٧ ، أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق نيسان / ابريل و ايار / مايو وحزيران / يونيو ١٩٧٧ ، الوثيقتان S/12327 و S/12336 ؛ أنظر أيضا الوثائق S/12403 و S/12469 و S/NC/223 .

المؤتة في المناطق الخاضعة لسيطرتها من أجل انتخاب "جمعية شعبية اقليمية" . وفي (٣١ ايار/ مايو) قررت الجمعية الشعبية الاقليمية في اجتماعها الوحيد في ديلي ، أن تقدم التماسا الى اندونيسيا من أجل ادماج الاقليم في اندونيسيا رسميا .

٩ - ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الخاصة تلقت دعوة من "الحكومة المؤتة لتييمور الشرقية" لحضور اجتماع الجمعية الشعبية الاقليمية (انظر A/AC.109/526) ودعوة من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الامم المتحدة ، باسم حكومته ، لزيارة تييمور الشرقية في نفس وقت زيارة تقوم بها بعثة سترسلها الحكومة الاندونيسية (انظر A/AC.109/527) . وأعلن الرئيس بعد التشاور مع أعضاء اللجنة الخاصة أن اللجنة ليست في وضع يمكنها من تلبية هاتين الدعوتين بايفاد بعثة الى تييمور نظرا للأسباب التالية : (أ) ان اللجنة الخاصة ، في تناولها لمسألة تييمور أو أى اقليم آخر غير متمتع بالحكم الذاتي ، تسير على هدى من قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛ (ب) وان الحالة في تييمور الشرقية مازالت معروضة على مجلس الأمن ؛ (ج) وان الممثل الخاص للامين العام لا يزال يقوم بالمهمة الموكولة اليه بموجب قرارى مجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥) المؤرخ في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ و ٣٨٩ و (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٧٦ ؛ (د) ولم تشترك اللجنة الخاصة ، بأى شكل ، في الاجراءات التي أسفرت عن اعلان "الجمعية الشعبية الاقليمية" .

١٠ - وفي برقية مؤرخة في ٦ اب/ اغسطس ١٩٧٦ أحالتها البعثة الدائمة لاندونيسيا لدى الامم المتحدة (هـ) الى الأمين العام ، أبلغ السيد أرنالد دوسى ريس اراوخو ، موقعا على البرقية بوصفه "الرئيس التنفيذي السابق للحكومة المؤتة لتييمور الشرقية" ، الأمين العام أن "جميع الشؤون المتعلقة باقليم تييمور الشرقية قد أصبحت خاضعة لولاية جمهورية اندونيسيا اعتبارا من ١٧ تموز/ يوليه ١٩٧٦" .

١١ - ولم تتخل البرتغال أبدا عن سلطتها بوصفها الدولة القائمة بأدارة الاقليم ، ولم تعترف الامم المتحدة بسلطة "الجمعية الشعبية الاقليمية" ولم تؤيد قرارها . ومع ذلك فقد أصدر رئيس جمهورية اندونيسيا ، في ١٧ تموز/ يوليه ١٩٧٦ ، القانون ٧٦/٧ الذى ينص على ادماج تييمور الشرقية في جمهورية اندونيسيا واعلان تييمور الشرقية الاقليم السابع والعشرين لهذا البلد . وقد عينت الحكومة الاندونيسية السيد ريس اراوخو حاكما والسيد لويس داكروز نائبا للحاكم .

١٢ - وقال ممثل اندونيسيا ، متحدثا خلال المناقشة العامة للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، ان شعب الاقليم ، باعلانه الاندماج في جمهورية اندونيسيا ، قد ترجم المصالح العليا لسكان تييمور الشرقية وان هذا الاعلان قد تم الاعراب عنه بالطريقة التي اختارها السكان وبما يتفق مع أعرفهم المتوارثة . وعلى هذا فقد مارس شعب تييمور الشرقية حقه في تقرير المصير وفقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام قرارى الأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول /

(هـ) المرجع نفسه ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق تموز/ يوليه وآب/ أغسطس وايلول / سبتمبر ١٩٧٦ الوثيقة S/12170 ، المرفق .

ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وأصبح الشعب مستقلا باندماجه في جمهورية اندونيسيا في ١٧ تموز / يوليه ١٩٧٦ (و) .

١٣ - وعقب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٣/٣١ في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، قال ممثل اندونيسيا انه يأسف لاتخاذ الجمعية العامة قرارا بشأن تيمور الشرقية على أساس " ادعاءات تافهة واتهامات سخيفة " تقدمت بها بعض البلدان التي ليس هناك أى علاقة بين دوافعها وبين مصالح شعب تيمور الشرقية . وادعى انه اعتبارا من ١٧ تموز / يوليه ١٩٧٦ أصبح كل ما يحدث في تيمور الشرقية من الشؤون الداخلية لاندونيسيا . وعلى هذا لا يمكن لاندونيسيا أن تقبل اجراء مناقشة بشأن تيمور الشرقية في أى محفل دولي ، بعافى ذلك الأمم المتحدة (ز) .

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الجلسات العامة ،
الجلستان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة .

(ز) المرجع نفسه . الجلسة الخامسة والثمانون .

٣ - التطورات الدولية ، ١٩٧٧ - ١٩٧٨

١٤ - وفي نيسان / ابريل ١٩٧٧ ، ابلغت البرتغال الامم المتحدة بأن الممارسة الفعالة للسيادة البرتغالية على الاقليم قد توقفت في آب / أغسطس ١٩٧٥ ، حينما اضطر حاكم تيمور وكبار معاونيه الى مغادرة الاقليم بسبب بعض الاحداث العنيفة التي وقعت في الاقليم . كذلك أُطاق وجود القوات المسلحة الاندونيسية في تيمور الشرقية منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ الحكومة البرتغالية عن ممارسة الادارة الفعالة للاقليم . وفي عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، منعت الحكومة البرتغالية بحكم الواقع من ارسال أية معلومات عن تيمور الشرقية بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق (A/32/73 و A/33/75) (ج) .

١٥ - وفي الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، وخلال مناقشة مسألة تيمور الشرقية في اللجنة الرابعة ، أعلن ممثل البرتغال ان حكومته لا تعترف بحكم القانون ، بالاندماج الذي فرض بالقوة لتيمور الشرقية مع اندونيسيا ، وأعربت عن رأي مفاده أن انسحاب القوات المسلحة الاندونيسية من الاقليم هو شرط مسبق لممارسته لحق تقرير المصير . وذكرت البرتغال انها ما زالت تتحمل مسؤوليات رسمية فيما يتعلق بتيمور الشرقية (ط) . وقد تكرر الاعراب عن هذا الموقف عندما تناقلت التقارير ان السيد فيتور ساماشادو ، وزير الشؤون الخارجية في البرتغال ، قد أعلن من جديد في ١٧ تموز / يوليه ١٩٧٨ ان البرتغال لا تعترف باندماج تيمور الشرقية مع اندونيسيا ، وتعتبر نفسها الدولة القائمة بادارة الاقليم . ورفض وزير الشؤون الخارجية الاعتراف بشرعية اي اجراء من شأنه ان يعنى ضمنا السيادة الاندونيسية على تيمور الشرقية ولا سيما زيارة الرئيس الاندونيسي للاقليم (انظر الفقرة ٣٥ أدناه) .

١٦ - وردا على ذلك ، أكد من جديد ممثل اندونيسيا موقف حكومته القائل بأنه بحصول الاقليم على الاستقلال عن طريق انه طاجه منع اندونيسيا أصبحت مسألة تيمور الشرقية غير قائمة بوصفها احدي مشاكل انها الاستعمار . واعتبرت اندونيسيا انه لما كانت تيمور الشرقية قد أصبحت جزءا من اراضيها الوطنية ، فان اية مناقشة لهذه المسألة تكون غير ملائمة ، وأعربت عن رفضها أي تدخل في شؤونها الداخلية من جانب اية دولة أو منظمة (ي) .

١٧ - وفي ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٢ / ٣٤ الذي

(ج) نظرا لعدم وجود معلومات رسمية من الدولة القائمة بالادارة ، فقد استمدت المعلومات الاضافية الواردة في الفروع التالية لهذه المرفقة من التقارير المنشورة .

(ط) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة الثانية عشرة ، الفقرات من ٢٢ - ٢٦ .

(ي) المرجع نفسه ، الجلسة التاسعة عشرة ، الفقرتان ٥٧ و ٥٨ .

أكدت فيه من جديد ، ضمن جملة أمور ، حق شعب تيمور الشرقية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وشرعية كفاحه في سبيل الحصول على هذا الحق ، ورفضت الادعاء بأن تيمور الشرقية قد ادمنت في اندونيسيا حيث أن شعب هذا الاقليم لم يستطع ان يمارس بحرية حقه في تقرير المصير والاستقلال . ورجت الجمعية من اللجنة الخاصة ان تواصل بحث الحالة في الاقليم بحثا نشطا ، وقررت ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثالثة والثلاثين البند المعنون " مسألة تيمور الشرقية " .

١٨ - وقد أعلنت اندونيسيا معارضتها الصريحة والتامة لهذا القرار ، الذي اعتبرت أنه لا صلة له على الاطلاق بالحالة في تيمور الشرقية ، وأكدت من جديد ادعاءها بأن الاقليم أصبح مستقلا بوصفه جزءا لا يتجزأ من اندونيسيا (ك) .

١٩ - وفي ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، أعلنت حكومة استراليا قرارها بقبول تيمور الشرقية بوصفها جزءا من اندونيسيا . وفي بيان يتضمن اعلان هذا القرار ، قال السيد اندروبيكوك وزير الشؤون الخارجية في استراليا انه على الرغم من ان حكومته لا تزال تنتقد الوسائل التي استخدمت في تنفيذ الدمج ، فقد قررت انه من الامور غير الواقعية الاستمرار في رفض الاعتراف بحكم الواقع بأن تيمور الشرقية جزء من اندونيسيا .

٤ - التطورات السياسية

٢٠ - طبقا للمعلومات الاذونيسية ، تقرر اعتبار تيمور الشرقية ، بوصفها مقاطعة اندونيسية ، " منطقة من المستوى الاول " . وتشمل الحكومة الاقليمية حديثة التكوين امانة عامة اقليمية ومجلس نواب اقليمي . وقد تم شغل معظم المناصب في هاتين الهيئتين بالسكان المحليين . ويشترك أبناء تيمور الشرقية ايضا في مجلس النواب الوطني وفي الجمعية الشعبية الاستشارية .

٢١ - وذكر أن وزير الدفاع والأمن الاندونيسي ، الذي يشغل في نفس الوقت منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، قام ، بالاشتراك مع وزير الشؤون المحلية ، بتعيين هيئة تنسيق اقليمية تعرف باسم سكرول ، تضم موظفين عسكريين ومدنيين ، وذلك " لضمان وجود ادارة منظمة وتحقيق الامن والنظام الشاملين " .

٢٢ - وطبقا لشتى الانباء الصحفية ولا دعات الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين) ذاتها ، تظل فريتيلين الحركة السياسية الوحيدة داخل تيمور الشرقية التي تعارض بصورة فعالة قيام اندونيسيا بادماج الاقليم بنا على قرار من جانب واحد .

(ك) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسة الثالثة والثمانون .

٢٣ - وفي نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، نشرت الصحف البرتغالية تقارير تفيد بتكوين حركة وطنية جديدة في لشبونة من المنفيين التيموريين . وقد أعلن المتحدث بلسان الحركة ، التي تعرف باسم حركة حق تقرير المصير لتيمور - " ديلي " ، ان هدفها هو " الحيلولة دون ان تصبح مسألة تيمور الشرقية في طي النسيان " وأن الحركة ستمارس نشاطها " حتى تحقق تيمور تقرير المصير الحقيقي " (ل) . وتؤيد هذه الحركة اعادة الادارة البرتغالية في تيمور الشرقية ، والا ستعاضة عن القوات الاندونيسية بقوات برتغالية أو قوات دولية تحت رعاية الامم المتحدة ، واذ اقتضى الامر وضع الاقليم تحت ادارة دولية .

٢٤ - وفي بيان صدر في ١٢ نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، أعلن السيد ماري الكاتيري ، وهو أحد أعضاء فريتيلين ، أن حزبه سوف يواصل النضال حتى يتم التوصل الى شروط حقيقية للسلم الدائم والتمعير الاقتصادي . وذكرت الانباء انه قال ان المفاوضات بين الجانبين المتنازعين يمكن ان تكون وسيلة لخلق الشروط التي قد تمكن تيمور الشرقية واندونيسيا من اقامة علاقات جوار طبيعية بدل وتبادل تعاون مثر .

٥ - الانشطة العسكرية

٢٥ - في أعقاب زيارة قام بها السيد ريتشارد كارلتون ، مراسل صحيفة الاوبزيرفر (لندن) لتيمور الشرقية في تموز / يوليه ١٩٧٧ ، كتب انه رغم الجهود التي تبذلها جيوب مغاوري فريتيلين في الجبال ، فان اندونيسيا تسيطر سيطرة فعالة على الاقليم . ووفقا لما كتبه هذا المراسل فان جيش احتلال قوامه ١٥٠٠٠ جندي يكفل هذه السيطرة بيد انه لا يزال يواجه المشاكل كما تدل على ذلك تدابير الامن المحكمة التي اتخذت لحمايته اثناء زيارته . وقال ان طائرات الهليكوبتر التي تم توفيرها لنقله تلقت تعليمات بالتحليق على ارتفاع يزيد على ١٠٠٠ متر خارج مرمى نيران الاسلحة الصغيرة . وذكر انه اينما ذهب بصحبة الاندونيسيين كان يوجد على الدوام ثلاثة من الحراس على مرمى السمع كما كانت تحيط به دائرتان متحدتا المركز من قوات الدفاع المدني " . وقد اوضح له الاندونيسيون ان هذه التدابير لا تستهدف تقييد تحركاته وانما بالاحرى حمايته . وفي تقدير السيد كارلتون ان حوالي ٥٠٠٠ من التيموريين (حوالي ٧ في المائة من السكان) قد لقيوا حتفهم خلال الحرب الاهلية والمدوان حتى وقت قيامه بالزيارة .

٢٦ - ومع ذلك ففي آب / اغسطس ، وطبقا للتقارير الصحفية الاسترالية ، شنت اندونيسيا هجوما جديدا ضد قوات فريتيلين مستخدمة ١٥ كتيبة مشاة تضم حوالي ١٠٠٠٠ جندي . وقد زعمت مصادر فريتيلين ان اندونيسيا استخدمت في هذه الحملة النابالم والمزاد المسقطة لوراق الاشجار . وفي الوقت نفسه ، ومع بداية الهجوم ، عرض سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا الصفو العام عن أعضاء

(ل) Diario de Noticias (لشبونة) ، ٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ .

- ٢٧ - وفي اوائل تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، ذكرت مصادر فريتيلين وقوع هجوم مضاد . وطبقا لما ذكره في ٨ تشرين الاول / اكتوبر السيد أريكو فرنانديز وزير اعلام فريتيلين فان ٣٥٠ جنديا اندونيسيا قد قتلوا في اشتباك عند قرية تابو بالقرب من الحدود مع تيمور بارات .
- ٢٨ - وبنهاية عام ١٩٧٧ . كانت المصادر الاندونيسية تعلن انه لم يمد في الاقليم سوى بضعة مئات من رجال المصائب وانه منذ آب / اغسطس ، استسلم ٤٠٠٠٠ من مؤيدي فريتيلين بموجب قرار المعفو . ومع ذلك فقد جاء في مقال نشر في صحف نيوزيلندا ان اندونيسيا قد لا تكون مسيطرة الا على حوالي ثلث تيمور الشرقية فقط .
- ٢٩ - وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، ذكرت الصحف البرتغالية انه طبقا لرسائل واردة من الرسائل في تيمور الشرقية ، فان القوات الاندونيسية لاتزال تواصل القتال ضد فريتيلين " ارضا ، وبحرا ، وجوا " . وذكرت الرسائل ايضا ان معظم الشباب ، ويقدر عددهم بنحو ٣٠ في المائة من السكان ، يقطنون المناطق الريفية مع فريتيلين بينما يسيطر الاندونيسيون على المدن فقط .
- ٣٠ - وفي اوائل كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، ادعت مصادر فريتيلين ان ٨٠ اندونيسيا قد قتلوا ، كما تم القضاء على وحدة اندونيسية قوامها ٤٥١ فردا ، خلال الاشتباكات الاخيرة .
- ٣١ - وفي آذار / مارس ١٩٧٨ ، ذكر بلاغ لفريتيلين ان نيران الاسلحة المضادة للطائرات التابعة لفريتيلين قد أرغمت احدى الطائرات الاندونيسية من طراز برونكو 10-0V على الهبوط اضطراريا في مطار ديلي . كما أصابت نيران اسلحة فريتيلين احدى طائرات الهيلكوبتر الاندونيسية التي تحطمت وانفجرت في ديلي . وادعت فريتيلين ان اندونيسيا كانت تستخدم طائرات برونكو يوميا لقصف المنطقة الشمالية الغربية من الاقليم حيث كانت انشطة المفاوضين اكثر كثافة في عام ١٩٧٨ .
- ٣٢ - وفي نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، ذكرت المصادر الاندونيسية ان عددا يصل الى ١٠٠٠٠٠ من اتباع فريتيلين استسلم للسلطات الاندونيسية في العامين الماضيين ، بما في ذلك الذين استسلموا منذ صدور العرض الخاص بالمعفو في آب / اغسطس ١٩٧٧ ، ويبلغ عددهم ٦٠٠٠٠ . ومع ذلك ذكر نقلا عن مصادر فريتيلين ان فضلا ضاريا لا يزال يدور في الشمال الغربي ، وان القوات الاندونيسية عاجزة عن التقدم وانها تتعرض لخسائر فادحة .
- ٣٣ - وفي مقال نشر في صحيفة نيويورك تايمز في ١٩ نيسان / ابريل ١٩٧٨ . ذكر مراسل الصحيفة في جاكارتا ان القوات الاندونيسية لاتزال تخوض حربا ضد المفاوضين في جميع انحاء الاقليم ، وان الجنرال علي مورتوبو وزير الاعلام في اندونيسيا قد اعترف بأن ١٠٠٠٠ من مقاتلي فريتيلين لا يزالون يقاتلون في جبال تيمور الشرقية . وذكر المراسل ايضا انه نظرا لافتقار الاقليم الى الامن ، فقد عمدت اندونيسيا الى ابقائه كمنطقة مقيدة يمنع على الاجانب دخولها ولا سيما الصحفيين .
- ٣٤ - وكتب احد المراقبين في آذار / مارس موجزا للانيا المتناقضة عن الحالة العسكرية في تيمور الشرقية فقال ان الحرب قد وصلت فيما يبدو الى حالة من التوقف . فريتيلين لا تستطيع ارغام اندونيسيا عسكريا على الخروج من تيمور الشرقية ، بينما يبدو وانه ليس بإمكان اندونيسيا ان تهزم فريتيلين . وفي رأى هذا المصدر ان الحالة مهياة فيما يبدو للتفاوض من اجل الوصول الى تسوية .

٣٥ - وذكرت التقارير ان الرئيس سوهارتو قام بزيارة تيمور الشرقية في الفترة من ١٦ الى ١٧ تموز/ يوليه بصحبة سفراء ومسؤولين من تايلند ، وسنغافورة ، والفلبين ، وماليزيا (أعضاء اتحاد دول جنوب شرقي آسيا) للاحتفال بالذكرى الثانية لاندماج تيمور الشرقية مع اندونيسيا . وقد اكد الرئيس في خطابه الذي القاه في دورة استثنائية للجمعية المؤقتة لتيمور الشرقية انه بعد طرد المستعمرين باتت التنمية ضرورية لبراز جوهر استقلال الاقليم . واكد كذلك اهمية توحيد المجموعات الاثنية في اندونيسيا للاسهام في عملية التنمية .

٣٦ - واعلن خلال زيارته ايضا فتح ديلي امام النشاط التجاري وسفر المدنيين ، وفتح مطار ديلي وميناءها البحري للجمهور .

٣٧ - وتدعي اندونيسيا ان السلم والا من قد اعيدا في الاقليم كما تدل على ذلك الزيارة التي قام بها الرئيس سوهارتو وكذلك زيارة السيد ن . اى . اولويل وزير الشؤون الخراجية والتجارة لباهاو غينما الجديدة في ايار/مايو ١٩٧٨ . وقد اشير بالاضافة الى ذلك الى ان " التيموريين الشرقيين - من يشتركون حاليا بنشاط في الدفاع المدني عن المقاطعة " وانه قد تم مؤخرا تشكيل كتيبتين تتكونان في معظمهما من التيموريين الشرقيين ، وذلك كدليل آخر على استقرار السلم والا من في الاقليم .

٦ - الاحوال الاقتصادية

ألف - خطة التنمية

٣٨ - على نحو ما ذكر في تقرير سابق (٢) ، وضمت الحكومة الاندونيسية خطة ثلاثية للتنمية في المنطقة التي تسيطر عليها اندونيسيا من تيمور الشرقية . وقد تضمنت خطة السنوات الثلاث هذه نفقات أصلية مجموعها ١٢٣ بليون روبية اندونيسية (ن) ، وكانت ستتألف من مرحلة تعمير (من ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ الى اذار/مارس ١٩٧٧) ، ومرحلة تدعيم (من نيسان/ابريل ١٩٧٧ الى اذار/مارس ١٩٧٨) ، ومرحلة استقرار (١٩٧٨/١٩٧٩) . وهذه النفقات الانمائية هي بالاضافة الى نفقات أخرى كانت تشمل في الفترة ١٩٧٧/١٩٧٨ مبلغ ٢٥ بليون روبية للميزانية العادية ومبلغ ٢٩ بليون روبية مخصص من اعتمادات المساعدة الخاصة برئاسة الجمهورية ، وكانت تشمل في الفترة ١٩٧٨/١٩٧٩ مبلغ ٣٠ بلايين روبية ومبلغ ٤٠ بلايين روبية على التوالي .

-
- (م) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل العاشر ، المرفق ، الفقرة ٣٧ .
- (ن) ١٠٠٠ روبية اندونيسية تعادل ٢٤٠ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا .

٣٩ - وطبقا لاحد التقارير الصحفية الاندونيسية ، تم تخصيص مبلغ مجموعه ٤٧ بليون روبية للمرحلتين الاوليين من الخطة . وهذا المبلغ ، الذي يقل عن نصف مجموع المبلغ المحدد لفترة الثلاث سنوات ، يتضمن مبلغ ١٢ بليون روبية تم انفاقه بالفعل في الفترة ١٩٧٦/١٩٧٧ ومبلغ ٣٦ بليون روبية خصص لفترة ١٩٧٧/١٩٧٨ . وقد استخدمت الاعتمادات المخصصة لمرحلة التحضير في الانفاق على ٩٣ مشروعا في ١٣ قطاعا حكوميا . وبين الجدول التالي النفقات موزعة حسب القطاعات خلال المراحل الثلاث لخطة التنمية :

النفقات الانمائية التي تتحملها اندونيسيا في
 تيمور الشرقية ، ١٩٧٦ - ١٩٧٩
 (بملايين الروبيات الاندونيسية)

القطاع	مرحلة التعمير (٧٧/١٩٧٦)	مرحلة التدعيم (٧٨/١٩٧٧)	مرحلة الاستقرار (٧٩/١٩٧٨)	المجموع (١٩٧٩/١٩٧٦)
الشؤون المحلية	٤٦٢٠	٥١٣٠	٧٠٥٠	١٦٨٠٠
الأشغال العامة والطاقة الكهربائية	٢١٤٠	٦٧٥٠	٨٩٥٠	١٧٨٤٠
الاتصالات	١٦٠٠	٦٧٠٠	٦٧٥٠	١٥٠٥٠
الصحة	١١٠	١٧٥٠	١٢٠٠	٣٠٦٠
التعليم والثقافة	٢٥٠	١٧٥٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠
الشؤون الدينية	١٧٠	٥٠٠	٧٥٠	١٤٢٠
الاعلام	٤٦٠	٢٠٠٠	٨٥٠	٣٣١٠
العدل	١٢٠	١٥٠٠	٥٠٠	٢١٢٠
الشؤون الاجتماعية	٨٥٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠	٥٣٥٠
الصناعة	٣٥٠	٧٥٠	٣٠٠	١٤٠٠
التجارة	١٠٠	٥٠٠	-	٦٠٠
المالية	٦٥	١٢٥٠	١٠٠٠	٢٣١٠
الزراعة	٧٠٧	٢٢٥٠	٢٤٠٠	٥٣٥٧
قوة العمل والهجرة والتعاونيات	-	٩٢٠	٥٠٠	١٤٢٠
مكتب النائب العام	-	١٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠
المجموع	١١٥٤٧	٣٥٥٠٠	٣٥٥٠٠	٨٢٠٤٧

المصدر : رومهارد جونو " المراحل الثلاثة للتنمية " ، في مقالات صحفية عن تيمور الشرقية (جاكارتا ، ادارة الاعلام ، اندونيسيا آب/اغسطس ١٩٧٧) .

٤٠ - وطبقا لما ذكره أحد المراقبين (س) ، فقد أعطيت الأولوية بموجب هذه الخطة للمشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية ، ولا سيما في مجال الاتصالات ، والتحكم في الفيضانات ، وأعمال الري . وقد تضمنت مشاريع الاتصالات ، توسيع طريق كويانغ - اتامبوا على الجانب الأندونيسي من الجزيرة لكي يربطها بديلي وبوكاو في تيمور الشرقية ، وتجديد المطارات .

٤١ - وطبقا للتقارير الصحفية الأندونيسية ، أخذت أندونيسيا تزود المناطق الواقعة تحـت سيطرتها من تيمور الشرقية بالغذاء ، بيد أنها كانت تأمل في أن يصبح الإقليم متمتعا بالاكثفـاء الذاتي من حيث الأغذية في الفترة ١٩٧٨ / ١٩٧٩ . ولم تكن هناك أية معلومات بشأن مشاريع محددة لسد احتياجات الإقليم من الأغذية . وقد أعلن الرئيس سوهارتو خلال زيارته للإقليم أنه سيتم بناء سد في مالينا الواقعة في الجزء الغربي من الإقليم لتوفير المياه لري ١٧٠٠٠ هكتار . ومن المتوقع عند إنجاز هذا المشروع أن تحقق مالينا إنتاجا قدره ٣٨٠٠٠ طن متري من الأرز في السنة مما سيمنح تيمور الشرقية من أن تصبح مكتفية ذاتيا في مجال الأرز .

٤٢ - وقد تناقلت التقارير أيضا أنه من المقرر بناء مصنعين حديثين لتجهيز الملح في بوكاو وريجنسي في تيمور الشرقية ، وأنه سيتم توسيع برك الأسماك لتوليد الأسماك الضخمة الشبيهة بالرنكة (millfish) .

با - التنقيب عن البترول

٤٣ - تجدر الإشارة الى أنه قبل قيام البرتغال باتباع سياسة تقوم على أساس أنها الاستعمار ، تناقلت التقارير أن شركة البترول التيمورية ، ومقرها في سيدني ، كانت تقوم بالتنقيب عن البترول في تيمور الشرقية . وفي أيار/مايو ١٩٧١ ، ذكرت الصحف البرتغالية أنه قد تم العثور على رواسب بترولية في سوواي لوروعلى الساحل الجنوبي للإقليم .

٤٤ - وفي شباط/فبراير ١٩٧٨ ، وفي أعقاب القرار الذي اتخذته استراليا بقبول تيمور الشرقية بوصفها جزءا من أندونيسيا ، تناقلت التقارير أن المصالح الأسترالية والفرنسية تستعد للمشاركة في برنامج ضخيم للتنقيب عن البترول في الإقليم . وقد قام أحد الجيولوجيين العاملين في إحدى شركات البترول بتصنيف المنطقة المعنية على أنها ضمن أكبر ست مناطق تحيط باستراليا بعيدا عن شواطئها من حيث الامكانيات البترولية . وقد ذكر أن الشركتين الرئيسيتين اللتين تزعمان القيام بأعمال التنقيب في المنطقة هما شركة Woodside-Burnah Oil, N.L. الأسترالية ومجموعة Elf-Aquitaine الفرنسية .

(س) ج . ستيفن هودلي ، " ضم أندونيسيا لتيمور الشرقية ؛ المبادرات السياسية والإدارية والتنمية " ، في Southeast Asian Affairs (سنغافورة) . F&P International, Ltd ، ١٩٧٧ (١٣٣ - ١٤٢) الصفحات .

جيم - الأنشطة الاقتصادية في المناطق الخاضعة لغريتييلين

٤٥ - طبقا لما تقوله مصادر غريتييلين ، تم تنظيم أبناء الشعب في المناطق الخاضعة لسيطرتها نسي تعاونيات للانتاج والتوزيع والاستهلاك . ووزارة الزراعة والخدمات البيطرية التابعة لغريتييلين مسؤولة عن تنفيذ مشاريع التنوع الزراعي وتشرف أيضا على تربية الحيوانات وتبادل المنتجات بين السكان .

٤٦ - وكما توضح أرقام الخطة الانمائية الاندونيسية (انظر الجدول اعلاه) فان ما يقرب من ١٥ في المائة من الأموال التي رصدتها الحكومة الاندونيسية بالفعل لتنمية المناطق الخاضعة لسيطرتها مخصص لمشاريع في المجال الاجتماعي (الصحة ، والتعليم ، والثقافة ، والشؤون الاجتماعية) . وفي حزيران / يونيه ١٩٧٨ ذكرت التقارير أن دورة دراسية مدتها شهر قد افتتحت في ديلي لرفع مستوى ٢٠ من المساعدين الطبيين من أبناء تيمور الشرقية . وبموجب برنامج معونة رئاسي أتاحت الحكومة مبلغ ٥١ ملايين روبية للتنمية الصحية في تيمور الشرقية ، مقابل مبلغ ٢١ ملايين روبية في عام ١٩٧٧ . وفي آب / اغسطس ١٩٧٨ ، أعلن أن اعتمادات بلغت ٥٧٠ . ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة قد خصصتها حكومة اندونيسيا لخمس مشاريع اجتماعية تهدف الى مساعدة الأطفال المعوقين واليتامى في تيمور الشرقية خلال الفترة ١٩٧٨ / ١٩٧٩ .

٤٧ - وتجدر الاشارة الى أن العمل بدأ في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ببرنامج اندونيسي للتعليم الوطني في تيمور الشرقية كما بدأ العمل ببرنامج مكثف لتعليم اللغة الاندونيسية الباهاسية وذلك لازالة حاجز اللغة بين الادارة الاندونيسية والشعب . وقد تم احضار نحو ٦٠ مدرسا من اندونيسيا لهذا البرنامج . وخلال العام الماضي ، ذكرت التقارير أن الحكومة الاندونيسية قد خصصت ٢ مليون روبية لهذا البرنامج . وخلال عام ١٩٧٧ ، وخلال عام ١٩٧٧ ، تلقى المدرسون من أبناء تيمور الشرقية دورات دراسية سريعة في اللغة الباهاسية الاندونيسية وكذلك في ثقافة اندونيسيا وتاريخها وممارساتها الاجتماعية . وقد اتخذت مبادرات اخرى في هذا المجال تشمل برنامجا لتعليم البالغين اللغة الباهاسية الاندونيسية ، وفضولا لتعليم القراءة والكتابة تحت اشراف الحركة الكشفية الاندونيسية .

٤٨ - وطبقا لتقرير لغريتييلين تم توزيعه في ايار / مايو ١٩٧٨ ، فانها أنشأت ٣٥ مدرسة لتعليم القراءة والكتابة ودرست ٢٥ من مدرسي المدارس الابتدائية . وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس الثانوية ٣٥ طالبا . وذكرت غريتييلين أيضا أن نسبة الأمية في المناطق الخاضعة لسيطرتها قد نقصت من ٩٥ في عام ١٩٧٤ الى ٧٥ في المائة في عام ١٩٧٧ .

٤٩ - وذكرت غريتييلين كذلك أنها درست ٣٥ من المساعدين الطبيين ، وأنشأت ٥ مستشفى ميدانيا .

٧ - الجهود الانسانية التي بذلت في الآونة الأخيرة

٥٠ - في أعقاب قبول استراليا لدمج تيمور الشرقية في اندونيسيا (انظر الفقرة ٩ اعلاه) ، ذكرت

التقارير في آذار/مارس ١٩٧٨ أن الحكومة الاسترالية كانت تحاول التوصل الى اتفاق مع اندونيسيا لجمع شمل أسر اللاجئين . وقيل أن المفاوضات تمس ٧٠٠ من التيموريين الشرقيين الذين نُـسروا بطريق البحر الى استراليا في آب/اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٧٥ عندما كانت الحرب الأهلية نسي تيمور الشرقية في أوجها .

٥١ - وتجدر الاشارة الى أنه بينما كانت فرتهيلين تسيطر على ديلي ، سمحت للجنة الصليب الأحمر الدولية برعاية المرضى والتحقق من توفير الرعاية للمسجونين واقتفاء أثر الأشخاص المفقودين . على أن لجنة الصليب الأحمر الدولية اضطرت الى أن تغادر الاقليم في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ وقت وقوع الغزو الاندونيسي . ومنذ ذلك الوقت ، ورغم الجهود المتكررة من جانب شتى المصادر . لسم تسمح السلطات الاندونيسية للجنة الصليب الأحمر الدولية بالعودة الى الاقليم . ومع ذلك ذكرت التقارير في آذار/مارس ١٩٧٨ أن السيد بيكوك وزير الشؤون الخارجية الاسترالي أعرب عن ثقته في أن اندونيسيا سوف تسمح لمثلي اللجنة بزيارة الاقليم . وطبقا للمصادر الصحفية في ايار/مايو ١٩٧٨ ، فإن الرئيس الاندونيسي سوهارتو قد وافق على السماح لفرق اغاثة ، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية ، بدخول تيمور الشرقية .

الفصل الحادي عشر*

جبل طارق

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق في جلستها ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٧٨.
- ٢ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما في ذلك بصفة خاصة القرار ٣٢ / ٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقد رجحت الجمعية العامة ، بمقتضى الفقرة ١٣ من ذلك القرار ، من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام بصفة خاصة . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها قرار الجمعية العامة رقم ٣٢ / ٤١١ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ بشأن مسألة جبل طارق .
- ٣ - وكانت أمام اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في المسألة ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (أنظر المرفق الأول لهذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالأقليم . كما عرضت على اللجنة رسالة مؤرخة في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٧٨ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة (أنظر المرفق الثاني لهذا الفصل) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٤ - قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض ، في جلستها ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/ أغسطس ، وبعد الاستماع الى بيان أدلى به رئيسها (A/AC.109/PV.1123) و A/AG.109/PV.1108-1133/ Corrigenum) ، أن تواصل دراسة هذا البند في دورتها المقبلة مع مراعاة أية توجيهات فسي هذا الصدد قد تصدرها اليها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، وأن تأذن لمقررها ، تسهيلا لنظر الجمعية في هذا البند ، أن يحيل الى الجمعية مباشرة جميع المعلومات المتاحة بشأن هذه المسألة .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من الوثيقة A/33/23/Add.3 .

المرفق الأول*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

٢ - ١	لمحة عامة	١ -
١٩ - ٣	التطورات السياسية	٢ -
٢٠	الاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة	٣ -
٣٠ - ٢١	الأوضاع الاقتصادية	٤ -
٣٢ - ٣١	التعليم	٥ -

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1249 وعدل بعد ذلك (انظر المرفق الثاني) .

جبل طارق (أ)

١ - لمحة عامة

١ - أجرى آخر تعداد للسكان في جبل طارق في عام ١٩٧٤ . وفيما يلي أرقام التعداد الرسمية والتقديرات الرسمية في نهاية عام ١٩٧٧ .

<u>١٩٧٧</u>	<u>١٩٧٤</u>	
(تقديرات)	(تعداد)	
١٩ ٤٢٤	١٩ ١٥٦	أهالي جبل طارق
٦ ٢١٥	٦ ٣٣٦	بريطانيون آخرون
<u>٣ ٦٣٩</u>	<u>٣ ٨٧٠</u>	أجانب
٢٩ ٢٧٨	٢٩ ٣٦٢	المجموع

٢ - أنشئ سجل لسكان جبل طارق بمقتضى الأمر الخاص بتحديد مركز جبل طارق والصادر في عام ١٩٦٢ . وقد عرف المواطن المنتمي الى جبل طارق بأنه الشخص المقيد اسمه في السجل . ومن المؤهلات الرئيسية للقيد في السجل أن يكون الشخص مولودا في جبل طارق قبل حزيران / يونيه ١٩٢٥ أو يرجع نسبه الصحيح من ناحية الأب لشخص ولد في جبل طارق قبل ذلك التاريخ ؛ كما وضعت أحكام لتسجيل الأشخاص الذين تتوافر فيهم مؤهلات أخرى ، لا سيما من قامت بينهم وبين جبل طارق علاقات وثيقة .

(أ) المعلومات التي تحتوى عليها هذه الورقة مستمدة من تقارير منشورة ومن معلومات أبلغتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الأمين العام بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة . وقد تم ابلاغ هذه المعلومات يوم ٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، وهي تتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .

٢ - التطورات السياسية

ألف - الدستور

٣ - مازال دستور عام ١٩٦٩ ساريا (ب) . وما يذكر أن دياجة المرسوم الاشتراعي المتضمن دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩ تعلن أن " جبل طارق جزء من المستعمرات الحرة التابعة لصاحبة الجلالة وان حكومة جلالته قد أعطت شعب جبل طارق تأكيدات بأن جبل طارق سيبقى جزءا من مستعمرات جلالته الحرة ، ما لم ينص قانون برلماني على غير ذلك ، والى أن يصدر مثل هذا القانون " . وتعلن الدياجة أيضا أن حكومة صاحبة الجلالة " لن تتخذ أبدا أية ترتيبات يؤول شعب جبل طارق بمقتضاها الى سيادة دولة أخرى ، ضد رغباته المعرب عنها بحرية وبطريقة ديمقراطية " .

٤ - ينص دستور ١٩٦٩ على وجود برلمان من مجلس جمعية وحيد يتألف من ١٥ عضوا منتخبيا ورئيس ويضم النائب العام ووزير المالية والتنمية بوصفهما عضوين بحكم منصبيهما . وتجري انتخابات لمجلس الجمعية كل أربع سنوات .

٥ - السلطة التنفيذية مناطة بالحاكم ، وهو مسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي وجميع المسائل غير المعرفة صراحة بأنها تدخل ضمن المسائل الداخلية .

٦ - يتألف مجلس الوزراء من وزير أول يعينه الحاكم من بين أعضاء مجلس الجمعية المنتخبين بوصفه الشخص الذي يقدر أنه من المرجح جدا أن يظفر بأكثر قدر من الثقة بين أعضاء مجلس الجمعية المنتخبين ، وما لا يقل عن أربعة ولا يزيد عن ثمانية من الوزراء يعينهم الحاكم أيضا بالتشاور مع الوزير الأول من بين أعضاء مجلس الجمعية المنتخبين . ومجلس الوزراء مسؤول مسؤولية جماعية أمام مجلس الجمعية عن أية مسألة يتحمل مسؤوليتها أي من الوزراء .

٧ - يتألف مجلس جبل طارق من نائب الحاكم ونائب قائد القلعة ، والنائب العام ووزير المالية والتنمية ، ويشترك معهم الوزير الأول و " أربعة وزراء " آخرون يجوز للحاكم أن يفوضهم في الوقت الحاضر في هذا الشأن بعد التشاور مع الوزير الأول " . ومجلس جبل طارق هو الهيئة الرئيسية التي يستشيرها الحاكم في الأحوال العادية عند وضع السياسات وممارسة السلطات التي يخوله اياها الدستور .

٨ - تتكون السلطة القضائية من كبير قضاة للمحكمة العليا ، وقاض للمحكمة الابتدائية ، وقاض

(ب) للاطلاع على التفاصيل أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/7623/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الحادي عشر ، المرفق ، الفقرات ٧ الى ٢٣ .

لمحكمة الصلح ، ويحل محل قاضي الصلح عادة في غيابه أحد المواطنين المحليين ممن شغلوا وظيفة قاضي الصلح . وينص الدستور على وجود محكمة استئناف في جبل طارق بوصفها محكمة وسطى بين المحكمة العليا في جبل طارق واللجنة القضائية بمجلس الملكة الخاص . ويعين الحاكم كبير القضاة ورئيس محكمة الاستئناف وقضاة الاستئناف بناءً على تعليمات من صاحبة التاج تعطى عن طريق وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالملكة المتحدة ، ولا يعزل هؤلاء من مناصبهم الا بسبب عجزهم عن النهوض بأعباء وظائفهم أو بسبب سوء السلوك ، ولا يكون عزلهم في هذه الحالات الا بناءً على شورة اللجنة القضائية بالمجلس الخاص لصاحبة الجلالة .

٩ - تتولى لجنة الخدمة العامة المكونة من خمسة أعضاء بينهم رئيس اللجنة تقديم المشورة السي الحاكم فيما يتعلق بتعيين الموظفين العموميين وعزلهم وتأديبهم .

١٠ - يتولى التعيين في الوظائف العليا وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة . والموظفون التنفيذيون الرئيسيون هم نائب الحاكم ، والنائب العام ، ووزير المالية والتنمية ، ووزير الادارة ، ومدير الخدمات الطبية والصحية ، ومدير الأشغال العامة ، ومدير التعليم ، وكبير مراجعي الحسابات ، ومدير العمل والضمان الاجتماعي ، ومفوض الشرطة ، وقبطان الميناء ، ومهندس كهرباء المدينة .

باء - المناقشات بشأن مستقبل الاقليم

١١ - أجرت المملكة المتحدة والسلطات الاسبانية خلال عام ١٩٧٧ جولة من المحادثات بشأن مسألة جبل طارق ، في مدريد ولندن وستراسبورغ ، ثم استؤنفت في باريس عام ١٩٧٨ .

١٢ - وفي الفترة من ٥ الى ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ زار اسبانيا الدكتور ديفيد أوين وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة . وقد قابل الدكتور أوين خلال اقامته الملك خوان كارلوس والسيد اولفو سواريس رئيس الوزراء والسيد مارتيلينو أوريجا اغيري وزير الشؤون الخارجية والسيد فيليبي جونزاليس الامين العام لحزب العمال الاشتراكي الاسباني .

١٣ - وقد عقد الدكتور أوين قبل سفره الى لندن مؤتمرا صحفيا في مدريد قال خلاله أنه رجا من الحكومة الاسبانية ان تعيد فتح حدودها مع جبل طارق ولكنه لم يتلق اي شيء يشير الى نوايا تلك الحكومة . وأضاف أن الحكومة الاسبانية الجديدة قد أثبتت أنها تتحسس بقضايا الأقليات وانها تدرك أنه يتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر الآخرين . وقال الدكتور أوين أنه يرى أن ثمة " قدرا من التحسس والتفهم لم يكن موجودا من قبل " وأنه يعتبر ذلك " أفضل مقوم " من مقومات التوصل الى تسوية ، ويبد أن حكومة المملكة المتحدة لم تأخذ على نفسها التزاما بالشروع في المفاوضات وأضاف انه أوضح أيضا للسلطات الاسبانية أنه لا سبيل الى تسوية الوضع بدون رضا شعب جبل طارق . واختتم الدكتور أوين مؤتمره الصحفي بقوله أنه يعتقد انه بالشجاعة وسعة الحيلة يمكن حل مشكلة جبل طارق . وأضاف أن أول ما يقتضيه الامر هو توفير مناخ أفضل قوامه الثقة بين شعبي جبل طارق وأسبانيا .

١٤ - وفي ١٩ تشرين الأول / أكتوبر قام رئيس الوزراء موريس، بزيارة الى لندن والتقى بالمسؤولين في المملكة المتحدة . وقد قال رئيس الوزراء الأسباني أثناء وجوده في لندن أنه يرحب بانضمام المواطنين في جبل طارق الى اسبانيا الديمقراطية الجديدة مع تمتعهم بالاستقلال الاقليمي أسوة بما هو معروض على غيرهم من الجماعات الاثنية . وقال انه سيكون من المتعين اعادة الاقليم الى حيث ينتمي ، ولكن " الأمر متروك للسكان ليقرروا ما اذا كانوا يريدون السير في هذا الاتجاه " .

١٥ - وفي رسالة الى شعب جبل طارق ، قال رئيس الوزراء الاسباني أنه ينبغي لهم " من أجل الحقيقة والأمن " أن يدركوا أن شعب اسبانيا قريب جدا منهم وأن جبل طارق يؤلف جزءا من اقليم اسبانيا .

١٦ - وفي ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر أجرى الدكتور أوين السير أوريخا اغيري محادثات جديدة في ستراسبورغ بشأن مستقبل جبل طارق . وقد حضر الاجتماع السيد جوشوا حسن الوزير الأول في جبل طارق والسيد موريس اكزيراس زعيم المعارضة بوصفهما عضوين في وفد المملكة المتحدة . وعقب الاجتماع أصدر الجانبان بيانا جاء فيه أن الاجتماع كان " وديا وتعاونيا وبناء " وأن الجانبين سيجتمعان مرة أخرى في عام ١٩٧٨ . وأشار البيان الى الحاجة الى " حسن النية والواقعية " . ولم تذع تفاصيل المناقشات .

١٧ - وفي مؤتمر صحفي عقد في ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ قال وزير الشؤون الخارجية الاسبانية أن اسبانيا على استعداد للنظر في السماح للمملكة المتحدة بمواصلة استخدام قاعدة جبل طارق البحرية اذا قبلت حكومتها مطلب اسبانيا في السيادة على جبل طارق . وأضاف أن الحكومة الاسبانية على استعداد للاعتراف بهوية جبل طارق الخاصة بمجرد انها وضعه كستعمرة .

١٨ - وفي ١٥ آذار / مارس ١٩٧٨ استأنف الدكتور أوين والسيد أوريخا اغيري في باريس المناقشات بشأن مستقبل الاقليم . وقد اتفق في الاجتماع ، الذي حضره أيضا السير جوشوا والسيد اكزيراس بوصفهما عضوين في وفد المملكة المتحدة على انشاء ثلاثة أفرقة عمل لدراسة قضايا معينة مثل تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات البحرية بين اسبانيا وجبل طارق ودفع استحقاقات الضمان الاجتماعي للعمال الاسبانيين الذين فقدوا أعمالهم في جبل طارق عندما أغلقت الحدود منذ تسع سنوات . وقال كل من الدكتور أوين والسيد أوريخا وأغيري أن ثمة تقدما فيما يتعلق باعادة بناء الثقة بين جبل طارق واسبانيا ، وان اسبانيا قامت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ باعادة الاتصالات الهاتفية مع جبل طارق . ومن المتوقع اجراء مزيد من المحادثات بين المملكة المتحدة واسبانيا في وقت لاحق من عام ١٩٧٨ .

١٩ - وفي ٢١ آذار / مارس ١٩٧٨ أفادت التقارير أن السير جوشوا والسيد اكزيراس أوضحا مقدا أن أية اقتراحات يترتب عليها تغيير دستوري رئيسي تقتضي أن يوافق عليها شعب جبل طارق عن طريق استفتاء .

٣ - الاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة

٢٠ - أحاطت الجمعية العامة علما ، في مقرها ١١ / ٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، بالمحادثات التي تجرى على نحو مستمر بين حكومتي اسبانيا والمملكة المتحدة بشأن مسألة جبل طارق . وقد حثت الجمعية العامة كلتا الحكومتين على أن تجعلا بالامكان دون ابطاء البدء في المفاوضات المنصوص عليها في توافق الآراء الذى اعتمده الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ (ج) " بقصد الوصول الى حل دائم لمشكلة جبل طارق في ضوء القرارات الصادرة عن الجمعية العامة حول هذا الموضوع ، ووفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة " .

٤ - الأوضاع الاقتصادية

٢١ - ليست لجبل طارق موارد زراعية أو أية موارد طبيعية أخرى . ويقتصر الانتاج الصناعي على عدد من المشروعات الصناعية الصغيرة التي تعمل في تعبئة البيرة والمياه المعدنية وما الى ذلك ، بفرض الاستهلاك المحلي في المقام الأول . وثمة حوض تجارى لاصلاح السفن وهو حوض صغير ولكنه هام . وكانت التقارير قد أفادت في عام ١٩٧٥ أن السياحة من أسرع الصناعات نموا في الاقليم ، ولكنها أظهرت في السنتين التاليتين هبوطا حادا عن المستوى الذى بلغته في تلك السنة ، ان هبط عدد السائحين القادمين بنسبة ٢٧٣ في المائة عام ١٩٧٦ ثم بنسبة ١٣ في المائة أخرى في عام ١٩٧٧ .

٢٢ - في عام ١٩٧٦ أتاحت تسوية استعراض عام ١٩٧٤ للأجور والمرتبات ، وهو استعراض يجرى مرة كل سنتين ، المحافظ على مستوى المعيشة الحقيقي بالنسبة لمعظم الأسر . وطبقا لمعلومات مستقاة من مصادر رسمية في المملكة المتحدة ، فان زيادات الأجور سوف تجعل معدلاتها مساوية لمعدلات الأجور في المملكة المتحدة في تموز / يولييه ١٩٧٨ ، وذلك بالنسبة لموظفي القطاع العام . وقد بلغ متوسط معدل التضخم في جبل طارق خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ أقل من ١٧ في المائة في السنة . وقيل ان أسعار التجزئة عموما قد ارتفعت بنسبة ١٥ في المائة في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ .

٢٣ - ويوضح الجدول (١) أدناه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، بالأسعار الحالية ، للفترة من ١٩٧٢ / ١٩٧٣ - ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ؛ وتوضح الأرقام التي بين الأقواس متوسط الدخل القومي للفرد في عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٢ (١ / ١٩٧٣) .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٣٠ ،

(A/9030) ، صفحة ١١١ ، بند ٢٣ .

الجدول ١

جبل طارق - نصيب الفرد من الدخل القومي في الفترة
 من ١٩٧٢/١٩٧٣ - ١٩٧٤/١٩٧٥
 (بالجنيهات الاسترلينية) (١)

نصيب الفرد من	١٩٧٢/١٩٧٣	١٩٧٤/١٩٧٥	١٩٧٥/١٩٧٤
الناتج المحلي الاجمالي	٥٤٨	٧٠٥	٨٧١ (٦٣٧)
الناتج القومي الاجمالي (ب)	٧١٧	٨٦٤	١٠٨١ (٧٩١)
الناتج القومي الصافي	٦٤٦	٧٨٣	٩٩٤ (٧٢٧)

(أ) العملة المحلية هي الجنيه الاسترليني . وكان الجنيه الاسترليني في أول حزيران /
 يونيه ١٩٧٨ يساوي ١٫٨٤ دولار امريكي .

(ب) يقدر بمبلغ ١٤٦٠ جنيهها استرلينيا للفرد في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ .

٢٤ - ويحمل في القطاع العام أكثر من ٦٠ في المائة من السكان العاملين . ويتركز معظم العمالة
 الصناعية في حوض السفن البحرية وفي صناعة البناء وما يرتبط بها من صناعات . ولم تكن ثمة زيادة
 ملحوظة في البطالة خلال السنة المستمضة ، فيما عدا زيادة طفيفة في بطالة الأحداث ولم يعلن
 عن أية زيادة تذكر في فرص العمالة .

٢٥ - وجبل طارق معروف جيدا بوصفه مرفأ تتوقف فيه السفن الجوابة ، بالإضافة الى وظيفته كميناء
 للتزود بالوقود والمؤن والمياه . وتنحصر حركة نقل البضائع بوجه عام فيما يستورد لاستهلاك السكان .
 وكثيرا ما يستخدم جبل طارق كميناء تأوى اليه السفن ، وخاصة خلال شهور الشتاء ، والميناء مشهور
 بسرعة وكفاءة الخدمة الطيبة فيه .

٢٦ - وتشمل الخدمات التي يقدمها الميناء مايلي : خدماته كميناء لرسو السفن التجارية ؛
 وخدماته " كميناء للبحرية البريطانية " ؛ وخدماته كمحطة للمسافرين ؛ وخدماته كميناء لرسو المراكب
 الصغيرة ؛ وخدماته كحوض لرسو اليخوت ؛ وتوفير مرافق اصلاح السفن وبنائها ؛ وخدمات قطر
 السفن . ومن أسباب استخدام الميناء على نحو مستقر في أغراض ثانوية متنوعة موقعه الاستراتيجي
 بوصفه نقطة تقاطع رئيسية لطرق المواصلات البحرية العالمية ؛ فضيق جبل طارق شريان رئيسي من
 شرايين حركة النقل البحري بين البحر المتوسط ومنطقة البحر الاسود ، والامريكيتين ، وأوروبا ،
 وافريقيا ، والهند ، والشرق الاقصى ، واستراليا .

٢٧- وفي عام ١٩٧٦ كان ثمة عجز قيمته ١٨٧ مليون جنيه استرليني في ميزان التجارة المنظورة (انظر الجدول ٢ أدناه) ، مقابل ١٦٣ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٧٥ . وتشير المعلومات المتلقاة من مصادر المملكة المتحدة الى أن العجز بلغ ٢٥٧ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٧٧ . وقد قدر أنه اذا أخذت الصادرات والواردات غير المنظورة في الاعتبار فان الميزان التجاري فسي عام ١٩٧٦ يظهر فائضا يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين من الجنيهات الاسترلينية . وتشير المصادر الرسمية الى أن هذا الفائض الاجمالي في ميزان المدفوعات قد استمر في عام ١٩٧٧ .

الجدول ٢

جبل طارق : الصادرات والواردات ، ١٩٧٥-١٩٧٧
(بالجنيهات الاسترلينية)

الصادرات	الواردات	
١٠ ٧٥٣ ٤٤٨	٢٧ ٠٢٧ ٤٠١	١٩٧٥
١٣ ٧٢٧ ٨٦٥	٣٢ ٤١٥ ٩١٦	١٩٧٦
١٣ ٩٠٠ ٠٠٠	٣٩ ٦٠٠ ٠٠٠	١٩٧٧
		النسبة المئوية للتضخيم
٢٧٧٧ +	١٩٩٩ +	١٩٧٦
-	٢٢٢٠ +	١٩٧٧

٢٨- وفي عام ١٩٧٦/١٩٧٥ بلغ مجموع الايرادات ١١٨ مليون جنيه استرليني ، وبلغت المصروفات ١٣ مليون جنيه استرليني منها ٢٧ مليون جنيه استرليني مصروفات انتاجية تم تمويلها عن طريق صندوق التحسين والتنمية (انظر الجدول ٣ أدناه) . وقد بلغت نفقات الدين العام ٥١٠ ٨٣٠ جنيهها استرلينيا .

الجدول ٣

جبل طارق : الايرادات والمصروفات، ١٩٧٥/١٩٧٦

(بالجنيهات الاسترلينية)

الاييرادات

٢ ٣٩٦ ٣٥٨	رسوم جمركية
١٤٧ ٠١٩	رسوم ميناء ومرافئ وأرصفت
٤ ٠٣٨ ٣٤٧	رخص وضرائب وايرادات محلية لا تدخل في فئات اخرى
٧٩٤ ٤٩٨	رسوم محاكم ، ومدفوعات مقابل خدمات معينة وتعويضات في صورة معونات
٣٤٠ ٣١٨	بريد وشرق
٦١٢ ٢٨١	ايجارات ممتلكات حكومية
٢٠٣ ٠٠٣	فوائد
٢١٤ ٧٢٠	يانصيب
٦١٣ ١٠٠	مقبوضات مختلفة
٢ ٤٣٥ ٨٦٩	خدمات بلدية
١١ ٥٣٣	قروض مسددة
<hr/>	
١١ ٨٠٧ ٠٤٦	

المصروفات

٤ ٨٧٨ ٦٣٨	خدمات اجتماعية
٢ ٧٢٨ ٣٤٥	أشغال عامة
١ ٣١٣ ٤٣٨	ادارة
٥٥٥ ٣٢١	عدل وقانون ونظام
٥١٠ ٨٣٠	اعباء الدين العام
٥٦٩ ٧٠٦	معاشات
٩٧٠ ٣٤٥	مفرقات
<hr/>	
١ ٤٨٧ ٧٢٢	خدمات بلدية
١٣ ٠١٤ ٣٤٥	

٢٩- ومعظم الاستثمارات الرأسمالية الحكومية تمولها المملكة المتحدة عن طريق معونات التنمية . وقد قدرت المصروفات بموجب برنامج التنمية بمبلغ ٢١ مليون جنيه استرليني لعام ١٩٧٧/١٩٧٨ ويبلغ ٢١ مليون جنيه استرليني لعام ١٩٧٨/١٩٧٩ . وتشير بعض التقارير الرسمية الحديثة الى أن حكومة المملكة المتحدة وافقت على تقديم ١٤ مليون جنيه استرليني للفترة من نيسان / ابريل ١٩٧٨ الى آذار/مارس ١٩٨١ ، وبين الجدول ٤ أدناه المصروفات الفعلية في عامي ١٩٧٥/١٩٧٦ و ١٩٧٦/١٩٧٧ .

الجدول ٤

جبل طارق : مصروفات التنمية، ١٩٧٥/١٩٧٦-١٩٧٦/١٩٧٧
(بالآلاف الجنيهات الاسترلينية)

١٩٧٦/١٩٧٥	١٩٧٧/١٩٧٦	
١ ٨١٧	٧٤٢	الاسكان
٧٤	١٤٩	التعليم
١٢٧	٧٣	وسائل الراحة والسياحة
٥٨	١٤٣	مفرقات
-	٧١	مشاريع اضافية
<u>٢ ٠٧٦</u>	<u>١ ١٧٨</u>	

٣٠- في عام ١٩٧٥/١٩٧٦ تلقى صندوق التحسين والتنمية مبلغ ١٧ مليون جنيه استرليني بيانها كما يلي :

اعتمادات معونة التنمية	١ ٤٠٥ ٩٢٤
مساهمة من الصندوق الموحد	٢٤٠ ٠٠٠
مساهمة من وزارة التنمية فيما وراء البحار بالمملكة المتحدة لتحسين طريق مستلح	٨ ٤٢٩
مساهمة في خدمات طريق فاردر	٣ ٠٤٢
قروض مسددة	١ ٠٩٣
بيع اراض ، طريق فاردر	١٧٠
	<u>١ ٦٥٨ ٦٥٨</u>

٥ - التعليم

- ٣١- في عام ١٩٧٦ قدرت المصروفات المتكررة على التعليم بمبلغ ٨٧٠ ٠٠٠ جنيها استرلينيا، وهو مبلغ يمثل ٩٤ في المائة من مجموع المصروفات الحكومية المتكررة المقدرة .
- ٣٢- في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ كان مجموع الاطفال المقيدين بالمدارس ٣٩٥ ٤ طفلا تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٥ سنة .

المرفق الثاني *

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٨ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة

- لي الشرف أن أشير الى ورقة العمل A/AC.109/L.1249 بشأن جبل طارق (أ) التي أعدتها الأمانة العامة والتي عمت بتاريخ ١٧ تموز/ يوليه ١٩٧٨ بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .
- وتود حكومتني أن تقدم ، بصدد تلك الوثيقة ، الايضاحات التالية :
- ١ - وقد ذكر في تلك الوثيقة انه في أعقاب اجتماع وفد المملكة المتحدة والوفد الاسباني في ستراسبورغ " اصدرت الجوانب الثلاثة بيانا جاء فيه ان الاجتماع كان وديا وتعاونيا وبناءً ، وان الجوانب الثلاثة ستجتمع مرة اخرى في عام ١٩٧٨ " . والواقع أنه ، كما يستدل من سياق الفقرة المذكورة لم يكن في محادثات ستراسبورغ سوى جانبين ؛ فلم يكن اشتراك زعيبي جبل طارق فسي المحادثات الا بوصفهما عضوين في وفد المملكة المتحدة ، كما هو مبين في الجملة الثانية من الفقرة ١٦ . وعليه فان الفقرة المذكورة يجب أن تشير " الى الجانبين " .
 - ٢ - ان التصريحات التي أدلى بها الدون مارشيلينو اوريوخا اغيررى ، وزير الخارجية الاسباني في مؤتمر صحفي عقده في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، مذكورة في الفقرة ١٧ ، خارجه عن السياق وبشكل شديد الاختصار . وتود حكومتني أن تعرب عن تحفظات جدية للغاية ازاء الصيغة التي تنقل بها الفقرة المذكورة تلك التصريحات وان تؤكد انه لا يمكن باى حال من الاحوال تفسير تصريحات السيد اوريوخا اغيررى بانها تعني ان اسبانيا لا تعتبر معاهدة اوترخت سارية المفعول .
 - ٣ - لا تتضمن الفقرة ١٨ اى ذكر لكون ممثلي سلطات جبل طارق قد حضرا اجتماع باريس المعقود في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٨ ، بوصفهما عضوين في وفد المملكة المتحدة ، كما كان الحال في اجتماع ستراسبورغ ، كما أن الفقرة لا تشدد بما فيه الكفاية على استمرار الحوار البناء بين وفد اسبانيا والمملكة المتحدة بشأن مسألة جبل طارق .
 - ٤ - تتضمن الفقرة ١٩ تصريحات عزيت على نحو مبهم للغاية الى "زعماء جبل طارق" ، وهي تصريحات يوجد لدى الحكومة الاسبانية تحفظات جدية ازاءها .
- وأغدو ممتنا اذا تكرمت بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة واجراء التصويبات المناسبة في الوثيقة A/AC.109/L.1249 .

* صدر من قبل تحت الرمز A/C.1/109/567 .
(أ) انظر المرفق الأول لهذا الفصل .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
